الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري

كلية الحقوق

قسنطينة في : ....10 نوفمبر 2025.....

المرجع : ...100../ م.م.ع/2025.

مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي

بتاريخ : 09 أكتوبر 2025

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق بجامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري بأن المجلس العلمي في إجتماعه بتاريخ : 09 أكتوبر 2025، قد صادق على المطبوعة البيداغوجية للدكتورة بورزيق خيرة المعنونة بـ : « منهجية البحث العلمي 2 »

رئيس المجلس العلمي

أ.د سامي بلعابد
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري

- كلية الحقوق -

قسم القانون الخاص

أ.د سامي بديار
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

منهجية البحث العلمي 2

موجهة لـ:

طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون الأسرة

من إعداد الدكتورة:

بورزيق خيرة

أستاذة محاضرة -ب-

السداسي الثاني

السنة الجامعية: 2024- 2025

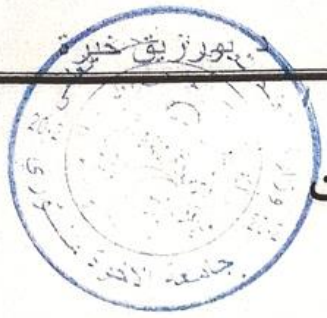

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ط: طبعة

ج: جزء

ص: صفحة

صص: صفحات

ثانيا: باللغة الأجنبية

Ibid : (Ibidem) Au même endroit

op.cit : (Opera citato) Ouvrage Précédemment Cité

Loc.Cit : (Lococitato)

تقديم المقياس حسب البرنامج البيداغوجي

- **اسم المادة:** منهجية البحث العلمي2
- **طبيعة المقياس:** أعمال موجهة TD
- **الفئة المستهدفة:** السنة الأولى / ماستر – تخصص قانون الأسرة
- **اسم الوحدة:** وحدة التعليم المنهجية
- **السداسي:** الثاني
- **الرصيد:** 06
- **المعامل:** 03
- **نوع التقييم:** مراقبة مستمرة، امتحان..الخ
- **محاور الدراسة:** تماما حسب المقرر الدراسي:

المحور1: مرحلة اختيار موضوع البحث

- طرق اختيار الموضوع
- المعايير الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث

المحور2: مرحلة جمع المصادر والمراجع

- أنواع مصادر ومراجع البحث القانوني
- أماكن وجود الوثائق

المحور3: اختيار الإشكالية وضبطها

- ماهية الإشكالية
- كيف تنشأ الإشكالية

المحور4: مرحلة تحليل المادة العلمية

- القراءة والتفكير والتأمل
- صور خزن المعلومات

مقدمـــة

تسعى الدول التي تطمح لمواكبة التطورات العالمية إلى تطوير البحوث العلمية بمختلف مجالاتها باعتبارها حجر الأساس للتقدم، حيث ترتبط هذه البحوث بشكل وثيق بالارتقاء المجتمعي والاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، يُعد توفير الوسائل اللازمة أمرا مهما، لكنه يظل مرهونا بوجود منهجية صحيحة لإعداد هذه البحوث.

وفي مقدمة المجالات التي تستلزم هذا التطوير تأتي العلوم القانونية، نظرا لارتباطها المباشر بحياة الأفراد وتنظيمها للعلاقات الاجتماعية والحقوق، مما يستدعي التركيز على تطوير البحوث القانونية عبر تبني منهجية علمية محكمة تضمن جودتها وفاعليتها في مواجهة التحديات المعاصرة[1].

إذ تعد العلوم القانونية ميدانا هاما من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما يجعل البحث في مجالاتها خاضعا للأحكام العامة لقواعد البحث العلمي في سائر هذه العلوم، مع ما يتصف به البحث العلمي القانوني من خصائص ومراحل في إعداده، تميزه عن غيره من الأبحاث في باقي العلوم. كما يتميز ميدان العلوم القانونية بالأبحاث العلمية المختصرة التي تتصف في الجانب التقني المنهجي، حيث يتم إعدادها بتقنيات وقواعد منهجية متفردة لا مثيل لها في غيرها من الأبحاث في الميادين الأخرى[2].

ويمر البحث القانوني الناجح بمراحل أساسية يتبعها الباحثون عادة بحسب تسلسل متعارف عليه، وحسب طبيعة المنهج البحثي. وتتميز هذه المراحل بتداخلها الوثيق

---

[1] فاطمة الزهرة مريني، إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية، السياسة العالمية المجلد 8, العدد 2, 2024، ص745.

[2] حمزة خادم، منهجية البحث العلمي (تقنيات البحث العلمي 1-2)، مطبوعة بيداغوجية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، سداسي3 و4، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة، 2022-2023، ص02.

وارتباطها العضوي، مما يجعل فصلها بشكل قطعي عن بعضها غير ممكن، فهي تشكل عملية متصلة يبدأ فيها الباحث من تصميم المنهجية، مرورا بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاء بصياغة تقرير البحث، حيث تتطلب كل خطوة دقة عالية ومهارات متخصصة لضمان سلامة الإجراءات البحثية وتحقيق فعاليتها، وهو ما تحاول هذه المطبوعة تبيانه.

أهمية المقياس

إن تدريس المنهجية في كليات الحقوق لا يقتصر دوره على تأهيل الطلاب أكاديميا، بل يمتد أثره ليشمل كل من يعمل في المجال القانوني. حيث تمثل المهارات المنهجية الأساس الذي يبنى عليه ممارسة المحامين والقضاة وحتى المشرعين وغيرهم من العاملين في الحقل القانوني لمهامهم اليومية. ففهم خطوات البحث القانوني، وجمع البيانات وتوثيقها، وصياغة الاستنتاجات بمنطقية، يعد ضروريا لرجل القانون.

الفئة المستهدفة

توجه هذه الدراسة لطلبة السنة الأولى ماستر حقوق، حول تقنيات البحث في العلوم القانونية، من خلال مجموعة من الأعمال التطبيقية المنجزة أثناء السداسي الثاني لطور الماستر، استكمالا لما درسوه في السداسي الأول. على أن يستمر التكوين في هذه المادة مع طالب الحقوق حتى مرحلة التكوين في السنة الأخيرة من طور الماستر، وحتى الطور الثالث دكتوراه بحول الله.

أهداف التعليم

تهدف دراسة "منهجية البحث العلمي2" إلى تمكين طلبة الحقوق من التحكم في منهجية أو مراحل إعداد بحث علمي في مجال العلوم القانونية، وذلك منذ اختيار الموضوع إلى غاية تحليل المادة العلمية. دون أن ننسى الطلبة من ذوي الهمم حيث نلفت انتباههم أنه في حال وجود صعوبة في تلقي هذه المادة، يرجى التواصل مع أستاذة المقياس بالطريقة التي يرونها مناسبة لمساعدتهم بكل جهد على استيعابها.

المكتسبات القبلية المطلوبة:

بالنظر إلى أن طالب حقوق سنة أولى ماستر وما له من دراية بالقاعدة القانونية، لن يصعب عليه فهم منهجية البحث العلمي، ولاسيما أنها تتضمن أيضا منهجية تطبيق القاعدة القانونية. مع ذلك فإنه من أجل استيعاب محتوى هذه المطبوعة، لابد من أن تكون للطالب معارف سالفة خاصة حول كيفية التعامل مع النصوص القانونية.

هذا بالإضافة إلى محصلة المعارف المسبقة في السداسي الأول من نفس السنة، وذلك في مقياس منهجية البحث العلمي1، وما احتوته هذه المادة من مفاهيم تم توزيعها على أربع محاور تضمنت: (ماهية البحث العلمي؛ مناهج البحث في العلوم القانونية؛ مناهج التعليق على قرارات قضائية؛ مناهج التعليق على نصوص قانونية).

تقسيم الدراسة:

للإلمام بموضوع هذا المقرر تم تقسيم المادة إلى أربع محاور توافقا وتطابقا مع الرزنامة أو البرنامج البيداغوجي المخصص لمنهجية البحث العلمي2 الموزع كالتالي:

المحور الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث

المحور الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع

المحور الثالث: اختيار الإشكالية وضبطها

المحور الرابع: مرحلة تحليل المادة العلمية

المحور الأول
مرحلة اختيار موضوع البحث

تعد المنهجية أداة أساسية لا غنى عنها لأي باحث، وقد وضع ديكارت أربع قواعد لتوجيه الفكر العلمي تتمثل في عدم قبول أي معلومة كحقيقة إلا بعد التأكد منها؛ تحليل المشكلات إلى أجزاء صغيرة سهلة الحل؛ تنظيم الفكر تصاعديا من البسيط إلى المعقد؛ وإجراء مراجعة شاملة لضمان اكتمال البيانات دون نقائص. هذه القواعد التي تعتبر مرجعا في العلوم كافة، تنطبق أيضا على البحث القانوني، حيث يحتاج إلى دقة منهجية عالية لضمان سلامة الاستنتاجات وفاعليتها في تحليل النصوص والقضايا القانونية[1].

وهذا التصور هو بمثابة تعبير عن أفكار والخوض في موضوع معين واختياره، حيث يستمد هذا التعبير من الدراسة الجامعية للطالب الباحث وميولاته وقدراته ومكتسباته العلمية والعملية، ويتذكر دائما بأنه يسعى لاكتشاف المعرفة وتحقيقها وتدقيقها بالوسائل العلمية المتوفرة له[2].

والأصل في اختيار الموضوع هو اختيار مشكلة، والتي يتوصل إليها الباحث نتيجة ظروف معينة، فقد يلاقيها خلال دراسته أو مطالعته أو مشاهدته وملاحظته، أو من خلال دراسات سابقة. واختيار الباحث للموضوع دليل على إحساسه لمشكلة أو غموض ما من أجل فهمه أو الوصول إلى حلول[3]. من هنا ينبغي التعرف على طرق اختيار الموضوع **(المبحث الأول)** والمعايير التي تحكم هذا الاختيار **(المبحث الثاني)**.

---

[1] حلمي محمد الحجار وراني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2010، ص14.

[2] بلكعيبات مراد، شرح منهجية إعداد رسالة الدكتوراه في العلوم القانونية، ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد9, العدد4, ديسمبر 2016، ص156.

[3] عقوني محمد، المنهجية البحثية، مطبعة تربية رقمية، جامعة – بسكرة، الجزائر، 2024، ص16.

المبحث الأول

طرق اختيار الموضوع

يعد اختيار موضوع البحث خطوة حاسمة في أي عملية بحثية، ويجب أن يكون ذا صلة بوقتنا الحالي ومثيرا للاهتمام وقابلا للتنفيذ، ولأجل ذلك من المهم أن يجري الباحث اختبارا من خلال التساؤل مع نفسه حول اهتماماته البحثية، والمشكلة المهمة في مجال دراسته، والأبحاث التي تم إجراؤها حول الموضوع، ومدى إمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لإجراء البحث وغيرها من الانشغالات البحثية. وبمجرد اختيار موضوع يجب صياغة سؤال واضح وقابل للقياس والتحقيق[1].

وعليه لابد أن نتعرف بداية على من يمكنه اختيار الموضوع (المطلب الأول)، مع ضرورة تفادي بعض المسائل في الاختيار (المطلب الثاني) وذلك قبل التحديد النهائي لعنوان البحث (المطلب الثالث):

المطلب الأول: الأشخاص والجهات التي تختار الموضوع

يتعدد الأشخاص والجهات التي تقترح موضوع البحث، أولها الطالب نفسه، وحتى ولو تم الاختيار من قبل الأستاذ المشرف أو الزملاء أو جهات إدارية أو غيرهم، فإن موافقة الباحث على الخوض فيه يعد قرارا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار في كل الأحوال. وفيما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول: الاختيار من قبل الطالب

كأصل عام الطالب كباحث هو الذي يقرر عنوان بحثه، ويقوم بهذه الخطوة أثناء فترة الدراسة الجامعية، حيث يكون لديه فكرة حول موضوع ما وأجزائه ومختلف عناصره، على خلاف الطالب الذي يقوم باختيار الموضوع في آخر لحظة من أجل التسجيل.

[1] عقوني محمد، المرجع السابق، ص04.

فمثلا اختيار الطالب لموضوع من المواضيع المقترحة في إعداد البحوث على مستوى الأعمال الموجهة يعتبر فكرة جيدة، كونه قد قام بالبحث فيه سابقا وتعرف على وجود أو عدم وجود مراجع حوله ومختلف القوانين المتعلقة به. كذلك تسمح له هذه التجربة بمعرفة مختلف الإشكالات التي تحيط بهذا الموضوع[1].

لذا يحذر الباحثون من اعتماد الطلبة على اقتراحات الآخرين ويرون أن الطريقة العملية في التوصل إلى بحث مناسب هي أن يتخير الباحث مجموعة من المراجع في حقل تخصصه والتي تمثل مدارس فكرية متنوعة ومناهج علمية مختلفة، يعكف على تأملها ودراسة موضوعاتها بتأن وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من الموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث، بعد ذلك يلقي عليها نظرة فحص واختبار ليقع اختياره على إحداها في الأخير[2].

الفرع الثاني: الاختيار من قبل الأستاذ المشرف أو بمساعدته

يلجأ الكثير من الباحثين إلى طريقة أخرى غير الاختيار الشخصي، وهي اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف، لكن قد يقبل بالعنوان الممنوح له فقط بسبب عدم توصله لعنوان معين وضرورة ملء الاستمارة التي تمنح للإدارة[3]. أما في حال إذا اقترحه الطالب فيجب على المشرف أن يوضح له ما إذا كان الموضوع يصلح للبحث أم لا، لأنه أكثر خبرة منه وأوسع دراية بما يصلح من الموضوعات للبحث، كما يجب ألا يفرض عليه موضوعا معينا[4].

---

[1] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص745.

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط3، دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، 2004، ص29.

[3] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص745.

[4] أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، ط2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2010، ص34.

عموما اختيار موضوع البحث يبدو مهمة شاقة على الطالب، لذا لا مانع أن يوجهه الأستاذ المشرف بتقديم اقتراحات، فأغلب الأساتذة يدركون أن موضوعات كثيرة لا تزال في حاجة إلى من يدرسها ويخرجها للوجود، مع ذلك يحرص الأساتذة على إتاحة حرية الاختيار للطالب. وقد أثبتت التجربة أن الطلبة الذين يوفقون في اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقا ونجاحا وسعادة بالعمل من أولئك الذين يُفرض عليهم بحث معين[1].

الفرع الثالث: الاختيار من قبل اللجنة العلمية للكلية

يعتبر اختيار العنوان من قبل الكلية الطريقة الثالثة التي يمكن أن يلجأ إليها الطالب، إذ يتم اقتراح عدة مواضيع من طرف الكلية، يتم نشر هذه العناوين ويقوم الطالب باختيار أحد العناوين المقترحة، كما قد لا يجد مشرفا على مذكرته فتتكفل الكلية بتعيينه. وتعتبر هذه الطريقة أيضا جيدة ومفيدة كون أن الكلية ستختار له مشرفا متخصصا، وكذلك الشأن بالنسبة للمواضيع التي تضعها فتكون من المؤكد مواضيع دقيقة ومدروسة من مختصين وفي مجالات مختلفة تمكن الطالب من الاختيار حسب رغباته وقدراته[2].

المطلب الثاني: ما يجب تفاديه لاختيار موضوع البحث

إن حسن اختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح، وليضع الباحث في اعتباره أنه سيكون محور نشاطه وبؤرة تفكيره لفترة ما. وعليه لابد من توخي الحذر وتجنب بعض المسائل التي تضر بتوجه فكره نحو اختيار موضوع ما وما يتوقعه من فوائده العلمية، أو الاختيارات المعيبة. بالإضافة إلى انتهاز فرصة تغيير موضوعه المعيب في الوقت المناسب.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص29.

[2] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص745.

الفرع الأول: أصناف الموضوعات المرفوضة

في سبيل اختيار موفق لدراسة موضوع علمي يستحسن أن يتفادى الباحث في هذا الاختيار الأمور التالية[1]:

1- **الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف:** حيث إنها بحاجة إلى فحص وتمحيص ومن الصعب على الباحث أن يكون موضوعيا في الوقت الذي تكون فيه الحقائق والوقائع مختلفا فيها إذ ليس البحث مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيدين فقط.

2- **الموضوعات العلمية المعقدة:** وهي التي تحتاج إلى تقنية عالية لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدى في هذه المرحلة.

3- **الموضوعات الغامضة:** يتبعها غموض الفكرة فيصعب حينئذ على الباحث أن يخرج برؤية وتصور واضح لها.

4- **الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية:** فليس من الحكمة أن يستمر الطالب في بحث تقل مصادره بصورة كافية.

5- **الموضوعات الواسعة جدا:** فإن الباحث سيعاني كثيرا من المتاعب، وعليه من البداية أن يحاول حصره وتحديده.

6- **الموضوعات الضيقة جدا:** بعض الموضوعات قصيرة وضيقة، ولا تتحمل البحث المطول، فيصيب الباحث الكثير من العنت في معالجتها.

7- **الموضوعات الخاملة:** التي لا تبدو ممتعة فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجعة فإنه سيصبح العمل عليها مملا وعائقا للتقدم.

8- **الموضوعات الميدانية:** التي يلفها شيء من السرية والغموض في الممارسة، وفي تفسير وتأويل نشاطها.

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص30.

فضلا على مراعاة الأمور التالية التي تساعده كثيرا في الوصول إلى الموضوع[1]:

- ✓ ألا يختار موضوعا لا يعرف تفاصيله ولا خبرة له به، فيقع في صعوبات كبيرة وأخطاء كثيرة تقلل من قيمة بحثه.
- ✓ أن يبتعد عن الموضوعات العامة التي غالبا لا تتيح له مجال الإبداع ولا يحيط بكل جزئيات الموضوع.
- ✓ ألا يخوض في مواضيع كتبت من قبل بنفس الطريقة، لأن تكرار الموضوع بكل تفاصيله يكون عرضة للرفض، أو على الأقل إذا كان مكررا فيكون معالجا منذ سنوات بعيدة أو سجل في جامعات أخرى.
- ✓ ألا يختار موضوعا حديثا لا مراجع له أو له مراجع كتبت بلغة لا يتقنها أو لا يستطيع ترجمتها.

الفرع الثاني: إمكانية تغيير أو تعديل الموضوع المرفوض

إذا أخذ الباحث بالملاحظات والنصائح السابقة، فلا يحتاج إلى تغيير موضوعه إلا نادرا، ومع هذا يحق للباحث أن يغير موضوع بحثه بعد موافقة أستاذه المشرف، ومجلس الكلية، وذلك للأسباب التالية[2]:

1- عدم توفر المادة من المصادر والمراجع الأساسية لندرتها، أو لصعوبة الحصول عليها لأسباب (كبعد المسافة).

2- دراسة الموضوع سابقا بنفس الطريقة التي ينتهجها الباحث، أو صدور دراسة جديدة أثناء إعداد البحث تعالج الموضوع نفسه، ويمكنه الاستمرار في كتابة موضوعه، إذا كان باستطاعته معالجة الموضوع بشكل يميزه عن غيره، أو عنده وثائق ومعلومات ليست عند غيره، ولم يسبق أن نشرها أحد.

---

[1] محمد قاسم الشوم، منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2007، صص29-30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

المطلب الثالث: تحديد عنوان البحث

بعد اختيار نوع الموضوع ومن سيشرف عليه، ينتقل الباحث إلى تحديد عنوان لهذا الموضوع، فيتخير مجموعة من المصادر والمراجع والكتب المتخصصة في موضوع بحثه، يتفحصها ويقلبها وسيهتدي من خلالها إلى قائمة كبيرة من العناوين، باستطاعته أن يختار أحدها ليكون عنوانا لموضوعه[1].

ويعد عنوان البحث مطلع البحث، وهو أول ما يصافح نظر القارئ فينبغي أن يكون جديدا مبتكرا، لائقا بالموضوع، مطابقا للأفكار بعده، فهو الذي يعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها[2]. ولاختياره لابد من اللجوء إلى المصادر المختلفة مع احترام المبادئ التي يقوم عليها واتباع شروط معينة، وهو ما يأتي بيانه أدناه:

الفرع الأول: مصادر اختيار عنوان البحث

من المستحسن في هذه الخطوة قيام الباحث بالقراءات الاستطلاعية والأولية في مجال بحثه وتخصصه بشكل واسع ومتعمق وواف، ليمكنه ذلك من تحديد مسار البحث وما العنوان الذي سيختاره وسيكتب فيه[3].

ويتوقع اختيار العنوان على مستوى أو نوع البحث المطلوب فقد يختاره من خلال المحاضرات في الجامعة أو خارجها، أو من أبحاث سابقة، أو قراءات في المكتبة أو الانترنت أو الأشخاص، أو مما يلفت النظر في المؤتمرات أو وسائل الإعلام..الخ. بعد

---

[1] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص34.

[2] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، مناهج البحث العلمي، نسخة محكمة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، 1971، ص35.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، ، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء–اليمن، 2019، ص88.

ذلك وقبل البدء بأي شيء على الباحث بالتعاون مع مشرفه تحليل العنوان المختار لتحديد ما هو المطلوب بالضبط[1].

أولا- اختيار العنوان من المراجع المتنوعة:

يلجأ الباحث إلى مصادر عديدة قبل تحديد العنوان، ومن هذه المصادر[2]:

أ) الاختيار من المذكرات والرسائل والأطروحات: حيث أن هذه الأعمال هي نفسها أمثلة مناسبة لاختيار موضوعات البحث، هذا بالإضافة إلى أن العديد من البحوث توصي في خاتمتها بمواضيع بحثية مقترحة ليبدأ بها باحثون جدد.

ب) الاختيار من الكتب: وهي أيضا منبع لتحديد موضوعات البحث، وذلك عبر دراسة النظريات المختلفة والآراء والأفكار المتاحة والمتوفرة في الكتب، ومحاولة دراسة تطبيقاتها على أرض الواقع.

ج) الاختيار من المقالات العلمية المنشورة: وهي تمتاز بقصرها لكنها تعالج الموضوعات أكثر تركيزا، ومن هنا يمكن أن تفتح أبوابا واسعة لموضوعات جديدة للبحث، سواء مرتبطة أو مستقلة عن البحوث أو المقالات السابقة لها .

د) الاختيار من التقارير والإحصائيات: تبين الإحصائيات والتقارير المنشورة حقيقة الأوضاع بالنسبة لموضوعات مختلفة وتظهر مدى وجود ظواهر غامضة تحتاج إلى بحث أو مشاكل تحتاج إلى حلول.

ثانيا- اختيار العنوان من آراء الأساتذة والخبراء والمختصين:

إن اختيار عنوان موضوع البحث في الحقيقة ليس بالأمر السهل، لهذا نجد الطلاب يلجؤون إلى أساتذتهم أو زملائهم السابقين لاختياره، وفي معظم الأحيان يكون

[1] صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012، ص135.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص88.

الرأي المعطى لهم ينسجم مع ميول الزملاء أو الأساتذة أكثر من انسجامه مع ميول الطالب وقدراته[1].

ومما يساعد على اختيار العنوان متابعة ما صدر عن دور النشر، وما استجد من أبحاث تتعلق بموضوعه، ومثله تصفح صفحات الإنترنت المختصة، ومشاورة أهل العلم ومجالستهم، وقراءة المجلات والنشرات الثقافية[2].

ثالثا- التكليف بالعنوان من جهة معينة:

قد تكلف جهة العمل الباحث بالبحث في موضوع معين يحتم على الباحث الالتزام به، وقد سبق أن تطرقنا إلى أن الكلية في إمكانها تكليف الطالب ولكن ما قصدناه حينها هو الموضوع وليس العنوان، بحيث يمكن للطالب قبول الموضوع ولكن لا ضرر في أن يناقشه مع المشرف ويجد له عنوانا مناسبا إما بإعادة صياغته أو إضافة بعض المتغيرات التي يرى ضرورة في معالجتها.

الفرع الثاني: مبادئ وشروط تحديد عنوان البحث

تقتضي الدراسة العلمية المنهجية أن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، لذا ينبغي أن تراعى فيه المبادئ والشروط الواجب توفرها، وتخضع عملية صياغة العنوان لاعتبارات موضوعية وشكلية (متعلقة بالعنوان في الحد ذاته):

أولا- الاعتبارات الموضوعية لعنوان البحث:

يقصد بها الاهتمام بالعنوان من ناحية المضمون، ذلك أنه بعد استكمال البحث وطباعته فإنه سيصنف ضمن قوائم المكتبات ويفهرس ضمن مجموعاتها بحسب العنوان، لذا يراعي العنوان الجيد الأمور الآتية[3]:

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص130.

[2] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص34.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص32-33.

أ) عنوان يبدي أهمية الموضوع: أي مدى فائدته للطالب نفسه، أو للكلية، أو للطلاب اللاحقين أو التي يحتاجها المجتمع والدولة، وحتى تبدو أهمية الموضوع من العنوان ينبغي[1]:

1- أن تكون تعابير العنوان منسجمة مع أهمية الموضوع.

2- أن يعكس بشكل مكثف جدا إشكالية البحث.

3- أن تبدو في العنوان أهمية وقيمة علمية من الناحية النظرية والتطبيقية.

ب) عنوان يعبر عن مضمون البحث: بمعنى أن الموضوع يفهم من عنوانه[2]:

1- أن يكون مفصحا عن موضوعه ومحتواه دون زيادة أو نقصان.

2- إيحاؤه بالأفكار الرئيسة بصورة ذكية.

3- يفضل أن يظهر العنوان نوع المنهج ما أمكن (دراسة مقارنة. تاريخية، تحليل..).

4- التأكد من تميز العنوان بحيث يكون مفتاحا لمضمونه دالا على موضوعه يساعد على تصنيفه وفهرسته بشكل صحيح.

ج) عنوان يحصر الموضوع: وذلك ضمن الإطار الذي يسمح للطالب معالجته بعمق وبشكل واف وضمن الإمكانيات والمهارات التي يتقنها، وهذا من خلال[3]:

1- أن تتبين منه حدود الموضوع وأبعاده، والابتعاد عن العمومية.

2- أن يحدد مشكلة البحث وصياغة الفرضيات اللازمة له، وذلك لكي تكون الصورة واضحة عند الباحث في تغطية العنوان وشموليته.

3- ألا يتضمن العنوان ما ليس داخلا في موضوعه.

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص131 و136.

[2] أنظر كل من: عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص32-33؛ وصالح طليس، المرجع السابق، ص136.

[3] أنظر كل من: محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص87؛ وعبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص32-33.

4- أن يكون مرنا ذا طابع شمولي، بحيث لو استدعت الدراسة التعرض لتفريعاته وأقسامه لما اعتبر هذا خروجا عن موضوعه.

5- أن يتناول الإطار المكاني أو المؤسسة المعنية بالبحث، والفترة الزمنية التي يغطيها إذا تطلب الأمر ذلك.

6- ألا يكون العنوان مضغوطا، ضيق الآفاق والحدود من البداية، فإن أي خروج عن منهجه يعد خطأ في المنهج، وابتعاد عن الموضوعية.

ثانيا- الاعتبارات الشكلية لعنوان البحث:

ويقصد به التركيب اللغوي، فأول ما يجذب انتباه القارئ هو العنوان فهو المفتاح للعين والعقل والقلب، لذا يجب الالتزام بمعايير معينة لكتابة عنوان المقترح البحثي وهي:

أ) تجنب الإطالة: أن يكون العنوان قصيرا جذابا أي لا يكون طويلا جدا، ويفضل ألا تزيد كلماته عن 10 إلى 12 كلمة، أو لا يزيد عن أكثر من 50 حرفا، وحسب رأي آخرين يفضل ألا تزيد كلماته عن 15 كلمة أو لا تتجاوز السطر الواحد، وأيضا أن يكون العنوان في صورة وصفية واضحة ومختصرة وفي نفس الوقت خالية من التعميم[1].

ب) تجنب العلامات: يجب عند صياغة العنوان[2]:

1- عدم وضع أي أقواس بأنواعها حول العنوان.

2- عدم وضع فواصل في وسط العنوان أو نقطة توقف عند نهايته.

3- عدم استخدام علامة استفهام أو تعجب سواء في وسط أو آخر العنوان.

4- عدم استخدام الاختصارات أو الرموز الكيميائية.

---

[1] أنظر كل من: علي إبراهيم علي عبيدو، جودة البحث العلمي (الأخلاقيات-المنهجية-الإشراف) كتابة الرسائل والبحوث العلمية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية -مصر، 2014، ص50؛ وصالح طليس، المرجع السابق، ص137.

[2] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، صص50-51.

ج) تجنب عبارات معينة: أي التأكد من اختيار العبارات المناسبة لعنوان البحث[1]:

1- عدم استخدام عبارات مبهمة بالعنوان مثل "كيف يمكن"، بل التركيز على التعبيرات التي تؤكد المفاهيم، وأن تكون خالية من الغموض والالتباس.

2- أن يبدأ العنوان بكلمات محورية أي كتابة الكلمات الأكثر أهمية في بدايته، وبذلك يمكن التعرف على موضوع الدراسة من أول نظرة للعنوان.

3- أن تكون الكلمات مباشرة تسهل فهم الفكرة ولا تخدع القارئ.

4- أن تكون الكلمات كافية للدلالة على موضوع الدراسة، بمعنى أن يعطى فكرة محددة وواضحة عن محتوى الدراسة، وأن تحقق العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5- يمكن أن يتضمن العنوان اسم الكائن الذي تجرى عليه الدراسة، وكذلك كل الأسماء الهامة كي يسهل فهرسة العنوان.

6- عدم استخدام كلمات معينة في العنوان مثل: "ملاحظة حول" أو "دراسة حول" أو "دراسات حول" أو "تحقيق حول"، وأيضا عدم استعمال أفعال الأمر.

7- الابتعاد عن العبارات الدعائية المثيرة، التي هي أنسب وأقرب للإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، كما يستبعد الباحث العناوين الوصفية والإنشائية المشجعة المتكلفة التي لا تناسب أسلوب العصر الحديث.

وتجدر الإشارة إلى أنه يعمد بعض الباحثين في القانون إلى استخدام عبارة "أبعاد، مدى، الواقع والمأمول، رؤية في"، وغيرها من العبارات التي لا تمت بصلة للمضامين القانونية، وهذا ما يدل على خلط الباحث بين عناوين الكتب وعناوين البحوث[2].

---

[1] تم تجميعها (بتصرف) أنظر كل من: صالح طليس، المرجع السابق، صص136-137؛ وعلي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، صص50-51؛ وعبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص32-33.

[2] بوغرارة مليكة، ضبط جوانب من المنهجية العلمية في البحوث القانونية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، المجلد9, العدد2, مارس 2024، ص66.

د) تجنب أخطاء الكتابة: أن يخلو العنوان من الأخطاء الإملائية والمطبعية، (مثلا: وساءل، ظوابط..) وتفادي استخدام اللغة التي لا يجيدها الباحث تجنبا للوقوع في غلط، ومن الضروري عدم تجاهل مثل هذه الأخطاء وتصحيحها[1].

المبحث الثاني

المعايير الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث

يتم اختيار موضوع البحث انطلاقا من أسباب وعوامل متعددة منها ما هو شخصي يتعلق بالباحث ومنها ما هو موضوعي يرتبط بالبحث، فبعد أن يُكون الباحث فكرة أولية حول الموضوع يتأكد ما إذا في إمكانه الحصول على كل أجزائه ومختلف عناصره. هناك من يوصي بشأن تحديد موضوع البحث بضرورة أن يقوم الباحث بطرح بعض الأسئلة على نفسه التي تساعده في الاختيار، ومن بين هذه الأسئلة[2]:

هل لدي الرغبة في بحث هذا الموضوع؟ وهل هو بحد ذاته مشوق؟ هل لدي الإمكانيات العلمية التي تسمح بالبحث فيه؟ وهل يستحق ما سأبدله من جهد ذهني أو مادي أو جسدي؟ هل يمكن إعداده في الفترة الزمنية المحددة؟ هل الموضوع يحل مشاكل المجتمع؟ هل يمكن الكتابة في هذا الموضوع وتناول جميع عناصره؟ وهل الإمكانيات متوفرة لإعداده؟..

وغيرها من التساؤلات التي تعكس إجاباتها الإيجابية توافر معايير ذاتية نفسية واجتماعية واقتصادية ومهنية (المطلب الأول) وأخرى موضوعية علمية وقانونية وإدارية (المطلب الأول) لازمة للبحث عموما والبحث في ميدان العلوم القانونية بصفة خاصة.

---

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، صص50-51.

[2] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص746. أو عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص31.

المطلب الأول: المعايير الذاتية (الشخصية) لاختيار موضوع البحث

إن اختيار الطالب لموضوع بحثه بنفسه لهو دليل على إحساسه بالمشكلة التي سوف يثيرها، وهذا ما يتيح له الاقتراب أكثر من تفاصيل بحثه، لكنه لا يستغنى أبدا عن توجيه المشرف الذي يعتبر أكثر إحاطة بالمخاطر والصعوبات التي قد تعترض البحث، أما في حالة الاختيار من مواضيع مقترحة من الغير فينبغي اختيار البحث الأقرب إلى اهتمامه، أو الحقل البحثي الذي يحب أن يبحث فيه ومتمكن منه[1].

ومن بين أهم هذه المعايير الذاتية التي يمكن تقسيمها إلى معايير معنوية وأخرى مادية نذكر ما يلي:

الفرع الأول: المعايير الذاتية المعنوية

هناك عدة معايير ذاتية يجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث وذلك حتى يكون الاختيار موفقا، وعليه من العوامل المعنوية لاختيار الموضوع نجد ما يلي:

أولا- الميول الشخصي:

ما يسمى بحب الاستطلاع العلمي مترجما في الرغبة النفسية الذاتية للباحث اتجاه موضوع معين واختياره للدراسة دون غيره من الموضوعات، مما يحقق الارتباط العاطفي بين الباحث وموضوع بحثه[2]. حيث يكون له انجذاب نحو الموضوع محل الدارسة واهتمام شخصي بمعالجة مشكلة معينة والوصول إلى حل لها، وهذا ما يقوي إرادة الباحث وبذل جهد أكبر في سبيل إنجاز بحثه[3].

لذا يعد هذا المعيار من أبرز أسباب اختيار موضوع البحث الشخصية، ومن أهم شروط نجاحه، كونه يحفز الباحث لإنجاز البحث، ويشعره بمتعة وهو يتقدم في بحثه قد

---

[1] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص746.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص13.

[3] علي إبراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص41.

لا يشعر بها إذا كان الموضوع مفروضا عليه[1]. فإذا كان لا يحوز على اهتمامه، يمكن أن يؤدي به إلى أكثر أنواع الضجر والضيق، لكن عندما تكون الرغبة الحقيقية هي الدافع وراء الدراسة فإن ذلك سيؤدي غالبا إلى صياغة مشكلة جديرة باهتمام الآخرين وبالجهد الذي يبذل فيها[2].

كما لا يفوتنا أن هذا الاهتمام قد يكون مصدره التوجهات العلمية للطالب التي يكتسبها من خلال ملاحظاته الميدانية واحتكاكه بالمطالعة وتشكل له مصدر إلهام[3]، فضلا على أن هناك طلبة يحبون الخوض في المواضيع الفلسفية والتأصيلية، وهناك من يميلون إلى المواضيع التقنية التطبيقية[4].

ثانيا- المهارات النفسية:

يقصد بالمهارات النفسية توفر الباحث على صفات المثابرة والعزم والإصرار والصبر والقدرة على التحمل وهدوء الأعصاب والشجاعة، والاستعداد النفسي والاستقرار الوجداني، وهذا كله يساعده على اختيار الموضوع اختيارا موفقا، فتوفرها يجعله لا يختار موضوعه تحت ضغوطات نفسية أو إكراهات تمليه عليه ظروف معينة[5].

---

[1] سي بوعزة إيمان، مطبوعة بيداغوجية لمحاضرات مقياس منهجية العلوم القانونية –تقنيات إعداد البحث العلمي–، موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك حقوق، السداسي الثالث، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموسنت، 2022-2023، ص17.

[2] حماش الحسين، الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بانجاز البحوث والمذكرات وكيفيات مناقشتها وتقييمها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، المجلد4, العدد7, 2012، ص173.

[3] نورة سليمان فيسة، خطوات اختيار موضوع البحث العلمي وبناء إشكاليته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد15، العدد3، 2022، ص741.

[4] علي إبراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص41.

[5] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص17.

والبحث القانوني بالخصوص يحتاج إلى صبر وجلد، لأن علم القانون علم شاسع ومصادره كثيرة، وبالتالي فإن الإلمام بأحد موضوعاته والتعمق والابتكار فيه ليس أمرا يسيرا، لأنه يعني الاطلاع على كل ما كتب في هذا الموضوع في مصادر القانون المختلفة، بحيث يتأنى أثناء جمعه لمادة بحثه وكذا في مرحلتي القراءة والتفكير[1].

ثالثا- الصفات الأخلاقية:

المقصود هنا هو أن يلتزم الباحث بآداب البحث من خلال اتصافه بالأمانة العلمية والتواضع والبعد عن الغرور، والتحلي بالموضوعية والتجرد من الآراء الخاصة والأهواء الشخصية، إذ ينبغي أن يكون حياديا وينقل المعطيات كما هي في الواقع. وألا يخفي الحقائق التي لا تتوافق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة. وأن ينظر إلى الموضوع نظرة غير منحازة إلا إذا كان الأمر يمس عقيدته، فلا يتجرد منها عند صياغة القوانين واستنتاج النتائج، وهذا تقرير منطقي لأن البحث يقوم على الاستنباط والعقل والبرهان[2].

أيضا يدخل في أخلاقيات البحث العلمي تلك السلوكيات التي تتطلب من الباحث ألا يتعدى على زملائه في هذا الصدد، بمعنى أنه إذا كان أحد الطلبة قد سجل موضوعا ما للبحث فيه، فيجب أن يكون لهذا الأخير أولوية القيام بذلك. فلا يسرقه منه الباحث إذ يجب التأكد من أن أحدا لم يسعى قبله إلى الموضوع ذاته[3].

الفرع الثاني: العوامل الذاتية المادية

يقصد بها العوامل الملموسة والظاهرة لاسيما المستوى الفكري والعلمي للباحث والتمكن من استخدام أدوات البحث، والقدرة الجسمانية، والإمكانيات المالية، وهو ما يأتي توضيحه على التوالي:

---

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص31-32.

[2] محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص21 و47.

[3] حماش الحسين، المرجع السابق، ص174.

أولا- القدرات العلمية:

يجب أن يأخذ الباحث في اعتباره استعداداته العقلية والدراسية المسبقة والتي تختلف من باحث لآخر، وذلك من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه وأدواته[1]. وهذه القدرات يكتسبها وينميها بسعة الاطلاع والتأمل والتفكير في المصادر والوثائق المرتبطة بموضوع بحثه، وبالتالي الامتناع عن الخوض في موضوعات معقدة وغامضة تتفوق على قدراته السالفة، كتلك المواضيع التي تتطلب إنشاء قواعد فقهية أو قانونية أو تعديل قواعد موجودة[2].

هذا فضلا عن مدى تمكن الطالب من أساسيات اللغة التي يعتمد عليها في كتابة المصطلحات العلمية والمفردات اللغوية المنتمية إلى مجال بحثه، بحيث لكل بحث لغته العلمية، ففي القانون مثلا هناك مصطلحات قانونية خاصة. مع إتقان الباحث اللغات الأجنبية التي تمكنه من الاطلاع على الدراسات والمراجع باللغة الأجنبية من أجل الدراسة المقارنة[3].

وعلى الرغم من أن القدرة العلمية ترتبط بملكة كل شخص إلا أنه يمكن تنميتها، حيث تتباين مستويات الباحثين طبقا لثلاثة متغيرات هي: الذكاء الموروث، والصبر على تحمل المشاق والمتابعة المستمرة المقرونة بالقدرة على تخزين المعلومات وإمكانية استعادتها باللحظة المناسبة، فضلا عن سنوات الخبرة والتجارب المتلاحقة والتوجه السليم والتدريب الكفء الذي يتلقونه في دراساتهم، وعليه فمحصلة تلك المتغيرات تتجسد بتحديد مستوى الباحث العلمي ومكانته[4].

---

[1] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص17.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص14.

[3] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص18.

[4] محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي – أسس وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، العراق، 2008، ص27.

وبشكل خاص فالباحث في القانون يجب أن تكون له سعة اطلاع بالمراجع القانونية، وشغوفا بالبحث عن كل ما هو جديد وجميع نصوص التشريع التي تتعلق بموضوع بحثه والقواعد العامة للقانون وأحكام القضاء. بالإضافة إلى إلمامه بكل ما كتب في موضوعه في كتب الفقه وعلم أصول الفقه، لأن هذا العلم لا غنى لأي باحث قانوني عنه، فهو يتعلم منه قواعد التفسير ومراتب مصادر القواعد القانونية[1].

ثانيا- الصحة البدنية:

يستحسن من الباحث اختيار موضوع يتماشى مع حالته الصحية الجسمانية، فبعض البحوث تستوجب تنقلات دائمة ومستمرة لجمع المعلومات الميدانية كإجراء المقابلات مثلا، فإذا كان الباحث يعاني من إعاقة جسدية أو مرض حاد فإن حالته الصحية تصعب عليه هذا النوع من البحوث، لكن يبقى الحكم الأول والأخير للباحث لإجراء البحث من عدمه لأنه خبير نفسه والعالم بقدراته[2].

ثالثا- الإمكانيات الاقتصادية:

يقصد بها الموارد المالية الضرورية لإنجاز البحث حيث أن توفرها لدى الباحث يبعث في نفسه الراحة وتشجعه على البحث، خاصة أن هناك بعض البحوث التي تتطلب تكاليف باهظة لا يقوى على تحملها مما يؤثر في عملية اختيار الموضوع[3]، ومثاله نفقات التنقل بين المكتبات والمعارض لاقتناء المراجع سواء داخل الوطن أو خارجه[4]. أو اختيار بحث يحتاج إلى التكنولوجيا، فعدم قدرة الطالب على شراء الأجهزة أو الاشتراك في البرمجيات قد يؤديه لاختيار موضوع بديل يعتمد على أدوات مجانية.

---

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص25.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص14.

[3] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص17.

[4] حمزة خادم، المرجع السابق، ص14.

المطلب الثاني: المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث

إن اختيار الموضوع هو عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية. وعليه يجب أن توفر معايير موضوعية في اختيار الموضوع التي يعتمدها الباحث في المجال القانوني ليكون بحثه ناجحا، ومن بين هذه المعايير:

الفرع الأول: العوامل الموضوعية الأولية

وهي تلك المعايير الواجب توافرها بصفة أولية في عملية البحث وإلا لن يتحقق ذلك، وتتمثل في التخصص العملي للباحث ووجود مراجع بكثرة بالنسبة للبحث:

أولا- التخصص العملي:

إن الطالب محكوم بتخصص معين وانطلاقا من الإلمام بهذا التخصص تظهر لديه ميولات واهتمامات تتعلق بمواضيع معينة يرغب في إنجاز بحوث بصددها والتعمق فيها[1]، حيث يتيح التخصص العلمي للباحث المتخصص في مجال علمي معين بما يحتويه من مشكلات بحثية، تحديد اختياراته بدقة ووضوح، لأنه من الضروري أن يكون موضوع البحث في نطاق التخصص العام للباحث ثم يتم تضييق هذا الاختيار داخل التخصص نفسه من عام إلى دقيق فتخصص أدق[2]. مثاله: تخصص الباحث في العلوم القانونية قسم القانون الخاص تخصص قانون الأسرة.

كما يتحكم التخصص المهني للطالب الموظف أو العامل في اختياراته البحثية، فله أن يختار موضوعا يندرج في نطاق مهنته سواء كان ذلك من أجل تعميق معارفه

[1] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص17.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، صص14-15.

المهنية والارتقاء في رتب السلم المهني، أو لكون المحيط المهني يتيح له مختلف الوسائل المادية المطلوبة لإجراء بحثه ودعم جانبه الميداني العملي[1].

أو أبعد من ذلك وهو تفكيره في إنشاء مؤسسة خاصة[2]، ما يستدعي ضرورة تكوينه في هذا المجال وهو فعلا ما أصبحت تتيحه الجامعات الجزائرية، حيث تخيره بين إنجاز مذكرة ماستر تقليدية أو تعلم كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية ومشروع مؤسسة اقتصادية[3].

كما يتعين على الباحث أن يراعي بدقة عامل الزمن عند اختيار موضوع بحثه، وأن تتلاءم طبيعته (ليسانس أو ماستر أو دكتوراه) مع المدة المقررة قانونا لإنجازه، فلا يمكنه أن يختار موضوعا معقدا يجب إنجازه في مدة ستة أشهر كالماستر، فهذه المدة لا تسمح له بالبحث الجيد وإيجاد المراجع اللازمة[4].

ثانيا- وفرة الوثائق البحثية:

تعتبر وفرة المصادر والمراجع النظرية والتطبيقية مؤشرا هاما ومقياسا واضحا على قابلية الموضوع للبحث من عدمه، فالموضوع الذي يتوافر على مصادر ومراجع

---

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص15.

[2] أصبح الآن بإمكان العمال والموظفين الاستفادة من عطلة غير مدفوعة الأجر من أجل إنشاء مؤسسة خاصة، أنظر في ذلك: القانون رقم 22-16 المؤرخ 20 يوليو2022 يتمم قانون 90-11؛ والقانون رقم 22-22 المؤرخ 18 ديسمبر 2022 المعدل والمتمم للأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، والمرسوم التنفيذي رقم 23-93 المؤرخ 05 مارس 2023 المحدد لشروط وكيفيات استفادة الموظفين من عطلة لإنشاء مؤسسة.

[3] أنظر: القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة اقتصادية؛ المعدل والمتمم للقرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي كان يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

[4] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص746.

كافية يشجع الباحث على البحث فيه، كما أن وفرة الوثائق البحثية يؤثر في القيمة العلمية للبحث[1]. ويكون التأكد من هذه الوفرة من خلال قراءات الباحث السابقة في مجال تخصصه قبل اختيار الموضوع، لأن قلة المراجع قد تعيق عمله وتطيل مدة البحث، بالخصوص يتعين تجنب المواضيع الجديدة قليلة المراجع، والابتعاد عن المواضيع المعقدة والغامضة التي يصعب تحديدها وتحديد مراجعها[2].

فمثلا اختيار الطالب لموضوع من المواضيع المقترحة في إعداد البحوث على مستوى الأعمال الموجهة يعتبر فكرة جيدة، إذ أن الطالب قد بحث فيه سابقا وتعرف على وجود أو عدم وجود مراجع حوله ومختلف القوانين المتعلقة به، وكذلك تسمح له هذه التجربة بمعرفة مختلف الإشكالات والخفايا التي تحيط بهذا الموضوع[3].

الفرع الثاني: المعايير الموضوعية الغائية

وهي تلك المعايير التي تنم عن الهدف المرجو من البحث في موضوع ما، وهي أقل إلزاما من المعايير الأولية التي لا يتحقق البحث دونها، لكنها ضرورية كونها تزيد رونقا للبحث، وتتمثل هذه المعايير في القيمة العلمية وتوفر الجدة والابتكار للموضوع:

أولا- القيمة العلمية للموضوع وأهميته:

يجب التمحيص في موضوع البحث للتعرف على مقدار أهميته وبالتالي درجة إسهامه في المعرفة الإنسانية، لهذا على الباحث أن يتساءل حول المعلومات الجديدة التي يأمل في إضافتها لهذه المعرفة وما هي قيمتها الحقيقية[4]. ويتحقق ذلك بالبحث ما

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص16.

[2] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص743.

[3] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص745.

[4] حماش الحسين، المرجع السابق، ص173.

أمكن عن موضوع غير مبحوث سابقا، وإذا ما كان كذلك فيجب أن يأتي برؤى جديدة أو إعادة ترتيب معلوماته بمنهجية جديدة على الأقل، مع إضافة النكهة الشخصية إليه[1].

فالمطلوب في موضوع البحث العلمي أن يكون ذو قيمة علمية نظرية وتطبيقية، ويحقق المشكلات المطروحة في الواقع العملي وخدمة المجتمع من خلال دراسته والسعي إلى تطويره. وأن يضيف للحقل المعرفي ويضفي عليه لمسة وأثرا ذا قيمة[2]، لاسيما عند خروجه بنتائج مستحدثة، وهي تعد فوائد عملية تساهم في تنمية العلم وأيضا إثارة مشكلات جديدة لتنمية بحوث مستقبلية أو إثراء الرصيد الوثائقي للبحث[3].

ثانيا- الجدة والابتكار:

ليس كل موضوع يستحق المجهود الذي سيبذل فيه، وعلى هذا يجب أن يحرص الطالب الطموح على اختيار موضوع حي، لا يحصل به على الشهادة فقط وإنما يفخر بنشره وتقديمه للقراء ويكون له أثر خالد[4]. وهذا إذا احتوى على معلومات حديثة خصوصا في بعض العلوم التي تستوجب الدراية بكل جديد كالعلوم القانونية، أين تعدل النصوص وتتمم وتلغى، وعليه بمجرد نشر قانون في الجريدة الرسمية فيكون هو محور الدراسة. لهذا لا بد على الباحث توخي الحذر في الاستناد إلى قوانين غير سارية المفعول[5].

هذا وينبغي أن تكون نتائج البحث قابلة للبرهنة وموضوعا للاختبار في كل زمان، فالنتائج المتوصل إليها قد لا تبقى دائما صحيحة، إذ يمكنها أن تتغير بتغير العوامل المتحكمة فيها، وأيضا إمكانية التنبؤ بالنتائج (الاستشراف). فعندما يستطيع البحث ضبط المتغيرات المتحكمة في ظاهرة من الظواهر، بإمكانه أن يضع تقديرا وتصورا لوضع

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص131.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص15.

[3] سي بوعزة إيمان، المرجع السابق، ص19.

[4] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص31.

[5] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص160.

الظاهرة المستقبلية، ورغم كون التنبؤ أسهل في العلوم الطبيعة منه في العلوم الإنسانية ومنها القانونية فإنه يبقى ممكنا[1].

كما لا يخلو البحث القانوني من الابتكار الذي يتحقق إذا احتوى على فكرة جديدة، أو تبنى الباحث تقسيما متطورا، أو صاغه بأسلوب مختلف. فالقدرة على الابتكار في البحوث القانونية لا تعني أن يكتب الباحث في موضوع لم يُكتب فيه من قبل، لأنه يُندر أن يوجد في علم القانون موضوع لم يكتب فيه، فهو علم يتعلق بالسلوك الإنساني نشأ مع نشأة المجتمع الإنساني، والسلوك الإنساني هو متكرر ومتشابه، قد يكتب في بلد آخر أو زمن مغاير، المهم أن يكون بأفكار جديدة منطقية مترابطة وغير متناقضة[2].

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، صص07-08.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص28-29.

المحور الثاني
مرحلة جمع المصادر والمراجع

تعد المصادر والمراجع المناجم التي يأخذ الباحث منها المعلومات، والمنابع التي يستقي منها مادة بحثه، وهي أهم ما يدفع بالبحث إلى النجاح، وزيادة عددها ترفع من قيمة البحث، ويطلب من الباحث تسجيل عدد من المصادر والمراجع في خطة البحث الأولية ليطلع عليها المجلس العلمي[1].

إن مرحلة جمع المادة العلمية هي مرحلة تعتمد على الجهد الفكري وذلك بفحص المعلومات والبيانات المحصل عليها، حيث يقوم الباحث بتصفيتها وغربلتها، ثم تصنيف وترتيب ما تم استخلاصه ليوظفه وفق التقسيم المعتمد للموضوع، فأول خطوة يقوم بها الطالب بعد اختيار الموضوع أو بعد تسلم المواضيع المتعلقة بالبحث من طرف الأستاذ المشرف يتوجه مباشرة لجمع المادة العلمية[2].

ويتطلب تحديد المادة العلمية وجمعها للكتابة في مجال معين من الباحث أن يبتعد عن جمع كل ما ليس له علاقة ببحثه، لأن ذلك سيحول دون احتواء البحث على الكثير من المعارف المرتبطة وغير المرتبطة بموضوع البحث[3].

وعليه لابد للباحث القانوني أن يتعرف على أنواع المصادر والمراجع التي يحتاجها في بحثه **(المبحث الأول)** وكذلك أماكن تواجد تلك الوثائق **(المبحث الثاني)**.

---

[1] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص41.

[2] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص746.

[3] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، دار الفكر، دمشق- سوريا، 2000، ص417.

المبحث الأول

أنواع مصادر ومراجع البحث القانوني

تمثل المصادر والوثائق وأوعيتها ولغاتها المختلفة أدوات مهمة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي، فكثيرا ما يقوم الباحث بجمع المصادر والوثائق، بأشكالها وأنواعها المختلفة، ومن ثم يبدأ بفرز ما يحتاجه منها، وبعد أن يقوم بتسجيل تلك المعلومات يبدأ بتحليلها وإبداء الملاحظات حولها[1].

لذا يجب على الباحث أن يعي مدى أهمية الوثائق المرتبطة ببحثه (المطلب الأول) ويميز فيها بين المصدر كمصدر رئيس والمرجع كمصدر ثانوي وكذا تصنيفات كل منهما (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهمية المصادر والمراجع وتجميعها

يلعب منهج البحث دورا أساسيا في تدوين معلومات البحث، فهو يلزم الباحث بعدم إبداء رأيه الشخصي دون تعزيزه بآراء لها قيمتها والتقيد بإخضاع أي رأي للنقاش مهما كانت درجة الثقة به، إذ لا توجد حقيقة راهنة بذاتها. وضرورة تقيد الباحث بالدقة في الاعتماد على المصادر والمراجع والاقتباس منها، وكذلك ضرورة الدقة في شرح المدلولات التي يسوقها البحث[2]. بالتالي تظهر أهمية الوثائق البحثية في نقطتين:

الفرع الأول: أهمية البحث البيبليوغرافي

إن البحث البيبليوغرافي غالبا ما يساعد الباحث في التعرف على مختلف المراجع التي تبين التقدم في ميادين دراساته وتخصصاته. الأمر الذي سيدعم مبدأ التعمق

[1] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص120.

[2] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص18.

والتخصص في مجاله الموضوعي عن طريق تنويع المعلومات مما يسهل السبيل إلى تقدمه العلمي في ميدانه[1].

الفرع الثاني: تقميش مادة البحث

يعد التقميش في منهجية البحث مصطلح شائع يعني مرحلة جمع مواد البحث*. فالخطوة التالية بعد اختيار الموضوع هي القيام بجمع المواد اللازمة للبحث، وأول ما ينبغي اللجوء إليه هو الكتب والدوريات المتخصصة والمطبوعات العربية والمعربة، من خلال الفهارس الموجودة بالمكتبات ودوائر المعارف، وكذلك يستطيع الباحث استشارة أهل الخبرة والاختصاص، بالإضافة إلى المسؤولين عن المكتبات مراسلة ومشافهة كي يرشدوه إلى المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه[2].

المطلب الثاني: تصنيف الوثائق العلمية

إن الوثائق المرتبطة بإعداد البحث العلمي مختلفة ومتنوعة، لذا يجب على الباحث تحديد درجة تمثيل المرجع للغرض المقصود منه، وذلك بمقارنته بغيره من المراجع وهل به أحدث المعلومات ولأي مدى تعكس البيبليوغرافيا الموجودة فيه قيمته البحثية والعلمية وتقود القارئ لمزيد من المعلومات[3].

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني بشكل خاص، وهي بلا شك من أول الأمور التي يطلع عليها القارئ. ولذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي

---

[1] حماش الحسين، المرجع السابق، ص174.

* التقميش في معناه اللغوي تجميع الشيء من هنا وهناك، واصطلاحا هو جمع القماش واختيار نوعه من الأسواق كي يصنع منه ثوبا جميلا ومتينا، أشار إلى ذلك: محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص38.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص36-37.

[3] حماش الحسين، المرجع السابق، ص177.

عنده، ومن خلالها يتمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدراسة، إذ تعتبر نوعية المراجع المستخدمة من العوامل الرئيسية التي يتم على أساسها تقييم البحث[1].

ولأن هناك التباس في أذهان الطلاب بخصوص التمييز بين المرجع والمصدر، إذ كثيرا ما يستعملون الكلمتين سوية دون معرفة السبب، فإن الفقهاء يميلون إلى وجوب التفرقة بينهما، وهو ما سنقوم بتوضيحه بالتفصيل أدناه:

الفرع الأول: المصادر في البحث القانوني

إن المصدر هو أكثر ما يثق به الباحث عن الموضوع الذي يكتبه، إما لأنه صادر عن المؤلف نفسه وبخط يده، أو أملاه أو أجاز روايته عنه، أو لكونه معاصرا للحدث وقريبا منه، فهو أصل المعلومات من حيث القدم والصحة والصدق. وقد عرف أجدادنا العرب المسلمون كتب المصادر، وأدركوا أهميتها وسموها بكتب الأصول المنسوبة، والكتب الأمهات، والكتب الأساسية[2].

أولا- تعريف المصدر:

المصدر اللغة هو المنهج أو الأصل، وهو مشتق من الصدر، أو الصدارة في كل شيء، أي تعني الأهمية والموقع المتقدم. واصطلاحا فالمصدر (Source) هو كل كتاب يعالج موضوعا معينا معالجة شاملة وعميقة، ويشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، وهو مرتب بشكل يسهل على الباحثين الاستفادة من معلوماته[3].

أما فقها فيعرف المصدر بأنه الكتاب الذي توجد فيه المعلومات والمعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي يراد بحثه. وترجع أصالته إلى أنه أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع ما، فهو ذو قيمة رفيعة. وقد اعتنى القدماء بتحمل الكتب وتوثيقها

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص152.
[2] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص41.
[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص151.

للمحافظة عليها من أن يدخلها أي تنقيح، فهي لا تزال بصورتها التي تركها عليها المؤلف، كما أن قدم المصدر جزء لا يتجزأ من أصالته[1].

هذا ما يعتبره الباحث في مختلف العلوم، غير أن مفهوم المصدر يختلف نوعا ما في البحوث القانونية، حيث يشير إلى الوثائق الأصلية والمباشرة، من أهمها: التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة، العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا، الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية، الإحصائيات الرسمية، المواثيق القانونية العامة والخاصة الوطنية والدولية، محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات التشريعية[2].

بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة أحيانا بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والتي تعد مصادر في البحوث القانونية.

ثانيا- أنواع المصادر:

في بعض العلوم تتمثل المصادر مثلا في: (الوثائق، الأوراق الخاصة، الوقفيات، النقوش، المسكوكات، المخلفات الأثرية، كتابات الرحالة، الروايات الشفهية، الأغاني الشعبية والقصص والأقاصيص)[3]. بينما في العلوم القانونية فتتمثل في مصادر أولية كالقانون والقضاء ومصادر ثانوية كالوثائق والموسوعات والمعاجم، وهي تعتبر إثراء كبيرا للبحث ويُظهر استعمالها بكثرة مدى جدية الباحث القانوني:

أ) النصوص القانونية كمصدر للبحث القانوني:

فيما يخص النصوص القانونية تعتبر عنصرا أساسيا ومصدرا أصليا بالنسبة للباحث القانوني وهي منطلق البحث، إذ يقوم الباحث بتحليلها وتفسيرها وشرحها

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص47.

[2] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص747.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص51-52.

ومقارنتها بنصوص قانونية لتشريعات مختلفة أو لنفس التشريع، وذلك من أجل فهمها أو المطالبة بتعديلها في بعض الأحيان[1]. ولأهميتها على الباحث أن يعلم كيفية التعامل مع هذه النصوص وذلك بالتمييز بين أنواعها، والقيام بدراستها دراسة منهجية:

1- تحديد مصدر النص (قانوني، تنظيمي، إداري):

غالبية طلاب الحقوق لا يفرقون بين كل المصطلحات القانونية المتعلقة بمختلف الوثائق القانونية كالقانون والأمر والمرسوم والقرار والمقرر والمنشور والتعليمة، مما يصعب عليهم مهمة ترتيبها في قائمة المصادر. هذا ما يستدعي ضرورة توضيحها[2]:

- **الدستور (La Constitution):** هو أعلى وثيقة قانونية في البلاد حيث يجب أن تكون كل النصوص القانونية الصادرة مطابقة له، مهمته تحديد الأحكام العامة أي القواعد الأساسية كالحريات والحقوق والواجبات العامة.
- **المعاهدات (Les conventions):** وتكون بين الدول ثنائية أو جماعية، ويمكن لها عن تعلوا على بعض القوانين لكنها لا يمكن أن تسمو على الدستور.

- **النصوص التشريعية:** وهي نصوص قانونية صادرة عن السلطة التشريعية وهي ممثلة في بلادنا في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. منها:
  - ✓ **القانون (Loi):** هو النص الذي يقره المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية وهو المصدر النصي الأكثر أهمية، ولا يلغى أو يعدل إلا بقانون أخر.
  - ✓ **الأمر (Ordonnance):** يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة (حالة الطوارئ، الكوارث الطبيعية، كالزلزال، الحروب) .

[1] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص747.

[2] رباحي مصطفى، محاضرات في منهجية إعداد النصوص والتحرير الإداري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون عام وماستر علوم إدارية، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، الموسم الجامعي: 2018-2019.

- **النصوص التنظيمية:** هي نصوص تصدرها السلطات التنفيذية المختصة في الدولة. من هذه النصوص[1]:

✓ **المرسوم (Decret):** هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو مرسوم حكومي (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني، وتوجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين وإنهاء مهامهم. لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص أعلى منه درجة.

✓ **القرار (Arrete):** هو النص الذي يتخذه الوزير أو الوالي أو المدير التنفيذي، فيما يخص تسيير وزارته أو ولايته أو مديريته، ويأتي لتوضيح وشرح كيفية تنفيذ وتطبيق مرسوم ما. لا يلغى ولا يعدل القرار إلا بقرار أو نص أعلى منه درجه.

✓ **المقرر (Decision):** نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوض له حق الإمضاء في القضايا البسيطة الأقل أهمية من التي يصدر فيها القرار.

- **النصوص الإدارية:** تسير بواسطتها شؤون الإدارة وتتمثل في المنشور والتعليمة، إذ يعتبران من الوثائق الإدارية ذات الطابع التنظيمي:

✓ **المنشور (Circulaire):** وثيقة إدارية لشرح القرار توجه لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لعرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كيفيات تطبيق نصوص تنظيمية.

✓ **التعليمة (Note):** تسمى هذه الوثيقة باسم محتواها وتوجه لعدة مرسلين إليهم كذلك، لها طابع خاص وهي تهتم بالمسائل الداخلية.

2- القيام بعملية دراسة النص القانوني:

لا شك بأن أول ما يساور أي حقوقي من تساؤلات حول كيفية التعامل مع نص من النصوص القانونية، تدور حول تحديد الفرق بين "تحليل" النص، و"التعليق" عليه.

[1] رباحي مصطفى، المرجع السابق.

فالحقيقة أن هذه التسمية المزدوجة تعكس نوعا من التنقل بين قطبين أساسيين للانعكاسات الفكرية، التي يمكن أن تدع مكانا لما يسمى بدراسة النص الذي هو عملية تحليل هذا النص وتعليق عليه[1]، من هذا المنطلق لابد من التمييز بين العمليتين:

- **تحليل النص القانوني (L'analyse):** يعني تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها ومن تم بيان أجزائه ومكوناته لدراسته بشكل مفصل حتى يمكن استيعابه، مع تزويد الطالب بالأدوات اللازمة للفهم والدراسة[2]. وذلك بإتباع منهجية علمية معينة عند تناول تحليل نص من النصوص القانونية، حيث أن التحليل ينصب على ثلاثة أمور في النص وهي: المحتوى أو المضمون، الصياغة، والخطابة[3].
- **التعليق على النص القانوني (Le commentaire):** بعد أن يتم تحليل النص ينتقل الباحث إلى التعليق عليه وهو عبارة عن مجموعة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية، فيتم تفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته وعناصره، وصولا إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع، وهذا يختلف عن تفسير النص القانوني وتحليله وتمحيصه من حيث مضمونه[4].

بالتالي يمكننا القول بأن عملية التعليق على النص لا يمكن أن تبلغ قمتها والغاية المرجوة منها، وهي الانعكاس الفكري الطليق للمعلق، إلا بالتحليل الدقيق والهادف لهذا النص، الذي يجب تشريحه إلى الجزيئات الأساسية التي يتألف منها من أجل استيعابها كليا، وبالتالي استيعاب الصورة التي يراد التعبير عنها في هذا النص[5]. ويخلص المعلق

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص135.

[2] حلمي محمد الحجار وراني حلمي الحجار، المرجع السابق، صص513-514.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص136 و139.

[4] حوالف حليمة، المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها حتمية للتصنيف العالمي للبحوث القانونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد7, العدد6, 2022، ص80.

[5] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص136.

بالنهاية إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع[1]. فدراسة الفائدة العملية من النص، تتركز في معرفة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى النتيجة المرجوة من هذا النص في ضوء القواعد القانونية الموجودة والسابقة.

ب) المجموعات القضائية كمصدر للبحث القانوني:

هي المصنفات التي تضم الأحكام والقرارات القضائية* في الدعاوي المختلفة الصادرة عن جهة معينة تقوم بجمعها بنفسها، وذلك عن طريق مكتبها الفني، الذي يتولى ترتيب هذه الأحكام وفهرستها ونشرها وتوزيعها على الجهات المختصة كالمعاهد العلمية والمكتبات المتخصصة. وتصدر هذه المجموعات بطريقة دورية عادة سنوية، وتتميز بأنها تضم إلى جانب نصوص الأحكام، وقائع الدعاوى وحيثيات الأحكام[2].

1- تحديد مصدر المصنف القضائي:

تعتبر الأحكام والقرارات القضائية من أهم المصادر التي يجب أن يعتمد عليها الباحث القانوني، ويمكنه الحصول عليها من خلال نشرات القضاة والمجلات القضائية، ومن أمثلتها في الجزائر تلك المتعلقة بالمحكمة العليا[3]. وأما في فرنسا فمن أمثلة المجموعات القضائية ما يلي[4]:

- ✓ Bulletin des arrêts de la cour de cassation.
- ✓ Les grands arrêts de la jurisprudence administrative.
- ✓ Recueil des décisions du conseil d'états.
- ✓ Recueil des décision du conseil constitutionnel.

---

[1] حلمي محمد الحجار وراني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص513.

* تذكير: الحكم يصدر عن المحاكم الابتدائية كأول درجة سواء قابل للطعن أم نهائي، أما القرار فهو الذي يصدر عن المجالس القضائية كثاني درجة والمحكمة العليا باعتبارها محكمة قانون أو عن المحاكم الإدارية والمجلس الدولة.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص54.

[3] يمكن تحميل مجلات قضائية للمحكمة العليا، من الرابط: https://www.coursupreme.dz/

[4] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص55.

2- القيام بعملية دراسة المصنف القضائي:

إن البحث القانوني المتميز هو الذي يزخر بالأحكام والقرارات القضائية في كل أجزائه، إذ يمكن الباحث العبور من الميدان النظري المجرد إلى الميدان العملي التطبيقي، أي من القاعدة القانونية العامة المجردة، إلى ميدان تطبيقها في الحياة العملية بصورة صحيحة وسليمة وعادلة[1]. وعليه ينبغي على الباحث القيام أولا باستيعاب عناصر المصنف القضائي ثم التعليق عليه:

- **تحليل عناصر الحكم أو القرار القضائي:** على الباحث أن يركز على شكل الحكم أو القرار لأنه يحتاجه سواء في عملية التعليق أو التهميش، وهو يتألف من أجزاء رئيسية على الباحث التركيز عليها في عملية التحليل الوصفي لها[2]:

✓ **عرض وقائع النزاع:** يقتصر دور الباحث بداية على تشريح القرار إلى عناصره الأولية كما وردت بالضبط، أي دور وصفي محض للأحداث المادية التي يدور النزاع حولها، كما يشمل الطلبات المجردة التي تقدم بها الخصوم.

✓ **تعليل الحل القانوني:** يتضمن الأسباب والحجج والبراهين الواقعية والقانونية التي استند إليها القاضي للوصول بقناعته إلى اعتماد الحل الذي طبقه على النزاع.

وهذا لا يكون باجتزاء مقاطع من القرار بل بصياغة ترتكز على الأسلوب الشخصي للباحث في عرض الحل. كما يجب أن يراعي الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني الذي أعطته المحكمة.

✓ **الفقرة الحكمية:** أي منطوق الحكم أو القرار القضائي فهو يتضمن الأثر المقرر في القاعدة القانونية، التي اعتمدتها المحكمة في تطبيقها على هذا النزاع.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص142.

[2] أنظر كل من: حلمي محمد الحجار وراني حلمي الحجار، المرجع السابق، ص483 و491؛ وعبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص143.

- **التعليق على الحكم أو القرار القضائي:** إن الفائدة العملية المرجوة من التعليق على حكم أو قرار القضائي، هي نفس الفائدة المرجوة من حل المسائل العملية، حيث تتمثل في بلورة وتنقية، وأيضا في سهولة استعمال المعلومات القانونية المكتسبة لدى رجل القانون والانتقال بها من مجالها النظري المجرد إلى مجالها العملي والتطبيقي[1].

ويقتصر دور المعلق على تتبع الكيفية التي تناول فيها القاضي القضية المعروضة عليه، إذ يستخدم هذا الأخير المنهج التحليلي الذي يفيده للفصل في النزاع المعروض أمامه لأنه يستخدمه في صياغة حكمه، فهو يستعرض أولا وقائع الدعوى تم ثانيا يعرض للنصوص والقواعد التي تحكمها وأخيرا يطبق هذه القواعد على الوقائع، ليخرج من ذلك إلى حكم معين[2].

ج) الوثائق والأوراق كمصادر للبحث القانوني:

يمكن للباحث القانوني أن يجمع أي مستندات رسمية أو شخصية تتضمن معلومات قانونية في مجال بحثه، ويدرجها ضمن المصادر كونها صادرة مباشرة عن جهة أو شخص مخول بذلك، يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- الوثائق الرسمية:

هي الأوراق والسجلات الأصلية المكتوبة وهي بمعظمها غير منشورة، وتكمن قيمتها في أن معلوماتها جديدة وصحيحة لأنها تسجل الوقائع وقت حدوثها أو بعده بقليل، وتشمل الوثائق مجموعات واسعة في شتى المجالات، مثل: التقارير الرسمية، ونصوص الاتفاقات والمعاهدات، ومضابط الاجتماعات ومحاضر المؤتمرات والندوات، وسجلات الضرائب وسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف، والفتاوى، وعقود البيع والشراء، ومحاضر جلسات المؤسسات والبلديات، وغير ذلك[3].

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص142.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص42.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص51.

2- الأوراق الخاصة:

يقصد بالأوراق الخاصة كإحدى مراجع البحث العلمي تلك المملوكة لشخص معين وقيمتها في أنها تضم معلومات تفصيلية معينة أكثر من أي مصادر أخرى، كما أنها تكون صريحة وصادقة لأنها غير مخصصة للنشر عادة، وهي تعتمد كثيرا على المشاهد العينية، أو المشاركة الفعلية لصاحبها في صنع الأحداث[1].

ومن الأوراق الخاصة التي يمكن الاعتماد عليها في البحث القانوني نجد عرائض المحامين (مثل المذكرات القانونية، مذكرات الدفاع، أو طلبات التقاضي، أو المراسلات الإدارية) التي يمكن وضعها في قائمة الملحقات بعد أخذ إذن صاحبها. ورغم أنها تعد أوراقا عملية تعكس وجهات نظر مهنية أو استنتاجات قانونية، إلا أنها ليست مصادر قانونية رسمية مثل التشريعات أو أحكام المحاكم.

د) الموسوعات والقواميس كمصادر للبحث القانوني:

قد يحتاج البحث القانوني إلى فهم بعض المصطلحات القانونية أو المبادئ الفقهية إذا استلزم الأمر ذلك، فيلجأ إلى الموسوعات والمعاجم القانونية التي تعد من المصادر الثانوية المهمة كونها توفر معلومات موجزة وموثوقة لبناء أساس قوي قبل الانتقال إلى المصادر الأولية والمراجع:

1- الموسوعة:

هي مصنف يتضمن جميع الموضوعات التي تتعلق بالنشاط الإنساني أو بنوع معين من هذا النشاط، وتتضمن شرحا لمختلف الموضوعات بطريقة موجزة ومرتبة ترتيبا هجائيا. يقوم بإعدادها مجموعة متميزة من العلماء من مختلف التخصصات، والموسوعات التي يستعين بها الباحث أثناء بحثه إما عامة أو موسوعات قانونية

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص51.

متخصصة. من أمثلتها في مصر موسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن وزارة الأوقاف المصرية، أما في فرنسا فهناك موسوعات قانونية متخصصة كثيرة من[1]:

- ✓ Encyclopédie Dalloz de droit civil.
- ✓ Encyclopédie Dalloz de procédure civile.
- ✓ Encyclopédie Dalloz de droit international.
- ✓ Encyclopédie Dalloz de droit pénal.

وفي الجزائر يوجد الموسوعة الجزائرية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية[2]، والموسوعة القانونية[3].

2- القاموس:

هو أداة لجمع كلمات لغة ما وتعريفها وشرحها، وبما أن للقانون مصطلحات خاصة فيجب معرفة معناها الصحيح وذلك بالاستعانة بمعاجم قانونية متخصصة تفسرها بدقة. وعادة ما يكون البحث القانوني مقارنا، حيث يعرض فيه الباحث الأحكام المتعلقة بموضوع معين بين نظامين قانونين، أحدهما يكون بلغة أجنبية، لذا يجب عليه أيضا الاستعانة بقواميس هذه اللغة لمعرفة معاني مفرداتها.

ومن أمثلة القواميس الفرنسية قاموس لاروس وروبيير، أما القواميس العربية التي تترجم المفردات الفرنسية إلى العربية فمنها قاموس المنهل. وبالنسبة للمصطلحات القانونية فيوجد قاموس يفسرها من الفرنسية باللغة العربية وهو قاموس يوسف شلالا، أما المعاجم القانونية المفسرة لها باللغة الفرنسية، فأهمها معجم Vocabulaire Juridique للأستاذ Gérard CORNU، وتوجد معاجم قانونية أخرى تختص بشرح المصطلحات

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص56 و57.

[2] يمكن تحميل العديد من الموسوعات الجزائرية عبر الرابط: https://www.hcla.dz/

[3] يحمل الموقع مكتبة قانونية شاملةمن موسوعات وأبحاث، على الرابط: https://elawpedia.com/

القانونية اللاتينية باللغة الفرنسية، لعل أهمها معجم Latines du droit français للأستاذين Laurent BOYER و Henri ROLAND[1].

ويجب أن تكون هذه المعاجم في متناول يد الباحث طوال فترة إعداد بحثه، وأن يقتني من كل نوع منها مصنفا واحدا على الأقل لأنه سوف يحتاج إلى الاطلاع عليه طوال رحلة بحثه، سواء لفهم ما يقرأ أو لكتابة ما يفهم[2].

هـ) المصادر السمعية البصرية (عند الضرورة):

تزود الباحث بمعلومات إضافية لم تكن في حسبانه، ولكنها ذات أهمية للبحث، ويراعي الباحث في هذه الخطوة ما يلي: أن يسجل نفس الكلمات المستخدمة من قبل المبحوثين، وأن يبتعد عن تفسير معاني العبارات التي يعطونها[3].

الفرع الثاني: المراجع في البحث القانوني

إذا كان المصدر يطلق على الوثائق البحثية المحررة لأول مرة من أصحابها، فإن المرجع يرجع لجمع المعلومات إلى ذلك المصدر أو مراجع أخرى تعتمد نفس العملية، لهذا فإن المراجع عادة في أي بحث علمي تكون بعدد أكبر من المصادر، مع هذا يفضل الاعتماد على المراجع الأصلية لأنه كلما ازداد استخدامها عظمت قيمة البحث.

أولا- المقصود بالمراجع وتصنيفها:

تعد المراجع تلك الوثائق التي تستمد قوتها العلمية ومعلوماتها من المصادر أو المراجع درجة أولى أو ثانية أو أكثر. وفي حالة وجود عدة مراجع لموضوع واحد فينبغي أولا ترتيبها من حيث التاريخ ثم تصنيفها من حيث الأولوية، وفيما يلي بيان ذلك:

---

[1] أشار إلى ذلك: أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص57 و58.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص59.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صص145-146.

أ) تعريف المرجع:

المرجع (Reference) هو ما أخذت معلوماته (المادة الأصلية) من مصادر متعددة وأخرجت في ثوب جديد. يلجأ إليها الطالب إذا تعذر عليه العودة إلى الأصول والمصادر[1]. فالمرجع هو مصدر ثانوي يساعد في إكمال المعلومات والتثبيت من بعض النقاط التي يحويها تقبل الجدل[2]. ويسمى أيضا بالوثيقة غير الأصلية وغير المباشرة، كونها تنقل الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى[3]. وأخيرا كل مصدر مرجع، وليس كل مرجع مصدر.

ب) الأولوية بين المراجع من نفس الصنف:

يتم في المراجع كتابة موضوع ما استنادا إلى المعلومات الواردة في المصادر الأصلية الأولى، بطريقة الشرح أو التحليل أو التلخيص أو النقد أو التعليق، ولهذا على الباحث عندما يتناول موضوعا معينا أن يرجع إلى المصادر الأصلية القديمة بنفسه، حتى يكسب البحث أصالته ومتانته، ولا يأخذ معلوماته من المراجع المتأخرة إلا إذا لم يستطع العثور على المصادر الأصلية، ويذكر المانع من الحصول على المصدر ويبرر ذلك في كتابته.

فمن الأمانة العلمية أن يطلع الباحث بنفسه على المصدر الذي أخذ منه المعلومة ولا يعتمد على الآخرين، فبعض المراجع تأخذ المادة الأصلية من مصادر متعددة، ثم تخرجها بثوب جديد، أو تغير ما كتب في الأصل بقصد أو بغير قصد، أو تلون الفكرة بلون خاص يبعدها عما هو موجود في الأصل، لهذا ينبغي على الباحث التحري عن صدق المعلومات من منابعها الأصلية[4]:

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص151.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص47.

[3] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص748.

[4] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص42.

- ✓ في حال تعدد المصادر للمعلومة الواحدة، تقدم حسب الأولوية ويبقى المصدر الأقدم هو الأولى، ويشير في الهامش لذلك.
- ✓ أما إذا اختلفت المصادر حول معلومة ما، فيتوقف الباحث عن نقلها حتى يحققها ويتوصل إلى الصحيح.

ثانيا- أنواع المراجع:

تتنوع المراجع التي يستطيع الباحث أن يستقي منها المعلومات التي يبنى عليها بحثه، ويتميز كل نوع منها بخصائص معينة، ويقاس تميز البحث القانوني بقيمة وغزارة المراجع التي اعتمد عليها لإعداد بحثه. تتمثل بالخصوص في الكتب، والمؤلفات الأكاديمية والدوريات والمداخلات والرسائل العلمية الأكاديمية:

أ) الكتب كمراجع للبحث القانوني:

قسم علماء المناهج عامة الكتب إلى قسمين، كتب المصادر وكتب المراجع، فأما الأولى فهي الكتب الأساسية الأصلية أو من أمهات الكتب، التي تدلي بالمعلومة لأول مرة وكتبت في عهد الظاهرة المدروسة، ولم تعتمد على غيرها من الكتب، بينما الثانية فهي كتب فرعية اعتمدت على غيرها للحصول على المعلومة[1].

أما كتب البحث القانوني فيمكن تصنيفها إلى عامة ومتخصصة، وتتميز الكتب المتخصصة عن العامة في أنها تتناول موضوعا دقيقا تناوله المرجع العام عادة بصورة عابرة، فعلى سبيل المثال إذا كان كتاب "نظرية القانون" مرجعا عاما لأنه يتناول كل الموضوعات التي تدور حول هذه النظرية كالتعريف بالقانون وأقسامه ومصادره وطرق تفسيره وانقضائه أو خصائص القاعدة القانونية، فإن موضوعا من ضمن موضوعات هذا الكتاب كالاعتذار بجهل القانون يصلح أن يكون موضوعا لبحث متخصص[2]:

[1] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص52.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص50-52.

1- الكتب العامة: هي تلك التي تحتوي على شروح عامة لموضوع قانوني معين، بحيث تتضمن هذه الكتب العناصر الأساسية والمعلومات ضرورية المتعلقة بهذا الموضوع. والمراجع العامة تتضمن موضوعات كثيرة فرعية تتصل بموضوعها الأساسي، ويتناول الكاتب شرحها بطريقة إجمالية دون تعمق أو بسط في تفصيلاتها.

2- الكتب المتخصصة: هي تلك التي يعالج فيها مؤلفها دراسة دقيقة محددة تتصل اتصالا وثيقا بموضوع البحث وأقربها صلة به، وبالتالي فهي أهم المراجع التي يعتمد عليها الباحث لأنها تكتب بأسلوب عميق وبمعالجة شاملة، بحيث تتضمن كل ما ورد حول هذا الموضوع من آراء فقهية، أو أحكام قضائية أو نصوص تشريعية، بالإضافة إلى تناولها لأفكار صاحبها وآرائه، وهي تفيد الباحث سواء شملت كل جزئيات موضوع بحثه أو شملت بعضها.

ب) الدوريات والمنشورات العلمية كمراجع للبحث القانوني:

الدوريات القانونية هي مصنف مطبوع يصدر عن جهة علمية متخصصة، تشرف على إصداره سنويا أو بصورة نصف سنوية أو ربع سنوية، وهو يضم مجموعة من البحوث المتخصصة التي تدور حول هدف واحد صدرت من أجله الدورية. قد تصدر عن كلية أو معهد علمي أو جمعية علمية، وقد يكون الهدف من إصدارها هو البحث في مختلف فروع القانون أو في فرع معين[1].

تخضع المقالات والدراسات التي تنشر فيها إلى التحكيم من قبل ذوي الاختصاص، فما كان صالحا للنشر ومحققا لكافة شروط البحث العلمي من منهج واضح ومعالجة سليمة وتوثيق كامل، قُبل للنشر، وما أخل بشيء منها يرد إلى صاحبه للتصحيح والتعديل[2].

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص52-53.

[2] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص52.

1- أهمية المقالات والمنشورات العلمية:

المقالة هي موضوع قصير محدد الصفحات، تعالج مشكلة ما من مختلف جوانبها بأسلوب رفيع وموجز، في مجال من المجالات، وتنشر عادة في المجلات المتخصصة، كالدوريات التي تصدرها الجامعات ومراكز البحوث أو الوزارات المختلفة أو الصحف في صفحات متخصصة فيها. يهدف كاتبها توضيح فكرة أو مناقشة مشكلة من المشاكل، ويكتفي الكاتب بعدد من المصادر والمراجع ذات الصلة المباشرة بموضوع المقالة التي تدعم فكرته وتؤيد أقواله. وللمقالة فوائد جمة خاصة إذا كانت صادرة عن كاتب له خبرة وباع طويل في موضوعه[1].

كما تظهر أهميتها أيضا في مدى اعتبار مثل هذه الكتابات مرجعا من عدمه، فإذا تعلق الأمر بمجلة علمية محكمة لها رقم إيداع، تصدرها الجامعة ولها هيئة تحكيم أو هيئة البحث العلمي، وتضم المجلة مجموعة مقالات كتبها أساتذة جامعيين فهي مرجع، أما إذا تعلق الأمر بمجلة ثقافية أو إعلامية فلا تعتبر مرجعا[2].

2- أمثلة عن الدوريات القانونية:

تضم الدوريات عادة مقالات متخصصة، أو تعليقات على الأحكام القضائية، أو أحدث النصوص التشريعية، ولذلك لا غنى لأي باحث عن الاستعانة بها لإثراء بحثه بأحدث وأعمق الآراء والأحكام والنصوص التي تدور حول موضوع بحثه. وغالبا ما تكون البحوث الواردة في الدوريات أبحاثا جيدة، لأنها تعرض على لجنة لتحكيمها وتقييمها قبل نشرها في الدورية.

ويلحق بالدوريات المجلات العامة والصحف التي تصدر يومية أو أسبوعية أو شهرية، وتحتوى على مواد علمية واجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية وكذلك الكتب

[1] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، صص16-17.

[2] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص159.

السنوية التي تنشرها الدول المختلفة أو المنظمات الدولية متضمنة دراسات وبحوث متخصصة، وكذلك الكتب التي تضم أعمال المؤتمرات المتخصصة[1].

ومن أمثلة هذه الدوريات مجلة القانون الكويتية التي تعطي أولوية النشر للبحوث التي تتناول التعليق على قرار قضائي[2]. وكذلك الدوريات القانونية الفرنسية التالية[3]:

- ✓ Revue trimestrielle de droit civil.
- ✓ Revue générale de droit international public.
- ✓ Revue critique de droit international privé.
- ✓ Revue de sciences criminelles.
- ✓ Revue juridique de l'environnement.
- ✓ Revue de la police nationale.
- ✓ La revue administrative.

أما عن الدوريات المتخصصة التي تصدر في الجزائر فنجد الدوريات العلمية الجزائرية ASJP للنشر الالكتروني المجاني، تدار من طرف CERIST.CERIST، وتحتوي لحد الساعة على 259000 مقالة من بين 890 مجلة في مختلف الميادين. تمكن من القراءة أونلاين وتحميل أي مقال علمي موثوق نظرا لمروره على لجان التحكيم قبل نشره. ويتم توثيقه عن طريق ذكر تاريخ نشره ورقمي المجلد والعدد التابع له، وليس باستخدام رابطه الالكتروني[4].

ج) الرسائل الجامعية كمراجع للبحث القانوني:

تتمثل في الأعمال العلمية الأكاديمية التي يجريها الطلبة خلال دراستهم الجامعية من أجل الحصول على شهادة ومؤهل علمي، والتي يتم إنجازها بعد اتباع مختلف الشروط والمعايير الأكاديمية. لها دور كبير في تطور المجال العلمي الذي تنتمي إليه، كما أنها تساهم في تطور المجتمعات أو إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها، حيث

[1] حوالف حليمة، المرجع السابق، ص80.

[2] أشار إلى ذلك: حوالف حليمة، المرجع السابق، ص81.

[3] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص54.

[4] الدورية العلمية الجزائرية، على الرابط: https://asjp.cerist.dz/

تسهم في تدريب الباحثين على المنهجية العلمية، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وربط النظرية بالتطبيق، مما يدعم تطور المنظومة القانونية.

وتتمثل هذه الرسائل في كل من: (مذكرة الماستر، رسالة الماجستير، أطروحة الدكتوراه) وتجدر الإشارة إلى أن الطالب عليه الاستعانة بالرسائل الجامعية المساوية للمذكرة التي ينجزها أو الأعلى درجة منها وليس الأدنى (عدا الماجستير والدكتوراه فهما في نفس المرتبة)*. كما عليه أن يوثقها هي بنفسها وليس من المصادر والمراجع التي استند عليها صاحبها، وإلا تم اكتشاف ذلك عن طريق برامج البلاجيا*.

د) المواقع الالكترونية كمراجع للبحث القانوني:

أصبحت المواقع الإلكترونية ذات أهمية بالغة في البحث الأكاديمي، خاصة في العصر الرقمي، حيث توفر معلومات سريعة ومتنوعة. ولكن استخدامها كمرجع يتطلب حذرا وانتقاء دقيقا، إذ على الباحث أن يدرك أنها لا تخضع للرقابة العلمية للتأكد من المعلومات التي تنشر فيها، لذا يجب عليه عدم الرجوع في بحثه إلا لتلك المواقع الموثوقة، كمواقع المجلات العلمية والهيئات الرسمية، وتجنب تلك المجهولة المصدر، كالمنتديات أو الساحات أو المواقع التي لا يعرف أصحابها، لأن الانترنت هو المكان المتاح للنشر الذاتي والمجاني أحيانا، لذلك لابد من التحقق من مصدر هذه المعلومات قبل استخدامها[1]، مثل ما ينشر في المدونات وويكيبيديا.

---

* تلعب الرسائل الأكاديمية دورا محوريا في تطوير البحث القانوني، فرسالة الماجستير تُركز على تطبيق المعرفة القانونية على قضايا معاصرة، والدكتوراه فتُساهم في إنتاج معرفة قانونية أصيلة من خلال استكشاف فجوات في التشريعات أو القضاء، أو تقديم حلول مبتكرة لتحديات قانونية معقدة.

* يعتبر برنامج البلاجيا aplag أحد برمجيات كشف الانتحال والنقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والمذكرات الجامعية، أشار إلى ذلك: مقايل نورة، البلاجيا وسبل مكافحتها، مجلة صوت القانون، جامعة – خميس مليانة، الجزائر، المجلد8, العدد1, 2021، ص1275.

[1] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص52.

المبحث الثاني

أماكن وجود الوثائق

كما رأينا في المبحث السابق حتى يخرج البحث القانوني إلى النور يجب أن يعتمد فيه الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع، ترتبط موضوعاتها بموضوع البحث من قريب أو بعيد، وللحصول على هذه المصادر والمراجع يجب على الباحث أن يسعى إليها في أماكن تواجدها وهي في الغالب المكتبات، كما يمكنه الحصول عليها عن طريق مقابلة شخص لديه معلومات تتعلق بموضوع البحث، أو عن طريق الإنترنت. ويتم بيان كل ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المكتبات

بالنسبة لجمع المادة العلمية فهي تتنوع وتختلف، إذ أول ما يفعله الطالب مثلا هو التوجه إلى المكتبات، أين يمكنه إيجاد الكتب، المجلات العلمية، الرسائل العلمية، الجرائد الرسمية، القواميس، وبلغات مختلفة. بالنسبة للمكتبات الجزائرية نجد المراجع باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وعليه يمكن القول أن المكتبة مصدر غني للوثيقة العلمية[1].

الفرع الأول: أنواع المكتبات

للمكتبات أنواع كثيرة، نذكر أبرز هذه الأنواع فيما يلي:

أ) من حيث الجهة: يمكن تقسيمها إلى مكتبات عمومية وجامعية[2]:

1- المكتبة القومية أو الوطنية: وتسمى بمكتبة الدولة لأن الحكومة هي التي تتكفل بتمويلها فضلا عن أنها تقدم خدماتها على مستوى الدولة كلها، ولها وظيفتان هما: المحافظة على التراث الفكري للدولة، وخدمة أهداف البحث العلمي الجاد.

---

[1] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص748.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صص186-187.

2- المكتبة الجامعية أو الأكاديمية: هي التي تخدم مجتمع البحث العلمي كالباحثين أو الأكاديميين، ولها ثلاث وظائف هي: التعليم، البحث، وتنمية المجتمع.

ب) من حيث النوع: ويمكن تقسيمها إلى مكتبات عامة وأخرى متخصصة[1]:

1- المكتبة العامة: وهي التي تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع، وتهتم بجميع مجالات المعرفة، ولها أربعة وظائف أساسية هي: الوظيفة الثقافية، والوظيفة التعليمية، والوظيفة الإعلامية، والوظيفة الترفيهية.

2- المكتبة المتخصصة: وهي التي تهتم بالإنتاج الفكري المتخصص في مجال موضوعي معين، أو لخدمة نشاط معين، وتخدم فئة معينة من المجتمع، لذا تعمل على تغطية المجال الموضوعي الذي يخدم هذه الفئة. وفي مجال القانون هناك مكتبات متخصصة توجد عادة داخل المعاهد العلمية المتخصصة ككليات الحقوق وداخل الجهات القضائية والتشريعية التي يمكن الوصول إليها عن طريق الإذن.

الفرع الثاني: طرق البحث في المكتبات

هناك طرق أخرى للبحث في المكتبات والتي يجدر اتباعها من طرف الباحث، فمعرفة المكتبة وتعليماتها مثلا، يعد عاملا أساسيا أثناء البحث البيبليوغرافي، إذ يفضل أن يبحث عن فهرس البطاقات ويتعرف على الطريقة التي نظم بها، بعد هذا يجب أن يتفحص الكتب المتوفرة في مجال عمله ونوع المادة العلمية ومكانها. زد على هذا تنظيم الوقت وإعداد الجدول الزمني الخاص بالزيارات المكتبية، مع التدوين المستمر لأفضل المصادر التي سوف يتم الرجوع إليها، والوقت المناسب لاقتنائها من المكتبة[2].

ثم يقوم بتصويرها بالهاتف أو نسخها على جهاز الماسح الضوئي، وذلك لأن هذه المكتبات إذا كانت مفتوحة فتتميز بأن مكان الاطلاع فيها هو نفسه مكان وجود المراجع،

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص61-62..

[2] حماش الحسين، المرجع السابق، ص175.

وإذا كانت مغلقة فتتميز بالفصل فيها بين قاعات الاطلاع وقاعات تواجد المراجع، مما يحتاج أخذ المعلومات في مكانها لاسيما أن أغلب المكتبات وخاصة الخاصة لا تدعم الاستعارة الخارجية[1].

المطلب الثاني: مكتبات ومحركات البحث الرقمي (الانترنت)

من الوسائل التي أصبح الباحث لا يستغني عنها لإعداد بحوثه العلمية هي المكتبات الإلكترونية، وهي المكتبة التي تقوم بخدمة الباحثين عن طريق الحاسوب بدلا من البحث في مصادر المعلومات المطبوعة باليد. حيث يمكن البحث في فهرس المكتبة التي تحوي مجموعة من النصوص والصور والفيديوهات وغيرها، مخزنة بصيغة رقمية ويمكن الوصول إليها عبر عدة وسائط وتقوم بنشرها شركات متخصصة. وأهم وسائل الوصول لمحتويات المكتبة الإلكترونية هي الشبكات الحاسوبية والانترنت[2].

الفرع الأول: أهمية الاستعانة بالانترنت

الانترنيت تكنولوجية إيجابية للعلم والمعرفة والحياة المهنية بصفة عامة، تساعد الباحث على الاستعانة بالمراجع، ومواعيد أدوات البحث العلمي كتواريخ الملتقيات ومناقشات الدكتوراه، أو إشهار لطبعة جديدة لكتاب أو طبعة منقحة ومعدلة. ويمكن إجمال فوائد الانترنيت فيما يلي[3]:

- ✓ توفير الاتصال بين مستخدمي الشبكة من خلال أجهزة الكمبيوتر.
- ✓ القيام بإرسال الرسائل من خلال خدمة البريد الالكتروني.
- ✓ الحصول على المعلومات الموجودة بشكل ملخصات وكتب، يتم الحصول عليها من خلال خدمة الإنزال.

---

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص62-63..

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص187.

[3] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص158.

الفرع الثاني: نماذج لمواقع مفيدة في البحث القانوني

يمكن عرض مجموعة من المواقع التي تفيد الطالب في بحثه، وهي مواقع موثوقة نقسمها إلى مواقع عربية وأخرى أجنبية، تهتم بالدراسات القانونية:

أولا- نماذج لمواقع عربية:

من أمثلة الخدمات المجانية للمكتبات الالكترونية في مجال القانون نذكر ما يلي:

- **المنصة القانونية:** مكتبة مجانية تتضمن كتبا وبحوثا قانونية تهتم بالطلبة والباحثين في الوطن العربي. تحتوي لحد الآن على 4467 كتاب في القانون، وتمكن من قراءة وتحميل المراجع إما بالبحث حسب الموضوع أو التخصص القانوني أو الدولة[1].
- **الأكاديمية العربية الدولية:** مكتبة الكترونية مجانية تحتوي على العديد من الكتب والأبحاث سهلة التحميل في مختلف الميادين[2].
- **مكتبة نور:** هي أكبر مكتبة إلكترونية عربية مفتوحة للكتب بشكل مجاني أو مدفوع، وأصبحت حاليا محرك بحث الكتب بالذكاء الاصطناعي[3].
- **المكتبة الشاملة:** تم إنشاء وتصميم برنامج المكتبة الشاملة من قبل مكتب الدعوة وتوعية الجاليات بحي الروضة بالرياض في المملكة العربية السعودية، بها نحو 7ملايين صفحة و8 آلاف كتاب و3 آلاف مؤلف[4]. الهدف من هذه المكتبة ليس مجرد جمع بعض الكتب المجانية من الإنترنت في مكتبة واحدة بل الأهم من ذلك هو إمكانية إضافة الكتب وتعديلها لتكون المكتبة الشخصية لطالب العلم[5].

---

[1] المنصة القانونية، على الرابط: https://sajplus.com/

[2] الأكاديمية العربية الدولية، على الرابط: https://aialibrary.com/

[3] مكتبة نور، على الرابط: https://www.noor-book.com/

[4] المكتبة الشاملة، على الرابط: www.shamela.ws

[5] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص189.

- **مكتبة المحكمة العليا:** تحتوي على قراراتها في مختلف القضايا التي يمكن الاطلاع عليها بسهولة وبكل تفاصيلها[1].
- **مكتبة مجلس الدولة:** تحتوي على اجتهاداته القضائية التي يمكن الوصول إليها من خلال تحديد الموضوع أو وضع رقم القضية أو تاريخها أو القسم المختص[2].

ثانيا- نماذج لمواقع أجنبية:

من أهم عناوين الجهات المختصة بعرض معلومات وأحكام قانونية على الإنترنت بالدول الأجنبية المتاحة عالميا، نذكر ما يأتي[3]:

1- الاتحاد الأمريكي للمحامين
www.abanet.org/
2- مرشد الإنترنت للموارد القانونية
www.ilrg.com
3- المكتبة القومية الفرنسية
www.bnf.fr
4- جامعة كولومبيا (قسم القانون)
www.colombia.edu
5- جامعة كورنل (قسم القانون)
www.comel.edu.
6- جازيت دى باليه
www.gpdoc.com
7- القانون الفرنسي /www.amgot.fr
8- وزارة العدل الفرنسية
www.justice.fr
9- جامعة يال (قسم القانون)
www.yale.edu
10- جامعة هارفارد قسم القانون
www.harvard.edu.
11- مجلس الشيوخ الفرنسي
/www.senat.fr
12- مجلة القانون والتكنولوجيا
www.urich.edu
13- القانون والطب الشرعي
/www.law.indiana.edu.80

هذا بالإضافة إلى محركات البحث التي يتم اللجوء إليها، ومن أهمها محرك البحث google books[4] إذ يسمح هذا المحرك بتوفير نتائج بحثية مهمة، فعندما يضع

[1] مكتبة المحكمة العليا، على الرابط: https://www.coursupreme.dz/
[2] مكتبة مجلس الدولة، على الرابط: https://www.conseildetat.dz/
[3] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص71-73.
[4] محرك البحث جوجل بوكس، على الرابط: https://books.google.com/

الباحث الكلمة المفتاحية الواحدة تظهر عناوين مختلف الكتب والمراجع التي تحمل تلك الكلمة وما على الباحث إلا الاختيار[1]. وأيضا محرك البحث من جوجل وهو الباحث العلمي google scholar يتيح العثور على مجموعة واسعة من المؤلفات العلمية بسهولة في مجموعة متنوعة من التخصصات والمصادر[2].

ويسمح الإنترنت بالأساليب البحثية التي تتسم بالتفاعل بشكل أكبر بطبيعتها، على سبيل المثال تزود تنسيقات RSS الباحثين بشكل فعال بكل معلومة جديدة، ويمكن أن يتم إرسال نتائج البحث في محرك البحث الرئيسي من خلال البريد الإلكتروني إلى الباحثين من خلال خدمات مثل إنذار الأخبار Google Alerts، ويتم تعقب نتائج البحث الشاملة على مدى فترات طويلة من الوقت من خلال خدمات مثل اتجاهات جوجل Google Trends، ويمكن إنشاء مواقع الويب لجذب التعليقات من جميع أنحاء العالم حول أي موضوع[3].

المطلب الثالث: الأشخاص عن طريق المقابلة العلمية

لقد أدى نظام التخصص في علم القانون إلى ذيوع صيت فقهاء في كل فرع من فروع القانون المختلفة، بفضل كثرة مطالعتهم وبحثهم، فأصبح من الضروري على كل باحث يختار موضوعا يتعلق بأحد أفرع القانون أن يعقد مقابلة مع أحد هؤلاء المتخصصين المتميزين في هذا الفرع لكي يستقي منه معلومات تفيده في بحثه، قد لا يحصل عليها إلا عن طريق هذه المقابلة. كما يستطيع الباحث أن يحصل على معلومات قيمة تفيده في بحثه عن طريق مقابلة شخص له صلة بموضوع البحث[4].

---

[1] فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص748.

[2] محرك الباحث العلمي، على الرابط: https://scholar.google.com/

[3] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص56.

[4] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص66.

الفرع الأول: تعريف المقابلة وأهميتها

يمكن تعريف المقابلة بأنها: لقاء يعقد بين الباحث في موضوع معين وشخص لديه معلومات تتعلق بهذا الموضوع، سواء أكان هذا الشخص فقيها أم قاضيا أم محاميا، أو أي شخص آخر له صلة بموضوع البحث. كما يمكن تعريفها بأنها حوار أو محادثة تجرى وجها لوجه عن طريق لقاء شخصي تتم بين الباحث القائم والمستجيب، بهدف الحصول على معلومات. ومثالها في البحوث القانونية إجراء مقابلات مع أصحاب الخبرة العلمية والقانونية من رجال التشريع والقضاء والفقه وكذا رجال الضبطية القضائية والإدارية، الأمر الذي يسهم في معرفة المشاكل العملية التي تثيرها النصوص القانونية[1].

وتظهر أهمية المقابلة فيما يلي[2]:

(1) البحث في علم القانون بحث اجتماعي يتعلق بسلوك الأفراد في مجتمع معين فهو يمس مشكلة تهمهم حلها، بالتالي فهو بحث واقعي يمكن المساهمة فيه من الناحية العملية عن طريق مقابلة شخص متخصص.

(2) تساعد المقابلة الباحث في أن يعلم مشكلات كثيرة عملية ونظرية تتعلق بموضوع بحثه، لا يستطيع معرفتها عن طريق الاطلاع على المراجع لأنها تعرض عادة المشكلات وطرق حلها، أما المشكلات التي لم يتوصل لحلها فيعرفها المتخصص.

(3) تساهم المقابلة في إرشاد المتخصص للباحث إلى أهم المراجع التي تتعلق يعرفها المتخصص بسبب كثرة اطلاعه وسعة معرفته التي تفوق اطلاع الباحث ومعرفته.

الفرع الثاني: الإعداد للمقابلة

قد يحتاج الباحث إلى الحصول على معلوماته بشكل مباشر من الحالات المبحوثة والمدروسة، وذلك باختيار مقابلة عدد معقول من الأشخاص الذين يمثلون وحدة

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص27.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص66-67.

الحالة، وجها لوجه، وتوجيه الاستفسارات لهم وتسجيل الانطباعات الضرورية التي قد يتطلبها البحث[1]. ومن أجل الاستفادة من المقابلة يجب التحضير لها بالشكل التالي[2]:

(1) جمع معلومات حول المتخصص الذي سوف يقابله ليعرف مفتاح شخصيته، ليتمكن من أن يفتح معه حوارا مفيدا. وهذه المعلومات يستطيع جمعها من خلال الاطلاع على بحوث هذا العالم، أومن خلال سؤال المحيطين به في مجال تخصصه.

(2) إعداد جملة من الأسئلة التي سوف يلقيها على من يتقابل معه، بحيث تدور كلها حول موضوع البحث وما يثيره من مشكلات، ولا يكون من بينها أي أسئلة شخصية.

(3) القراءة الجيدة لموضوع البحث قبل إجراء المقابلة، لمعرفة الأمور الغامضة التي تحتاج إلى تفسير وغير موجودة في المراجع المتاحة.

(4) استئذان الباحث لمن يريد مقابلته، والاتفاق معه على ميعاد يناسب كليهما.

المبحث الثالث

كيفية التعامل مع الوثائق وإعداد بطاقات القراءة

تعد الوثائق العلمية المرتبطة بالبحث العلمي ركيزة المعرفة المثبتة ماديا، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال، وتعتبر أهم أدوات جمع المعلومات البحثية في ميدان العلوم القانونية. ولهذا يمكن تصنيفها كأولى أدوات البحث القانوني واصطلح على تسميتها بالأدوات الرئيسية[3].

فبعد أن يتحصل عليها الباحث يتساءل عن كيفية التعامل معها لنقل المعلومات منها والتعامل أيضا مع هذه المعلومات (المطلب الأول)، وكذلك كيفية إعداد بطاقات

[1] عامر ابراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2019، ص95 و133.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص67-68.

[3] حمزة خادم، المرجع السابق، ص19.

القراءة التي تسهل عليه مهام فرز تلك المعلومات وتنظيمها (المطلب الثاني) وهو ما نحن الآن بصدد معالجته على التوالي:

المطلب الأول: كيفية التعامل مع الوثائق

تأتي هذه المرحلة تلقائيا بعد الانتهاء من تدوين القائمة الأولية لمصادر البحث وبيانات التعرف على ما أمكن وجودها، وقبل البدء بقراءة البحث وتدوين المادة العلمية، يستحسن الإعداد لها أولا ومعرفة الطرق السليمة، حتى يكون الباحث على علم بمتطلباتها[1]. وذلك من خلال استعمال تقنيات نقل المعلومات وبعدها تقنيات شرحها وتحليلها، وهو ما سنبينه أدناه:

الفرع الأول: كيفيات نقل المعلومات من الوثائق

تتنوع طرق نقل المعلومات من المصادر والمراجع حسب اعتبارات كثيرة تتمثل في الهدف والأهمية والمناسبة وغيرها، فأحيانا يستلزم الأمر نقل النص كاملا بحذافيره، وأحيانا أخرى يكفي اختصاره أو إعادة صياغته. هذا ما يسمى الاقتباس أو بالاستشهاد، وهو يعني أن نقتبس معلومات أو كلمات أشخاص آخرين ونستخدمها في متن البحث*. ويتم الاقتباس بطريقتين وفيما يلي شرح لهما ومناسبة استخدام كل منهما:

أولا- الاقتباس المباشر (Direct quotation):

هو النقل الحرفي للمعلومات التي يرى الباحث ضرورة اقتباسها حرفيا، ويكون ذلك دون تصرف بالإضافة أو الحذف. يلجأ إليه الباحث عندما يكون أسلوب النص المقتبس بليغا ودالا على أفكاره على نحو يخشى فيه تشويهه واختلال معناه عند التصرف فيه.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص37.

* لقد ورد في سلسلة دعم التعلم والتعليم بجامعة الإمام محمد بن سعود، أن الاقتباس معناه "أن تستخدم كلام شخص آخر نصا"، أشار إلى ذلك: طه عيساني، دور الممارسات الأكاديمية الصحيحة في الحد من السرقة العلمية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد1, العدد1, 2018، ص46.

ويشار إلى هذا الاقتباس بوضع النص بين مزدوجتين " "، وعلى الباحث عدم الإكثار من النقل الحرفي والإطالة فيه، فيستحسن ألا يتجاوز ستة أسطر في الصفحة الواحدة[1].

ينقل النص كاملا ودون تغيير في الحالات الآتية[2]:

1- عندما يكون النص من القرآن الكريم، أو السنة النبوية الشريفة.

2- عندما يكون النص الأصلي عبارة قول مأثور أو تعريف.

3- عندما يصعب على الباحث إعادة صياغة النص الأصلي.

4- إذا كانت عبارات النص الأصلي لها دلالات معينة لا تحتمل التأويل.

5- إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

6- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

7- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان في المواضيع المهمة.

8- في معرض النقض والاعتراض على المخالف لا بد من نقل كلامه نصا، في مثل هذا النوع من النقل لا بد من العناية التامة في نقل النص الأصلي بعباراته، وعلاماته الإملائية، وحتى في أخطائه، ويتدارك هذا الخطأ مباشرة وذلك بتصحيحه ووضعه بين قوسين مربعين [ ]، أو يدون كما هو، ثم يدون بين قوسين مربعين كلمة [هكذا]، وفي حال اقتباس جزء من النص لا بد من التأكيد أن الجزء المأخوذ من النص لا يؤدي إلى تغيير المعنى، أو تشويه قصد المؤلف، ويتعين على الباحث هنا وضع النص بين قوسين ويشير إلى المرجع في التهميش حتى لا يتهم بالسرقة العلمية[3].

---

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص31.

[2] أنظر كل من: عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص39؛ وطه عيساني، ص46.

[3] متى تم إخطار الجهات المعنية بوجود سرقة علمية وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية للطالب في مذكرات التخرج قبل أو بعد مناقشتها يعرضه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أنظر: المواد من 27 إلى 30 من القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانيا- الاقتباس غير المباشر (Indirect quotation):

وهو النقل غير الحرفي، حيث يتصرف الباحث في النص الأصلي ويخرج عن حرفيته بلا تشويه المعنى، فيتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي. وقد تستعمل عبارة (بتصرف) في بعض البحوث في حين لا تستعمل كثيرا في البحوث القانونية[1]. ويتم ذلك عن طريق عدة أشكال منها:

أ) إعادة الصياغة:

أن يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص، وهذا يتناسب إذا كان النص الأصلي يعتريه ضعف في التعبير، أو تعقيد في الأسلوب، أو عدم إحاطة بالأفكار، فيلجأ إلى إعادة صياغته بتعبير أقوى، جامع للأفكار التي يريد طرحها. والتغيير البسيط لبعض عبارات المؤلف أو كلماته لا يعني إعادة صياغتها، كما أن هذا لا يسوغ نسبتها إلى الكاتب والسبيل لتفادي مثل هذا هو قراءة الجزء الذي يريد إعادة صياغته، ثم يطوي الكتاب، ثم يبدأ في صياغة تلك الأفكار بعباراته وأسلوبه[2].

ب) التلخيص:

يتميز الإيجاز في البحث القانوني بأنه لا يخل بجوهر الفكرة بل يشملها ولا يزيد عليها، ولا يصل الباحث لهذا الإيجاز إلا بعد قراءة متأنية لموضوع بحثه وفهمه من جوانبه كافة، بحيث يستطيع أن يختار أدق الكلمات للتعبير عن أفكاره المتعلقة بهذا البحث والإيجاز في الكتابة أصعب بكثير من الإسهاب فيها، لأن من يسهب في الكتابة عادة لا يكون متعمقا في فهم ما يكتب، بل ينقل من هنا وهناك، ويضع كلمات بجوار كلمات وهو لا يعرف معناها[3].

---

[1] جزيري مروة وسلامي ميلود، الاقتباس في البحث القانوني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي – بريكة، الجزائر، المجلد4, العدد2, 2021، ص245.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص40.

[3] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص76.

ج) الاختصار: هنا كل ما يفعله الباحث في النص هو حذف التوضيحات، والتفاصيل، وما يمكن أن يستغني عنه في النص، على أن يتمكن القارئ من إدراكه دونه. وتكون الإشارة في الهامش إلى المصدر في الطرق السابقة الثانية والثالثة والرابعة بكلمة (راجع) أو (انظر)، ثم يدون اسم المؤلف، فعنوان الكتاب، ثم الصفحات، فقد جرى الاصطلاح أن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل[1].

وبالنسبة لمقدار هذا الاختصار فالباحث يمكنه أن يقلص عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف ووجهة نظره[2].

الفرع الثاني: الشرح والتحليل

لا يحتاج البحث إلى القيام بعملية الاقتباس فحسب، وإنما في كثير من الأحيان يجد الباحث نفسه أمام نصوص تحتاج إلى شرح وتحليل لتبيين المراد منها، وإظهار أبعادها، وفي سبيل ذلك يمكنه القيام بما يلي:

أولا- اعتماد الجمع بين التلخيص /الاختصار /الشرح -واقتباس النص:

قد يحتاج الباحث إلى الجمع بين كل أو بعض هذه الأنواع من النقل مع الاستشهاد بالنص في ثنايا العرض حيث تقتضي المناسبة ذلك، كأن يتخذ الباحث من النص مقدمة لتلخيص فكرة أو شرح وتحليل لها[3].

ثانيا- الخطوط العريضة:

وأحيانا يجد الباحث نفسه مضطرا إلى إجمال مضمون كتاب أو رسالة أو نص، فيضعها في عناوين رئيسة بقصد تعريف القارئ عليها، أو إعطاء فكرة سريعة عنها حيث

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص40.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص31.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص40.

لا يكون لذكر التفاصيل أهمية، أو أنه ليس مكانها الملائم في البحث. في كل هذه الأنواع وجميع الحالات لا بد من الإشارة إلى المصدر أو المرجع وتوثيق المعلومات[1].

المطلب الثاني: اتخاذ نظام البطاقات

تستعمل البطاقات –وهي قطع سميكة من الورق المقوى– في تدوين المعلومات وهذا الأسلوب هو الطريق السليم على المدى القصير والطويل لعملية البحث، إذ سماكة البطاقة تجعلها أكثر تحملا للتداول، وإلقاء نظرة عليها مرة بعد أخرى، ومن تم سلامتها من التلف مع مرور الزمن، إلى جانب أنه سيكون من السهل مستقبلا لدى البدء بالكتابة استعراضها بشكل منظم وفق تصور الباحث للموضوع[2].

الفرع الأول: ميزة المرونة في البطاقات

بعض الطلاب يلجؤون إلى الكتابة في أوراق أو دفاتر أو كراريس، اعتقادا أنه أكثر اختصارا للوقت، وأنسب من حيث الثمن. لكن سيتضح على المدى الطويل أن الكتابة على البطاقات أحفظ، وأن الرجوع إليها وتنظيم الأفكار تقديما وتأخيرا بسبب مرونة ترتيبها أيسر من الناحية العملية.

على الباحث تخصيص كل فكرة ببطاقة، ويمكنه أن يضيف لها بعض المعلومات أو التعليقات، وبالإمكان تدوين معلومات متعددة لعنصر واحد من مصدر أو أكثر على بطاقة واحدة إذا كانت المعلومات قصيرة، شريطة أن تستكمل بالتوثيق الخاص بها، ويرسم تحت كل واحد منها خط للفصل بينها. إلا أن البعض يرى ألا يكتب أكثر من معلومة واحدة على البطاقة وهذا مقبول أيضا[3].

ويحرص الباحث أن يكون مزودا دائما بالبطاقات ويصحبها معه كلما أزمع القراءة لموضوع البحث حتى تصبح هذه عادة ملازمة له، وأن يجعل بين يديه دائما قائمة

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص41.

[2] أنظر كل من: حمزة خادم، المرجع السابق، ص28؛ وعبود عبد الله العسكري، ، ص37.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص37–38.

المصادر الأولية وخطة البحث. وكثيرا ما يطرأ على ذهن الباحث أفكار خاطفة أو حل لمشكلة أو لدى سماع الإذاعة أو مشاهدة التلفزيون أو قراءة جريدة، فمثل هذه الأشياء العارضة غالبا ما تكون قيمة، لكنها سريعة الإفلات والنسيان، فلضمان الاستفادة منها تساعد البطاقات على تدوينها في الحال مع تسجيل الزمان والمصدر[1].

الفرع الثاني: تنظيم البطاقات

يمكن أن يتخذ الباحث خطة خاصة لتبويب البطاقات وتنظيمها طبقا للإمكانات المتوفرة، ولكن الطريقة النظامية والسهلة هو أن يتبع ما يأتي:

أولا- تصنيف البطاقات إلى مجاميع:

وذلك بحسب الموضوعات أو الخطة أو المنهج الذي سيتبع في دراسة الموضوع، ويكون التمييز بين البطاقات التي يدون فيها المراجع والبطاقات التي تحتوي على المعلومات، وهو ما يأتي بيانه كالتالي:

أ) بطاقات البيانات الببليوجرافية:

يتم تجهيز بطاقات منفصلة (3-5 بوصة) لسهولة استعمالها وترتيبها، وتدون فيها البيانات المكتبية، ويكون ذلك بإحدى الطرق المبينة أدناه:

1- يدون عنوان كل كتاب أو مقال على بطاقة مستقلة.

2- ترتيب البطاقات هجائيا طبقا لأسماء المؤلفين. أما إذا قسم البحث إلى موضوعات فرعية فيكتب رأس الموضوع على الركن الأيسر من البطاقة ثم ترتب تبعا لرؤوس الموضوعات. وكل مجموعة منها في الموضوع الفرعي ترتب هجائيا حسب الأسماء.

3- تكتب بكل بطاقة التفاصيل الببليوجرافية وهي: اسم المؤلف وعنوان المرجع والطبعة ومكان النشر والناشر وتاريخ النشر والصفحة أو أكثر التي توجد بها المعلومات[2].

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص37-38.

[2] المرجع نفسه، صص73-74.

ب) بطاقات المعلومات:

يفضل أن يدون طالب البحث المعلومات الخاصة ببحثه على بطاقات أخرى (85 بوصة) أكبر من التي استخدمت في كتابة البيانات الببليوجرافية. ويكتب رأس الموضوع بالقلم الرصاص على سبيل التجريب في الركن الأعلى الأيمن للبطاقة، وتخصص بقية البطاقة لتدوين المعلومات[1]. ويمكنه فيما بعد أن يضيف إليها معلومات أخرى، مع الإشارة إلى اسم المؤلف والمرجع والصفحة باختصار ليسهل عليه تصنيفها[2].

ثانيا- وضع كل مجموعة من البطاقات في صندوق:

يفضل تخصيص صناديق أو الملفات أو علب للبطاقات من أجل التنظيم بحيث يكون مثلا كل صندوق مكتوبا عليه عنوان موضوع كل مجموعة وعمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت العنوان العام. بعد ذلك يتم وضع أرقام متسلسلة لكل مجموعة، ثم تخصص بطاقات معينة فهرسا عاما لما تحويه تلك الصناديق، مما يضمن سهولة الحصول على المعلومات المدونة في البطاقات بشكل مفصل. وفي النهاية سيجد الباحث أنها مرتبة في فصول وتقسيمات أساسية وثانوية[3].

ثالثا- متفرقات:

على الباحث أن يخصص بعض البطاقات تحت عنوان (متفرقات) يكتب فيها ما يتصل ببحثه اتصالا ضعيفا، لأنه قد يحتاج إليها يوما، وعليه إبقاء عملية الجمع مفتوحة، فكلما عثر الباحث على مصدر أو مرجع جديد فيه معلومات مفيدة لبحثه أو متعلقة به، كتبها على بطاقات ووضعها في مكانها المناسب في الملف[4].

---

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص100؛ وعبود عبد الله العسكري، ، صص73-74.

[2] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، صص417-418.

[3] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص101؛ وعبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص38.

[4] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص39.

المحور الثالث
اختيار الإشكالية وضبطها

إن البحث العلمي ليس هواية يمارسها الفرد في أوقات الفراغ، بل هو عمل جاد وهادف يبذل فيه الجهد، وتنفق فيه الأموال، ويستغرق فيه الوقت. وبالتالي فإنه يجب أن تكون لإشكالية البحث العلمي أهمية خاصة، وتكون ذات معلومات جيدة تبرز ضرورة هذا البحث العلمي[1].

غير أن غالبية الطلبة يصعب عليهم صياغة إشكالية البحث، بل لا يعرفون معناها ولا الغرض من وضعها في مقدمة البحث، كما أنهم يخلطون بين هذه الإشكالية وما يعرف بالمشكلة البحثية والتساؤلات، وأيضا ما يعرف بالفرضية العلمية. لهذا جاء هذا المحور لوقف اللبس الحاصل في هذه المسألة من خلال تبيان ماهية إشكالية البحث من جهة **(المبحث الأول)** ومراحل نشأتها وتشكل صياغتها من جهة أخرى **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول
ماهية الإشكالية

إن الإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث وفيها تتضح معالم المشكلة ومنها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه. والبحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية، لأن نقطة الارتكاز الأساسية التي يدور حولها أي بحث علمي هي مشكلة أو تساؤل يتطلب حلا أو جوابا[2].

لذا سنعالج في هذا المبحث ما معنى إشكالية البحث (المطلب الأول) وأهمية المشكلة البحثية بالنسبة للإشكالية (المطلب الثاني).

---

[1] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص747.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص140.

المطلب الأول: المقصود بإشكالية البحث:

يمكن تعريف الإشكالية بأنها صياغة على شكل سؤال لمجموعة علاقات قائمة بين أحداث وفاعلين ومكونات مشكلة محددة، حيث يعرف "موريس أنجرس" الإشكالية على أنها تساؤل يشير إلى هدف البحث، ويتيح هذا السؤال للباحث مجالا واسعا للبحث والتقصي من أجل الوصول إلى الإجابة عليه.

كما يمكن القول أن الإشكالية "هي مساءلة نظرية للواقع أو الظاهرة التي يريد الباحث دراستها"، وبهذا يكون الباحث قد حقق خطوة هامة مع الإشكالية في فعل إبستمولوجي ألا وهو الغزو أو القطيعة مع الخطاب العام والأحكام القيمية. وعليه فالإشكالية في البحث العلمي هي مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، والتي تطرح من قبل الباحث أثناء قراءته حول موضوع البحث، ويجيب عنها في شكل افتراضات أو فرضيات ويتحقق منها بعد اتباعه لأساليب البحث والتقصي[1].

الفرع الأول: طرح الإشكالية

يعني طرح الإشكالية على شكل سؤال أن جواب السؤال هو غاية البحث، لذلك تساعد الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث. في الدراسات التطبيقية للقانون تأخذ الإشكالية إجمالا شكل موضوع قانوني يكلف الطالب أو الدارس بإعداد بحث حوله. بمعنى آخر أن العنوان بحد ذاته يتضمن الإشكالية العلمية التي تلزم الطالب بناء عمله البحثي حولها، حيث تكون محور التحليل والدراسة.

فعليه عندها البدء بقراءة الموضوع، ليتوصل إلى إشكالية علمية يمكن أن تمثل الفكرة الأساسية أو العمود الفقري الذي يتمحور حوله الموضوع. وإجمالا تظهر إشكالية

[1] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص739.

أي بحث في مقدمته التي توضح عددا من النقاط، أبرزها أسئلة أو تساؤلات على الباحث أن يجيب عليها، وعلى أساسها يعمد إلى تقسيم بحثه[1].

والأرجح أن تطرح الإشكالية في صيغة سؤال باستخدام إحدى أدوات الاستفهام التالية: "كيف، لماذا، ماذا، وهل..."، مع تجنب طرحها بعبارة "ما مدى"، وذلك لأن هذه العبارة قد توحي بعدم التحكم في الموضوع، وتنفلت عناصره من إدراك الباحث وقدرته على الإحاطة بجوانب الموضوع. كما يمكن طرح الإشكالية بصورة تقريرية وليست استفهامية، أي في شكل فقرة تكشف عن الطرح والمنطلقات الفكرية التي سيتم مناقشتها والتوصل إلى نتائجها، وهي طريقة منهجية مقبولة[2].

الفرع الثاني: صلة سؤال البحث

يعني أن السؤال ذو صلة بالبحث وأيضا ذا أهمية للمجتمع العلمي أو المجتمع بشكل عام. ولتحديد ما إذا كان سؤال البحث ذا صلة من المهم أن يطرح الباحث الأسئلة التالية على نفسه:

هل يجيب سؤال البحث على حاجة حقيقية؟ هل سؤال البحث أصلي؟ هل سؤال البحث قابل للتحقيق؟ هل سؤال البحث أخلاقي؟ فإذا تمكن من الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب، فمن المحتمل أن يكون سؤال البحث ذا صلة[3].

للتوضيح أكثر فإن إشكالية البحث العلمي تعبر عن موضوع البحث بشكل عام، بينما تساؤلات البحث فتعمد إلى تحديد عناصر الإشكالية بدقة، حيث يعرض كل سؤال جزءا واحدا من الإشكالية، بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية إن وجدت[4].

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، صص140.

[2] بوغرارة مليكة، المرجع السابق، ص68.

[3] عقوني محمد، المرجع السابق، ص05.

[4] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص748.

المطلب الثاني: أهمية المشكلة البحثية

إن الباحث إذا أراد حل مشكلة ما فإن عليه أن يعرف بالضبط ماهية هذه المشكلة، وحين يتحقق تحديدها وفهمها فإن جزءا كبيرا من الحل يتحقق، ورغم اختلاف المشكلات وعدم وجود طريقة مثلى لصياغتها، فإنه من الممكن ذكر عدد من صفات المشكلات وصفات الصياغة واستعمالها في البحث العلمي الجيد، ولا تقل المشكلات التي تقف وراء الفرضيات أهمية عن هذه الفرضيات[1]. بالتالي لابد من تحديد المشكلة البحثية واحترام ضوابط ومعايير صياغتها:

الفرع الأول: تحديد المشكلة البحثية

قد يقضي الباحث فترة طويلة من الزمن في البحث والتمحيص والتفكير قبل أن يحدد المشكلة ويصوغ الأسئلة التي يجب أن يطرحها ويبحث عن أجوبة، ومع ذلك فإن تحديد المشكلة بدقة وصياغتها بشكل صحيح جزء من أهم أجزاء البحث العلمي وخطوة أساسية من خطواته، ورغم صعوبته إلا أنه أمر ضروري ولازم[2].

وتعد المشكلة الانحراف الذي يُلاحظ بين وضعية انطلاق ناقصة أو عاجزة ووضعية وصول مرغوب فيها. ويرى "موريس أنجرس" أن صياغة مشكلة البحث أصعب الخطوات وأهمها في البحث العلمي كونها تكشف عن روح المساءلة لدى الباحث[3].

أولا- تعريف المشكلة البحثية:

تعرف المشكلة في البحث العلمي بأنها تساؤل حول العلاقة القائمة بين متحولين أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي، وليس من الممكن دوما للباحثين أن يصوغوا مشكلة بصورة بسيطة وواضحة وكاملة، وكثيرا منهم لا يكون لديه

---

[1] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، صص110-111.

[2] المرجع نفسه، صص107-108.

[3] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص739.

إلا فكرة غامضة ومشوشة وعامة عن المشكلة، وهذا من طبيعة تعقد المشكلات العلمية، وتعقد طرائق البحث فيها[1].

المشكلة البحثية هي وجود غموض أو لبس في موقف معين مع وجود رغبة أكيدة تدفع الطالب الباحث أو الدارس لسبر أغوار هذا الموقف الغامض، ومحاولة الوصول لحل هذا الغموض أو اللغز وصولا إلى حقيقته كونها تحتاج إلى تفسير. ويشار إلى المشكلة البحثية أيضا بأنها رأس البحث، حيث يفسد البحث من رأسه بمعنى إذا صلحت صلح البحث كاملا، وإذا فسدت فسد سائر البحث[2].

وبذلك يمكن تسمية البحث العلمي القائم على مشكلة بحثية بأنه سراج ينير الطريق أمام السالك للاجتياز السليم، أما الكتابات التي لا تمثل استجابة لحل مشكلات قائمة أو محتملة فهي ليست من البحث العلمي بشيء، وهي أقرب ما تكون لكتابات إعلامية أو دعائية أو ما في حكمها[3].

ثانيا– طريقة التعرف على المشكلة البحثية:

فيما يتعلق بطريقة التعرف على المشكلة البحثية، فتبرز من خلال تحديد الباحث للمجال الذي سيدرسه ويتعلق بمستقبله المهني أو من خلال استشارة المتخصصين في المجال العلمي للباحث أو من مصادر منشورة أو غير منشورة، وذلك حول موضوع حديث أو إعادة بحث سابق للتأكد من صدق النتائج أو لحل لغز موقف غامض يحتاج إلى تفسير وإيضاح ... الخ[4].

[1] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص107.

[2] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص55.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص51.

[4] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص55.

أما البحوث القانونية فهي التي تنصب على إحدى المشكلات القانونية في أي فرع من فروع القانون بقصد الوصول إلى تصور حل مقبول ومناسب لها سواء في مجال القانون الدولي أو الجنائي أو الدستوري أو المدني..الخ، كالبحوث التي تدور حول أساس المسؤولية القانونية عن الأضرار البيئية أو مدى أحقية العامل في التعويض عن إنهاء عقد العمل وغيرها[1]. وعموما يتم الإحساس والشعور بالمشكلة البحثية من خلال خمس معطيات وهي: (الصدفة، الفضول، النقاش، الحدس والفطنة، الذوق العلمي)[2].

الفرع الثاني: ضوابط ومعايير صياغة المشكلة البحثية

يجب أن تتم الصياغة بمهارة لإبراز المشكلة البحثية بصورة يدركها القارئ من الوهلة الأولى من خلال تحديد عناصرها وتبيان أهميتها ووصف عناصرها من خلال عدد من الضوابط والمعايير أهمها ما يلي[3]:

- ✓ عدم الإضرار بمصلحة عامة أو وطنية.
- ✓ عدم تداول مشكلة بحثية مخالفة لمبدأ شرعي أو قيمة أو عرف اجتماعي.
- ✓ عدم صياغة مشكلة واسعة النطاق أو ضيقة النطاق.
- ✓ صياغة مشكلة بحثية قابلة للبحث من حيث القياس.
- ✓ أن تؤدي المشكلة البحثية إلى الاهتمام ببحوث ودراسات أخرى.
- ✓ صياغة مشكلة بحثية تفيد الدراسة علميا واجتماعيا.
- ✓ الدقة في الصياغة وعدم استخدام كلمات مبهمة عند الإشارة إلى هدف الدراسة، حيث يجب أن يبرز ذلك من خلال عبارات مباشرة مثل "تهدف الدراسة إلى.." أو

[1] موسى محمد مصباح، المرجع السابق، ص22.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص52.

[3] أنظر كل من: علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، صص56-57؛ ورجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، صص108-109.

"الغرض من هذه الدراسة هو.."، وتبيان إذا ما كانت المشكلة ذات هدف واحد أو عديدة الأهداف أو ذات فرضية أو فرضيات متعددة.

المبحث الثاني

كيف تنشأ الإشكالية

بعد التعرف على المقصود من إشكالية البحث وحاجتها لوجود مشكلة بحثية وكيفية التعرف على هذه الأخيرة وقواعد صياغتها لما لها دور في بناء الإشكالية؛ يأتي هذا المبحث من أجل تبيان كيف تنشأ الإشكالية. انطلاقا من الأفكار التي تعتبرها عملية تخصيص لمشكلة البحث، وهناك من يرى أنها فعل تدقيق مشكلة البحث، وأنها نوع من إعادة صياغة مشكلة البحث من منظور جديد[1].

وللوصول إلى حقيقة الإشكالية المصاغة بنجاح، سنطلع أولا على مرحلة صياغتها (المطلب الأول) ثم كيفية صياغة الفرضية (المطلب الثاني)، وأخيرا أساليب تصميم وهيكلة البحث ككل (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مرحلة صياغة إشكالية البحث

إذا استشعر الباحث في المشكل القانوني أهميته العلمية والموضوعية والعملية، وتحققت فيه الشروط التي تتطلبها الإشكالية البحثية في البحوث العلمية، بقي عليه أن يصوغها صياغة صحيحة، يسهل معها استيعاب موضوع البحث بدقة ووضوح.

تصاغ إشكالية البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية تحديدا وسائر العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما، بأكثر من طريقة لعل أهمها الطريقة الاستفهامية وهي

[1] للمزيد من المعلومات حول الإشكالية يمكنك الاطلاع على أوجه التشابه والاختلاف بين الإشكالية ومشكل البحث، أنظر في ذلك: نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص740.

المعمول بها غالبا والطريقة التقريرية[1]. كما يجب اختيار الصورة التي تصاغ بها الإشكالية وأشكال التساؤلات البحثية، وهو ما يتم توضيحه تبعا:

الفرع الأول: صور صياغة الإشكالية:

إن صياغة الإشكالية بعد تحديد المشكل البحثي القانوني هو واجب وإلزامي، غير أن كيفيتها تبقى من اختيار الباحث، فإما أن يصوغها عن طريق الاستنباط أو الاستقراء:

أولا- صياغة الإشكالية وفقا لمنطق استنباطي:

يمكن أن يقرر الباحث صياغة إشكالية بحثه عن طريق منطق الاستنباط كونه عملية عقلية تمثل تطبيق العام على الخاص، ويعتمد هذا الأسلوب على البديهيات ووسائل إثبات الحقائق، وذلك بالخطوات التالية[2]:

1- تحديد موضوع عام أو سؤال بحث واسع.

2- تعريف المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالموضوع أو سؤال البحث.

3- صياغة فرضيات دقيقة وقابلة للاختبار بعد استنتاجها من المفاهيم.

4- تنظيم الفرضيات في بنية منطقية وترتيبها حسب صلتها ببعضها البعض.

5- تحديد أهداف البحث وما يسعى إلى تحقيقه.

ثانيا- صياغة الإشكالية وفقا لمنطق استقرائي:

كما يمكن للباحث أن يقوم بصياغة الإشكالية بالأسلوب الاستقرائي وهو الأسلوب المتبع لوصف أمر معين، مما يوصل إلى استنتاج أمر آخر وذلك من خلال الملاحظة وتحليل البيانات. وتتكون من عدة خطوات[3]:

1- جمع البيانات من خلال القراءة والملاحظة المباشرة والتجارب والمقابلات.

---

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص18.

[2] عقوني محمد، المرجع السابق، صص10-11.

[3] المرجع نفسه، صص12-14.

2- تحديد العناصر المشتركة والتناقضات في البيانات التي تم جمعها.
3- صياغة فرضيات يمكن أن تفسر الملاحظات من خلال تحليل البيانات.
4- اختبار الفرضيات المطروحة لاحقا باستخدام بيانات أو تجارب جديدة.
5- إعادة صياغة المشكلة بناء على نتائج الاختبارات وتحديدها بدقة.

الفرع الثاني: وضع التساؤلات البحثية:

عقب أن ينتهي الدارس أو الطالب الباحث من تحديد عنوان البحث والمشكلة البحثية بصورة دقيقة وواضحة ولا لبس بها، وجب عليه بعدئذ أن يقوم بصياغة أسئلة (تساؤلات) أو فرضيات الدراسة بناء على نوعية المنهج البحثي المتبع[1].

وبالنسبة للباحث القانوني فعليه صياغة سؤال يمكنه من إيجاد كل ما هو ملائم للإجابة على السؤال المطروح، إذ عليه أن يطبق القاعدة القانونية على السؤال ليصل إلى جواب سليم، فالجواب في الدراسات القانونية لا يكون سليما إذا لم يدعم بمبادئ قانونية، أو لم يعتمد على قانون ساري المفعول، أو إذا بني على بحث غير كامل[2].

أولا- أهمية التساؤلات البحثية:

تؤدي التساؤلات البحثية إلى البحث عن المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث إذا قام الباحث بتحديدها تحديدا دقيقا مستعينا بهدف أو أهداف البحث. على أية حال يلجأ البعض أحيانا إلى الاكتفاء بصياغة تساؤلات بحثية وتتبع تلك التساؤلات من المشكلة البحثية، لكن من المعروف أن استخدام التساؤلات يكون أكثر مناسبة في البحوث النوعية والوصفية والمسحية، عن استخدام الفرضيات التي تكون أكثر مناسبة للبحوث التجريبية وشبة التجريبية. ففي البحوث النوعية لا يوجد مجال لاستخدام النظريات الفرضية ويكتفي فيها الباحث بالأسئلة[3].

---

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص58.
[2] موسى محمد مصباح، المرجع السابق، ص14.
[3] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص58.

ثانيا- أشكال التساؤلات البحثية:

لابد أن تتسم التساؤلات عند صياغتها بالدقة ووضوح المعنى، وتعكس مضمون المشكلة البحثية، وأن تكون محددة ولا يمكن التنبؤ بالإجابة عليها مسبقا. تأخذ التساؤلات البحثية ثلاثة أشكال يمكن تبيانها فيما يلي[1]:

- **التساؤلات الوصفية:** تركز على الوصف وغالبا يستخدم فيها تساؤل "ماذا" و"كيف"، على سبيل المثال: ما هي الخصائص؟ كيف تُطبق القوانين؟
- **التساؤلات المتعلقة بالعلاقات:** تركز على علاقة أمر بآخر وقد يستخدم فيها تساؤل ما علاقة؟ هل يؤثر؟، على سبيل المثال: ما هي علاقة قاعدة قانونية بأخرى؟.
- **التساؤلات المتعلقة بالفروق:** تركز على التمييز والتفرقة بين المسائل القانونية، على سبيل المثال: ما هي أوجه الاختلاف؟

المطلب الثاني: صياغة فرضية

يقوم كل واحد منا باستخدام الفرضيات بشكل مقصود أو تلقائي في حياته اليومية، فعندما يرى أحدنا المصباح لا يضيء يبدأ في وضع الفروض المختلفة، فقد يفترض عدم وجود تيار كهربائي أو انقطاع السلك من أحد أطرافه أو تلف المصباح... إلخ، ثم يبدأ بفحص كل فرض على حدى حتى يصل إلى الحقيقة. وعليه يمكن القول أن فرضيات البحث عبارة عن تخمينات مبنية على خبرة الباحث ودقة ملاحظة الفروق بين الظواهر أو العلاقات بينها أو أسبابها[2].

والنظرية الفرضية Hypothesis هي أساس البحوث العلمية، فهي التي تحدد الهدف أو الغرض من البحث ومدى تماسكه، كما تحدد هدف التجربة فهي تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو الأحداث التي يحاول الباحث فهمها، ويقع تحت طائلة

[1] (بتصرف) علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، صص58-59.

[2] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص43.

الاختبار والقياس. فإذا ما أختبر هذا الواقع وأُدرك أنه فرض خاطئ، فيجب رفضه أو تعديله، وإذا ما أدرك أنه فرض صحيح، يؤخذ به ويصلح في تفسير معطيات الدراسة. بالتالي فالفرض مفهوم أولى تخيلي أو افتراضي إما أن يكون حقيقة في صورة معلنة ويكون لها نتائج استنتاجية قادمة للإثبات أو لا يكون[1].

الفرع الأول: تعريف الفرض العلمي ودوره

عند التعمق في فهم الفروض والنظريات فيستبين أنها تتشابه في كونها تصورات أو تخيلات ذهنية لتفسير علاقة ما، لكن محال النظرية أكثر سعة من الفروض، فالنظرية تشمل عدة فروض، وبالتالي تتطلب جهودا أكبر لإثباتها، وتكون بعد إثباتها أكثر قدرة من الفروض على تفسير أكبر قدر من الظاهرات[2]. لذا فالباحث في المستوى الأكاديمي يمكنه استخدام الفروض التي مفهومها وتطبيقها أبسط من النظريات وفيما يلي بيان ذلك:

أولا- تعريف الفرض العلمي:

بعد تحديد المشكلة تأتي صياغة الفروض، والفرض عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة المدروسة، وأحد العوامل المسبب لهذه الظاهرة أو المرتبط بها، وهو أيضا استنتاج أو تخمين يصوغه الباحث ويتبناه بشكل مؤقت لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، أو بعبارة أخرى هو تفسير أو حل مؤقت محتمل للمشكلة التي يدرسها الباحث لكن صحته تحتاج إلى تحقيق واثبات[3].

ويُعرف الفرض العلمي أيضا بأنه رأي أو نوع من التعميم أو مسألة نظرية أو جواب محتمل ليس مؤكدا ولا مرفوضا، بل يتطلب البحث من قبل الباحث، وذلك بوضع الفرض تحت الاختبار للتأكد من صحته أو بخلافه. وهو بالتأكيد يقبل أو يرفض ذلك

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص59.
[2] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص110.
[3] حماش الحسين، المرجع السابق، ص178.

الفرض أو الفروض المعتمدة طبقا لما يجمعه من حقائق. فهو الأفكار العلمية التي توجه وتحدد البحث التجريبي ولتستند في إطاره مجالات المشاهدة والملاحظة منذ البداية[1].

ثانيا- دور الفرض العلمي:

تصاغ الفروض من أجل اختبارها وفحصها علميا، وقد تأتي النتائج محققة لتلك الفروض أو قد تتخلى عنها بحكم النتائج المستخلصة، فيسعى الباحث حينها من أجل وضع فرض آخر ويتحقق منه. والباحث الذي لا يضع فروضا علمية لا يمكن أن يصل إلى الأهداف المرسومة إلا مصادفة وفي حالات نادرة جدا. فالفرض العلمي هو الصلة الضرورية بين النظرية والفحص وهو الذي يقود الباحث إلى الاهتمامات الأصيلة والمبتكرة للعلم. ويتطلب الدقة والملاحظة والاستنتاج والتنبؤ والضبط حتى يبتعد عن التحيز الذاتي للفرض المطروح[2].

الفرع الثاني: شروط ومعايير الفرضية

من المعروف أن الفرض العلمي يقوم على أساس من المعلومات الكافية التي يتعرض لها الباحث بالدراسة. وعليه يجب أن يلتزم بجملة من التوجيهات والمعايير المتعلقة بكيفية التعامل من الفرض العلمي، وهو ما نقسمه كالتالي:

أولا- شروط الفرض العلمي:

لعل من أهم شروط الفرضيات والإرشادات اللازمة لصياغتها ما يلي[3]:

- **الشمول والربط:** أي اعتماد الفرضيات على جميع الحقائق الجزئية المتوفرة، وأن يكون هناك ارتباط بينها وبين النظريات التي سبق الوصول إليها، وأن تفسر الفرضيات أكبر عدد من الظواهر.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص61.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، صص99-100.

- **القابليـــة للاختبـــار:** أي يمكـن تجريبهـا، فالفرضـيات الفلسـفية والقضـايا الأخلاقيـة والأحكام القيمية يصعب بل يستحيل اختبارها في بعض الأحيان.
- **الخلو من التناقض:** وهذا الأمر يصدق على ما استقر عليه الباحث عند صياغته لفرضياته التي سيختبرها بدراسته، وليس على محاولاته الأولى للتفكير في الحل.
- **عدم التحيز:** يكون ذلك بصياغتها قبل البدء بجمع البيانات لضمان عدم التحيز في إجراءات البحث.

ثانيا- معايير صياغة الفرضيات الجيدة:

يتميز الفرض العلمي بخصائص تتمثل في: العلاقة العضوية بينه وبين المشكلة البحثية؛ البساطة؛ إمكانية التحقق منه؛ وإمكانية الإثبات والنفي[1]. وهذا يتحقق بتطبيق المعايير التي تميزه، وتتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ أن تكون الفروض التي يطرحها الباحث واضحة اللغة، المفاهيم، المصطلحات والمحتوى بحيث تؤدي إلى أكبر قدر من الدقة والوضوح. وأن تصاغ بإيجاز.
- ✓ أن يلجأ الباحث إلى مبدأ الفرضيات المتعددة بدلا من اعتماد فرض واحد. وهذا يجعله يصل عند اختبارها إلى الحل الأنسب من بينها

هذا بالإضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ أن تكون الفرضية بسيطة تفسر الظاهرات دون تعقيد.
- ✓ أن تكون تعبيرا عن العلاقة بين المتحولات أو ما يسمى بالمتغيرات.
- ✓ أن تكون معقولة وليست خيالية، منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة.
- ✓ أن تكون لها قدرة على تفسير شامل أو تعميم شامل للظاهرة المدروسة.
- ✓ أن ينسجم الفرض كليا أو جزئيا مع النظريات القائمة.

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، صص63-64.

[2] حماش الحسين، المرجع السابق، ص179.

[3] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص110.

الفرع الثالث: مكونات الفرضية وأنواعها

يلي ما تقدم وضع الباحث لعدد من الفروض أو التساؤلات حسب درجة تحديد المشكلة وحسب البيانات التي تم جمعها, ثم محاولة إثبات صحة هذه الفروض التي افترضها أو الإجابة عن التساؤلات التي أثارها, وذلك بجمع البيانات الخاصة بها مستخدما في ذلك الأدوات المناسبة[1]. وعليه فأمام الباحث فرضيات لها مكونات وأنواع:

أولا- مكونات الفرضية:

الفرضية صياغة حدسية للعلاقة بين متغيرين أو أكثر أو تخمين أو استنتاج يتوصل إليه الباحث ويأخذ به بشكل مؤقت، أي أنها أشبه برأي مبدئي للباحث في حل المشكلة أو تفسير مؤقت بإجابة محتملة لأسئلة البحث[2]. ويستعمل الباحث في ذلك اقتراحا وصفيا يشمل عددا من المتغيرات، ثم يقوم بتحديد الفكرة الأساسية للموضوع عن طريق وضع تقرير لهذا الموضوع:

أ) عناصر الاقتراح الوصفي (تحديد المتغيرات الرئيسية والعلاقات بينها):

يتم صياغة الفرضية عادة في شكل اقتراح وصفي، يتمثل في العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، والمتغير التابع هو المتأثر بالمستقل، والذي يأتي نتيجة عنه في حالة السببية. كما أن المتغير المستقل لفرضية في بحث ما قد يكون متغيرا تابعا في بحث آخر، وكل ذلك يعتمد على طبيعة البحث وهدفه[3]. هذا إلى جانب إمكانية وجود متغيرات أخرى لا تستعمل كثيرا إلا عند الضرورة أو حسب طبيعة البحث:

1- المتغيرات الأساسية: من العناصر المنهجية التي يجب على الباحث فهمها، يأتي المتغير البحثي كمفهوم تطبيقي له أكثر من قيمة واحدة، وكحدث أو ظاهرة تتغير

[1] عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص133.

[2] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص109.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص98.

نتيجة ارتباطها بمتغير آخر، ولذلك فإن البحث العلمي في أصله وتفاصيله يمثل علاقة موضوعية شاملة بين متغيرات البحث[1].

من أشهر متغيرات البحث العلمي والتي يمكن تصنيفها على أنها أساسية يوجد المتغير المستقل والمتغير التابع[2]: (يتم الإشارة إلى المتغير المعني بخط سفلي)

- **المتغير المستقل:** هو ذلك المتغير المتحكم في باقي المتغيرات التي يتضمنها البحث العلمي، من دون إحداث أي تأثير عليه، وهو المتغير الذي يرغب الباحث التعرف على أثره في متغير آخر، كونه يفسر الظاهرة محل الدراسة.

مثال: "الآثار المالية لانحلال الرابطة الزوجية".

- **المتغير التابع:** هو ذلك المتغير الذي يقع تحت تأثير المتغير المستقل، وسمي بالمتغير التابع لأنه يتبع المتغير المستقل وفقا لما يفرضه عليه، وقد يتعدد المتغير التابع لكل متغير مستقل واحد.

مثال: "الآثار المالية لانحلال الرابطة الزوجية".

2- المتغيرات الإضافية: بالإضافة إلى المتغيرين المستقل والتابع يمكن إدراج أنواع أخرى من المتغيرات في عنوان البحث، وهي تتعدد لاستخدامها في بناء العلاقات الفرضية وصياغة التعميمات والنظريات العلمية، تتمثل خصوصا فيما يلي[3]:

- **المتغير الوسيط:** عادة يكون خفيا ويمكن أن يكون ظاهرا في حالات ضئيلة:

- **المتغير الوسيط الخفي:** يسمى أيضا بالمتغير العارض أو الدخيل وهو ذلك المتغير المستقل غير المقصود الذي لا يدخل في تصميم الدراسة ولا يخضع لسيطرة الباحث

---

[1] الزهرة الأسود، المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد5, العدد1, جامعة حمة لخضر – الوادي، الجزائر، فيفري 2022، ص279.

[2] أنظر كل من: عقوني محمد، المرجع السابق، ص16؛ ورجاء وحيد دويدري، ص109.

[3] (بتصرف) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2019، صص79-84.

(لا يمكن ملاحظته أو قياسه)، ولكنه يؤثر على نتائج الدراسة، أو يؤثر على المتغير التابع. وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث الذي لا يستطيع ملاحظة أو قياس المتغير الدخيل أو المتغيرات العارضة أن يأخذ بعين الاعتبار تلك المتغيرات عند مناقشة النتائج وتفسيرها.

مثال: "الآثار المالية لانحلال الرابطة الزوجية". (يمكن أن يكون المتغير الوسيط دراسة المتغير المستقل مثلا: فقها وقضاء)

- **المتغير الوسيط الظاهر:** بمعنى يبرز في العنوان، فيسهم بشكل أو بآخر في تفعيل المتغير المستقل وقيامه بدور في العلاقة مع المتغير التابع.

مثال: "الآثار المالية لانحلال الرابطة الزوجية بين القانون والفقه".

- **المتغير المعدل:** هو المتغير الذي قد يغير في الأثر الذي يتركه المتغير المستقل في التابع، إذا اعتبره الباحث متغيرا مستقلا ثانويا إلى جانب المتغير الرئيسي في الدراسة.

مثال: "الآثار المالية لانحلال الرابطة الزوجية بين القانون والفقه في الدول العربية".

وتبرز أهمية المتغيرات في البحث العلمي من كون نتائج البحوث ترتبط ارتباطا فعليا بها. وفي حالات معينة تهتم بعض البحوث بالقيم الكمية أو ما يطلق عليه المتغير الكمي، ودراسات أخرى تهتم باستخدام المتغيرات الوصفية أو الفئوية أو النوعية[1].

ب) تقرير الموضوع :

يعد هذا بمنزلة تحديد للفكرة الأساسية في البحث، وتقرير لما يقصد الباحث عمله في عبارة مركزة، يبرز فيها خصائص المشكلة التي سيبحثها. هذه الفقرة في خطة البحث هي مفتاحه الحقيقي فهي تحدد منهج الدراسة واتجاهها، وتكثف الجهود والدراسات في اتجاه موضوع البحث، وهنا لا بد من إيجاد توازن بين الاختصار وإعطاء فكرة تامة عن

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، صص81-82.

البحث[1]. ليس هناك نموذج محدد للتقرير الكتابي لإشكالية البحث العلمي، إلا أن على الباحث عند صياغته أن يقدم إشكاليته بمقدمة مختصرة تمهد لعرض مشكلته[2].

ثانيا- أنواع الفرضيات العلمية:

يعمد البحث التجريبي في البحوث القانونية* إلى تحديد واضح للعوامل أو المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وذلك بعزل المتغير التجريبي وحده والعمل على تغييره أو تعديله حسبما تقتضي أغراض الدراسة، مع مراعاة تثبيت باقي المتغيرات أو العوامل الأخرى لتبقى دون تغيير أثناء فترة الدراسة، وهذا يعني أن هذه المتغيرات أو العوامل يجب أن تكون معروفة ومحددة من الأصل في البحث التجريبي[3].

هنالك نوعان من الفرضيات هما[4]:

- **الفرضية المباشرة:** هو من النوع الإيجابي للعلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

  مثال: "توجد علاقة واضحة بين الطلاق وظاهرة انحراف الأبناء".

- **الفرضية الصفرية:** هو من النوع السلبي للعلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع.

  مثال: "لا توجد علاقة قوية بين الطلاق وظاهرة انحراف الأبناء".

المطلب الثالث: تصميم البحث

بما أن التصميم هو إجابة عن إشكالية البحث فإنه يختلف باختلاف تلك الإشكالية، ويتم وضعه بعد استيعاب الموضوع ومعرفة أقسامه الرئيسية وجمع المعلومات

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص35.

[2] نورة سليمان فيسة، المرجع السابق، ص748.

* تقوم فكرة المنهج التجريبي في القانون إذا ما تم انتهاجه، بأن يتم دراسة القانون كما هو، وليس ما يجب أن يكون عليه، لذلك فعلى باحث القانون أن يدرس النصوص القانونية على أساس تطبيقها الفعلي بعيدا عن الأسس الأخلاقية التي ساهمت في إصدارها.

[3] عبد الرحمن سيد سليمان، المرجع السابق، ص136.

[4] عامر ابراهيم قنديلجي، المرجع السابق، صص58-59.

التي يمكن الحصول عليها حوله وكتابتها دون مراعاة للترتيب، أي كتابتها حسب تسلسل ورودها في ذهن الباحث[1].

ثم بعد ذلك يتم هيكلة البحث حيث يطلب من الباحث أن يضع هيكلا أساسيا للدراسة يشتمل على الفصول والمباحث التي تعتمدها الدراسة في معالجة الموضوع. وهي تعتبر موجه لسير الباحث خلال بحثه، وليس بالضرورة أن يلتزم بها التزاما تاما، بل يمكن أن تحدث بعض التغيرات على هذه الخطة حسب الحاجة[2]. وفيما يلي بيان كيفية وضع خطة وتقسيم موضوع البحث:

الفرع الأول: الخطة التمهيدية للبحث

من الضروري قيام الباحث في هذه المرحلة من إعداد البحث بتقديم خطة واضحة ومركزة ومكتوبة، إلى المشرف والجهة العلمية المسؤولة عن متابعة البحث وقبوله.

أولا- أهمية الخطة التمهيدية:

إن الخطة التمهيدية الجيدة هي الضمان الأكيد لنجاح العمل المطلوب، وهذا يتطلب دراسة متسلسلة لمحتويات البحث، لمعالجة النقاط المطلوبة، ولاستبعاد المسائل الزائدة وغير الضرورية التي لا ترتبط مباشرة بالموضوع. وتعتبر الخطة عنصرا أساسيا وضروريا في أي موضوع قانوني، فهي الإطار الذي سيحرر فيه الموضوع[3].

ثانيا- مراحل الخطة التمهيدية:

تعد الخطة تصور عقلي للعناصر والعمليات اللازمة للإجابة على التساؤلات، ومشروع عمل يجمع عناصر التفكير المسبق اللازمة لتحقيق الغرض من الدراسة[4].

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص142.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص110.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص141.

[4] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص33.

ويتم إعداد مراحل الخطة التمهيدية عادة على الشكل التالي[1]:

- جمع المراجع المتعلقة بالموضوع، ويأتي ذلك بعد تحديد الإشكالية، لأنه من الطبيعي ألا يبدأ بتحديد معالم الخطة وعناصرها إلا بعد تحديد الإشكالية أي طرح التساؤلات. فالمخطط هو الشكل الذي سيجيب فيه الباحث عن الإشكالية التي طرحها.
- إلقاء نظرة سريعة عليها وذلك لتكوين صورة عامة عن موضوع البحث ليبدأ بعد ذلك في عملية الفرز والتبويب، فيفرز المعلومات التي تجيب عن الإشكالية عن تلك التي لا علاقة لها بالإشكالية، ثم يفرز المعلومات الهامة عن الثانوية، مع ضرورة الوعي بأن الخطة التمهيدية تكون عرضة للتعديل كلما تقدمت مطالعات الباحث.

الفرع الثاني: تبويب موضوع البحث

عند الانتهاء من فرز المعلومات ينتقل الباحث إلى تبويبها، وذلك بأن يحاول جمع المعلومات المتشابهة أو المتقاربة في مجموعتين رئيسيتين تمثل كل مجموعة منهما أحد قسمي المخطط، ويقوم بعنونة كل قسم عادة تقسم إلى أبواب ثم فصول ثم مباحث ثم مطالب ثم فروع ثم غصون ثم بنود ثم الترقيم الحرفي (أولا، ثانيا..) فالأحرف (أ، ب..) ثم الترقيم العددي (1، 2..) وغيرها من الرموز التي يمكن الاستعانة بها كلما زاد الموضوع تفرعا وتفصيلا[2].

وبعد كل الخطوات المذكورة سلفا التي يمر بها الباحث، يبدأ بالتفكير بخطوة أساسية لابد له من القيام بها وهي معرفة أقسام البحث التي تعتبر كنوع من أنواع تقسيم العمل إلى مراحل وتجزئته للتمكن من القيام به[3]، ولكن يتحقق ذلك بعد احترام شروط تقسيم البحث واختيار إحدى طرقه:

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، صص141-142.

[2] أنظر كل من: أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص92-93؛ وحمزة خادم، ص24.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص136.

أولا- شروط التبويب أو التقسيم:

لكي يتمكن الباحث من تقسيم عناصر بحثه يجب أن يفهم الموضوع جيدا وأن يجمع القدر الكافي من معلومات تسمح له بوضع مخطط واضح متكامل ومتماسك تظهر فيه أقسام البحث، بشكل يؤدي إلى سهولة الإجابة على الإشكالية الموضوعة. ويراعى في تبويب الموضوعات ما يلي[1]:

- ✓ أن تكون أقسام البحث واضحة، منطقية التبويب من غير مبالغة في تقسيمات جزئية.
- ✓ الترتيب على أساس سليم وفكرة منظمة، كالترتيب بحسب الزمن أو كالأهمية.
- ✓ الحذر من وضع الأبواب والفصول ارتجالا، وعلى غير أساس مقبول.
- ✓ يفضل اعتماد الطريقة الخوارزمية وذلك بأن يقسم البحث إلى فصول والفصول إلى أفكار أساسية وأفكار فرعية، وذلك بطريقة تشبه توزع الثمار على أغصان الشجرة.

ثانيا- أساليب تقسيم الموضوع:

في هذه المرحلة يقوم الباحث بتقسيم موضوعه إلى مقدمة يطرح فيها أهمية الموضوع، أهداف الدراسة، دوافع اختيار الموضوع، نطاق الموضوع، صعوبات البحث، الدراسات السابقة، إشكالية الموضوع، وعرض يقوم بتفصيله إلى أقسام أو فصول، وخاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها والاقتراحات والحلول[2].

ويوجد عدة طرق لتقسيم الموضوع يختار منها الباحث حسب ما يلائم دراسته، لكن أهمها وأكثرها شيوعا تتمثل فيما يمكن تصنيفه إلى ما يلي:

أ) التقسيم حسب طبيعة الموضوع:

يمكن أن يسعى البحث العلمي إلى تطوير المفاهيم البحثية وهو ما يستخدمه بكثرة البحث القانوني، أو إلى تحديد المشكلات وإيجاد حلول لها بشكل تطبيقي، وعليه ينقسم البحث العلمي حسب طبيعته إلى ما يلي:

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص35.

[2] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص159.

1- البحث النظري (Theoretical research): وهو الذي يقوم به الباحث لإشباع حاجته من المعرفة وتوسيعها وتوضيح غموض في ظاهرة ما، دون النظر إلى مدى تطبيق نتائجه في الميدان. ويكون الدافع لهذا النوع من البحث السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية، ومحاولة الوصول إلى معارف جديدة، بغض النظر عن فوائد البحث العلمي ونتائجه[1].

وتتعامل هذه الدراسات بفلسفة العلم وإنشاء بديهيات ونظريات بأسلوب منطقي سليم. من خصائصه أنه: يهدف إلى تعميم وصياغة نظريات؛ يستخدم غالبا المنهج الاستنباطي؛ يستخدم في ابتكار قواعد وقوانين جديدة؛ قد يتطور البحث التجريبي ويتحول إلى نظري في البحوث التي يقوم بها العلماء[2].

2- البحث التطبيقي (Applied Research): هو البحث الذي يهدف إلى إيجاد حل مشكلات قائمة لدى المؤسسات أو التوصل إلى علاج لموقف معين ويعتمد على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج في الواقع[3]. إذ تتلخص صورته في أن يستند الباحث على الحقائق والأدلة والبراهين بتسلسل عقلي ومنطقي دون الاستناد إلى نظريات قائمة في هذا المجال[4].

ومن خصائص الدراسات التطبيقية أنها: تهدف إلى حل مشكلة آنية؛ يستخدم فيها غالبا المنهج التجريبي؛ تستخدم في حل مشكلات صناعية وزراعية واقتصادية وإنسانية؛ تستفيد من الإطار النظري للدراسات النظرية[5].

---

[1] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص21.

[2] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص19.

[3] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص21.

[4] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص19.

[5] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، ص20.

فعلى سبيل المثال في البحوث القانونية فإن التعليق على حكم أو قرار قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد، الغرض منه مناقشة الحكم وتبيان مواطن الخلل، مع ضرورة الاعتماد على الأسانيد والحجج القانونية. وقد يكون التعليق ايجابيا من خلال تفسير القرار الصادر من جهة عليا، قامت بإلغاء حكم صادر من جهة ابتدائية مثلا، فيقوم الباحث بإظهار مواطن الصواب فيه بتفسيرها وتحليلها، وفي نفس الوقت انتقاد الحكم الملغى. ولا بد أن يبدي الباحث رأيه الشخصي للخروج بنتائج في شكل توصيات قانونية[1].

ب) التقسيم حسب نطاق الموضوع:

يقسم الموضوع كذلك حسب نطاقه الزمني إلى طريقين، طريق التبويب التاريخي الذي غالبا ما يحيل فهمنا على التعاقب، والطريق البنيوي الذي غالبا ما يشير إلى دراسة العلاقات الآنية بين مجموعة من العناصر. وفي البحوث القانونية تطبق الطريقة البنيوية على نوعين من التصاميم وهي التقنية والغائية. وفيما يلي توضيح ذلك[2]:

1- التبويب التاريخي: هو الأسلوب الذي يقوم فيه الباحث بتقسيم موضوعه من حيث نشوئه وتطوره عبر التاريخ، أو بمعنى آخر هو التصميم الذي يراعي التسلسل الزمني. (على سبيل المثال "بحث حول العقود" يقسم تاريخيا إلى:- إنشاء العقد – تنفيذ العقد – انقضاء العقد).

2- التبويب البنيوي: هو أسلوب رائج في عدد من العلوم الإنسانية منها القانون، حيث يرتكز على دراسة بنية الموضوع المدروس من خلال مكوناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما. وهنا ينصح باستعمال هذه الطريقة عندما يتجاهل البحث تطور الموضوع ويكون الهدف التركيز على العمل بالوقت الراهن. (على سبيل المثال "دور السلطات في

[1] حوالف حليمة، المرجع السابق، ص80.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص143.

تعديل الدستور" يقسم بنيويا إلى: – دور السلطة التشريعية – دور السلطة التنفيذية). وبطبيعة الحال يمكن المزج بين الطريقتين التاريخية والبنيوية في تناول الموضوع. ويميز الفقهاء بين نوعين من التصاميم أثناء تطبيق الطريقة البنيوية، تقنية وغائية[1]:

- **التصاميم التقنية:** تستخرج من أحد أجزاء القاعدة القانونية، إما من الفرضيات (الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة) أو من الحكم أو الحل الذي تقرره تلك القاعدة. وينطلق التقسيم من الأفكار الأساسية التي يتمحور حولها البحث. وبالحالتين يُعتمد التقسيم الثنائي، أو التقسيم الثلاثي أحيانا، على أن تشكل المسألة الأهم في القسم الأول من البحث، والاستثناءات في القسم الثاني، بشرط مراعاة التوازن التقريبي بين الأقسام. وتنقسم التصاميم التقنية إلى الأشكال التالية:

- **تصميم يعتمد على الفرضيات:** إذا كان البحث مثلا يتعلق بالعناصر الواقعية للنزاع القضائي فنقسمه: (تصرفات قانونية – وقائع مادية)، وإذا كان يتعلق بتصرفات قانونية، فنقسمه: (تصرفات تقوم نتيجة تطابق إرادتين– تصرفات تقوم بإرادة منفردة).
- **تصميم نابع من الحكم أو الحل:** نفس المثال يقسم هنا إلى: (جزء أول: إلغاء – جزء ثان: تعويض) أو (إلغاء – بطلان – فسخ).
- **التصاميم التقنية المتزامنة:** هي الأكثر شيوعا عند الباحثين ورجال القانون حيث يقسم البحث إلى قسمين، الأول يتناول المفهوم، والثاني تكريسه في القانون الوضعي. أمثلة على ذلك: التوظيف (شروط – إجراءات)، نظام انتخابي (معايير – نتائج).

- **التصاميم الغائية:** وهي التي يتم فيها تقسيم البحث وفقا لمصالح ودور الأشخاص المعنيين بالوضعية القانونية في المسألة المطروحة. مثال ذلك: الجمعيات (هيئة عامة – هيئة إدارية)، عقد الإيجار (مؤجر – مستأجر)، الشركات (مجلس إدارة – جمعية المساهمين).

[1] صالح طليس، المرجع السابق، صص144–145.

ثالثا- مبادئ تقسيم الموضوع:

مهما كان نوع التصميم فإن هناك مبادئ يجب مراعاتها، أبرزها[1]:

- **التوازن:** أي التوازن بين الأقسام وبين الفصول أو الأجزاء. إذ يجب المحافظة على التوازن المعقول بين عناصر البحث، بحيث لا يخل بالتناسق والتوازن الشكلي والجوهري. فحجم المقدمة يكون بنسبة حوالي 10%، والقسم الأول حوالي 40%، القسم الثاني حوالي 40%، والخاتمة لا تتجاوز 10%.
- **الموازاة:** أي أن يقسم كل عنوان إلى عناوين متوازية، بمعنى إذا كان أول عنوان فرعي اسم، فليكن الثاني اسم.
- **التنسيق:** أي تناسق العناوين الرئيسية والفرعية مع بعضها ومع العنوان العام.
- **التقسيم:** أي تقسيم كل عنوان إلى قسمين أو أكثر.

في الأخير وبعد احترام كل هذه الخطوات يتم التوصل إلى تصميم يظهر معالم الموضوع ويبين التركيبة الهيكلية للمعلومات بصفة منظمة متسلسلة ومرتبطة مع بعضها البعض، وبهذا يعتبر مرآة عاكسة لمحتويات البحث، ويتم عرضه في آخر المقدمة[2].

[1] صالح طليس، المرجع السابق، صص146-147.

[2] نفس المرجع، ص143.

المحور الرابع
مرحلة تحليل المادة العلمية

تشكل مرحلة تحليل المادة العلمية سلسلة من العمليات المترابطة التي تبدأ بالقراءة التحليلية المتعمقة لفهم المفاهيم الأساسية وربط الأفكار ببعضها، ثم تليها مرحلة التأمل النقدي، حيث يخضع المحتوى لفحص دقيق لاستخلاص الدلالات والمعاني الكامنة وربطها بالسياقات النظرية أو التطبيقية **(المبحث الأول)**.

بعد ذلك تنتقل العملية إلى تنظيم المعلومات وتصنيفها في هيكل منطقي يسهل تحليلها وتطبيقها، وأخيرا تخزن هذه المعرفة بشكل منظم في وسائل يدوية أو عبر أدوات رقمية، مما يمكن الباحث من استرجاعها بدقة عند الحاجة إليها في بناء الاستنتاجات أو اتخاذ القرارات المبنية على أدلة **(المبحث الثاني)**. وتتكامل هذه المراحل لتحويل البيانات الخام إلى معرفة محكمة تسهم في تطوير البحث العلمي وتطبيقاته.

المبحث الأول
القراءة والتفكير والتأمل

تعد مرحلة القراءة والتفكير من عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق عقليا وفكريا حتى تولد في عقل وذهن الباحث التحليلي للموضوع[1]. وفيما يخص البحث القانوني فباعتباره قائم على الدقة في كل شيء، فإنه يجب أن تتم فيه القراءة كذلك بدقة والتفكير مليا فيما يُقرأ[2]. وعليه تتم هذه المرحلة بداية بالقراءة والفهم (المطلب الأول) ثم تأتي مرحلة التفكير والتأمل (المطلب الثاني).

---

[1] مصطفى معوان، مناهج البحث في قوانين الأسرة الحديثة، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران1 – أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد7, العدد8, 2002، ص117.

[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص98.

المطلب الأول: مرحلة القراءة والفهم

بعد أن يعرف الباحث المصادر والمراجع الواجب الاطلاع عليها، يلجأ إلى القراءة ويبدأ أولا بقراءة المصادر ثم المراجع، بحيث تتناول عنوان المرجع وفهرسه ومقدمته لمعرفة موضوعه، ومنهج البحث فيه والهدف من تأليفه. حتى إذا عرف الباحث الكتب التي تهمه قرأها قراءة تفصيلية متأنية، فيدون ما يراه مناسبا. وفي أثناء هذه المرحلة على الباحث أن يحتفظ برقم تصنيف الكتب التي رجع إليها، كي يستطيع الاستفادة منها في أي وقت شاء ويختصر الجهد والوقت في البحث مرة ثانية[1].

الفرع الأول: أهداف القراءة

تستهدف عملية القراءة –الواسعة والشاملة والواعية لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع واستيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والأفكار الموجودة في تلك الوثائق– تحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جوانبه العلمية والفكرية.
- ✓ اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والأفكار المختزنة في ذهنية وعقل الباحث والمتخمرة والمرتبة والمترابطة والمتكاملة نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق والواعي وفترات التأمل والتفكير والتحليل الباطني.
- ✓ اكتساب أسلوب علمي قوي من طرف الباحث يساعده في إعداد بحثه إعدادا ممتازا بفضل معايشة موضوع دراسته وتحليله حسب منهجية محددة تعتمد في علم القانون.
- ✓ اكتساب القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة موضوعية.
- ✓ اكتساب ثروة لغوية فنية متخصصة في القانون تمكنه من صياغة البحث القانوني بلغة سليمة وقوية، الأمر الذي يزيد في القيمة الجمالية والعلمية والفنية للبحث.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، صص36–37.

[2] مصطفى معوان، المرجع السابق، صص119–120.

الفرع الثاني: شروط وقواعد القراءة

هناك عدة شروط وقواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة، ويجب احترامها حتى تحقق أهداف القراءة السابق بيانها. ومن أهمها ما يأتي[1]:

- ✓ يجب أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكل ما هو مرتبط بموضوع البحث.
- ✓ يجب التعمق في قراءة مضامين الوثائق المجمعة المتصلة بالموضوع.
- ✓ يجب التفطن أثناء القراءة لتفادي كل تفسير خاطئ للأفكار والمفاهيم.
- ✓ يجب ترتيب القراءة وتنظيمها، وترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو ما بين القراءات.
- ✓ يجب الانتباه والتحفز والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.
- ✓ يجب أن يكون الباحث القارئ ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق البحثية التي قرأها، حتى يكسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية.

بالإضافة إلى ضرورة توفير الظروف المواتية لتحقيق القراءة الناجحة[2]:

- ✓ يجب اختيار الأماكن المريحة والهادئة للقراءة المتأنية والمتعمقة.
- ✓ يجب اختيار الأوقات المناسبة، فلقد أثبتت التجارب أنه ليست كل الأوقات صالحة وإنما الأوقات المناسبة، كساعات الصباح والساعات ما بعد الراحة والنوم على العموم، حيث يكون عقل وفكر القارئ أكثر استعدادا وقدرة وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل.
- ✓ يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة، إذ يجب أن يكون الباحث القارئ في كامل قواه الصحية العقلية والنفسية والعصبية حتى تكون عوامل وفرص الاستفادة والتحصيل من عملية القراءة مؤكدة وكثيرة.

---

[1] (بتصرف) أنظر كل من: فاطمة الزهرة مريني، المرجع السابق، ص748؛ ومصطفى معوان، المرجع السابق، ص120؛ وحمزة خادم، المرجع السابق، ص22.

[2] مصطفى معوان، المرجع السابق، صص120-121.

الفرع الثالث: تقسيمات القراءة

يظن بعض الطلبة أن القراءة سهلة، لأن المراجع قد أعدت والخطة قد وضعت، فقد يقرأ شخص كتابا فيسيء فهمه أو يخرج صفر اليدين، ويقرؤه شخص آخر فيتزود منه علما وأسلوبا ومنهاجا. ومن المجهود الضائع أن يبدد الطالب وقته وحماسه في قراءة غير نقدية وغير مركزة. لذا يحتاج أي طالب أن يتعلم أولا كيف يقرأ[1].

تنقسم القراءة على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها إلى ثلاثة أنواع من القراءات، لكل نوع وظائف وأهداف، وهي تتمثل في القراءة السريعة والفاحصة، القراءة العادية، ثم القراءة العميقة والمركزة والمتخصصة:

أولا- القراءة السريعة الكاشفة:

هي القراءة الخاطفة والسريعة والتي تتحقق عن طريق الاطلاع على عناوين الوثائق وموضوعاتها، كما تشمل الاطلاع الأولي على المقدمات وعناوين الفصول والخاتمة. وتتمثل أهداف ووظائف القراءة السريعة الاستطلاعية في تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالبحث، وتقدير وتقييم الوثائق المجمعة من حيث درجة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة، وبحث درجة قيمة المعلومات والأفكار التي تحتويها كل وثيقة من حيث جدتها وحيويتها في بناء البحث[2].

كما تشمل القراءة السريعة أيضا تصفح المرجع وقراءة مقدمته لأن مؤلفه يعرض فيه غرض وأهداف دراسته، وقد يشير إلى نوعية القُرّاء الذين يمكنهم الاستفادة منه. ثم ينتقل إلى قراءة الفهرس قراءة فاحصة، ويختار العناوين التي تمس الموضوع، ويحدد الصفحات التي سيرجع إليها، ويدون أرقامها على بطاقة المراجع. ولا يلتفت إلى العناوين البراقة ذات المضامين السطحية[3].

---

[1] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص38.

[2] مصطفى معوان، المرجع السابق، صص121-122.

[3] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص31.

ثانيا- القراءة العادية المتأنية:

تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث القارئ بعمق وهدوء، وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة البيان. وذلك باستخلاص النتائج واستخراج الأفكار والحقائق والمعلومات، وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك أو القيام بالاقتباسات اللازمة[1]. في هذه المرحلة يقرأ كل ما له صلة بموضوعه، وكان قد أشار إليه سابقا، فيقرؤه باستيعاب وفهم، وقد يحتاج إلى قراءة نص أو فقرة عدة مرات، ليحدد الاقتباسات التي تخص موضوعه[2].

ثالثا- القراءة العميقة والمركزة:

في الأخير تتم القراءة التي تنصب وترتكز حول تطبيق منهجية خاصة في القانون، وتتمثل في تعميق القراءة في المصادر والمراجع القانونية ذات القيمة والتي هي ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة، سواء مثلا بالنسبة للدراسات المقارنة في مادة قانون الأسرة أو الدراسات النظرية. ويتطلب ذلك التركيز والصرامة والتفكير العميق والتحصيل العلمي وفق تقسيم الدراسة المنهجية حسب قواعد من حيث إعداد الجانب الشكلي والجانب الموضوعي[3].

المطلب الثاني: مرحلة التفكير والتأمل

يعد التفكير عبارة عن نشاط ذهني أو عقلي لمحاولة الوصول إلى إيجاد حل لموقف ما، ويتم التعرف عليه عن طريق مخرجاته وإنتاجياته. يختلف التفكير بمعناه العام عن الإحساس والإدراك ويتجاوز الاثنين معا إلى الأفكار المجردة، وبمعناه الضيق

[1] مصطفى معوان، المرجع السابق، صص122-123.

[2] محمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص39.

[3] أنظر كل من: مصطفى معوان، المرجع السابق، ص123؛ ومحمد قاسم الشوم، المرجع السابق، ص39.

والمحدد هو كل تدفق أو مجرى من الأفكار تحركه أو تستثيره مشكلة أو مسألة تتطلب الحل. كما أنه يقود إلى دراسة المعطيات وتقليبها وتفحصها بقصد التحقق من صحتها ومعرفة القوانين التي تتحكم بها والآليات التي تعمل بموجبها[1].

يسهم التفكير في إيجاد كيفية معالجة المادة العلمية وتشمل الدقة في استكمال المعلومات والموضوعية والتوازن في عرض الموضوع دون تحيز، وكذلك بالنسبة للأسلوب ومدى ملاءمته للقارئ الذي يستخدم المرجع[2]. ويتألف التفكير من ثلاثة عناصر تتمثل في العمليات المعرفية المعقدة وعلى رأسها حل المشكلات؛ والأقل تعقيدا الفهم والتطبيق؛ بالإضافة إلى معرفة خاصة بمحتوى المادة أو الموضوع[3].

وعن التأمل فتمثل المعرفة التأملية اللبنة الأولى للاتجاه نحو الحضارة الإنسانية العلمية لكونه يعكس قدرا من التطور الفكري للإنسان، والمعرفة التأملية هذه تتطلب نضجا عقليا قادرا على التأمل والاستنباط والكشف عن الحقائق قد لا يكون بمقدور عامة الناس الوصول إليها. وهذا النمط من المعرفة يتعذر حسمه بالتجربة المباشرة، فهي تعتمد على التأمل والاستنباط والقياس المنطقي في تفسير الظواهر المختلفة[4].

الفرع الأول: التفكير ومهارات التفكير وعلاقته بالقانون

ينطوي التفكير العلمي على مجموعة من العمليات المتتابعة المبنية على ممارسات ذهنية يقوم بها الفرد للوصول إلى حل، حيث تبدأ هذه الخطوات بالوعي بوجود المشكلة، ثم السعي للبحث عن طرق لحلها من خلال الملاحظة والقياس وغيرها من العمليات العلمية مع مراعاة الدقة والموضوعية والاستناد إلى الحقائق في تفسير البيانات

[1] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص53.

[2] حماش الحسين، المرجع السابق، ص177.

[3] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص54.

[4] محمد أزهر سعيد السماك، المرجع السابق، ص19.

وصياغة المعلومات، انتهاءً بإيجاد حل مبتكر للمشكلة[1]. من تم فإن التفكير يمكن أن يتطور بتعلم مهاراته، كما يتباين من مجال لآخر كما هو الشأن بالنسبة لمجال القانون:

أولا- الفرق بين التفكير ومهارات التفكير:

التفكير عملية كلية تتم عن طريقها معالجة عقلية للمدخلات الحسية والمعلومات المترجمة لتكوين الأفكار أو استدلالها أو الحكم عليها وهي عملية غير مفهومة تماما، وتتضمن الإدراك والخبرة السابقة والمعالجة الواعية والاحتضان والحدس[2]. ومن السمات المميزة للتفكير العلمي (التراكمية، التنظيم، البحث عن الأسباب، الشمولية، والتجريد)[3].

أما مهارات التفكير فهي عمليات ذهنية محددة نمارسها ونستخدمها عن قصد في معالجة المعلومات، كمهارات تحديد المشكلة وإيجاد الافتراضات غير المذكورة في النص أو تقويم الدليل أو الادعاء، وجمع المعلومات وتنظيمها ومعالجة المعلومات وتحليلها والمقارنة والتصنيف والتنبؤ والملاحظة، ثم اتخاذ القرار. ومن الواجب تعلم مهارات موجهة ومساندة لعملية التفكير أو الممارسة، وذلك عن طريق تعلم مهارات أساسية ثم مهارات متقدمة فالمهارات الاحترافية حتى نصل إلى المستوى المطلوب في الممارسة[4].

ثانيا- علاقة التفكير العلمي بدراسة القانون:

يتناول علم القانون إشكالات أو ظواهر قانونية ويدرس مواضيع متنوعة تنتج عن تطبيق القواعد القانونية، من هنا يأتي التفكير العلمي ليساعد دارس القانون على تقديم الأدلة والبراهين على صحة آرائه ومواقفه من تلك الظاهرة. ويتم ذلك من خلال ما يسمى بالبحث القانوني الذي يعتبر أحد أشكال البحث العلمي، ويعتمد العديد من منهجياته التي

[1] موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي بالتركيز على البحث القانوني، دار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص04.

[2] أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، المرجع السابق، صص12-14.

[3] كمال دشلي، المرجع السابق، صص22-23.

[4] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص54.

هي مجموعة قواعد يضعها الإنسان لتقنين عمله ومن تم القياس عليها، لذلك يمكن إخضاع القواعد القانونية لنوع من منهجية التفكير العلمي[1].

الفرع الثاني: أنواع التفكير

إن للتفكير أنواعا متعددة تتداخل مع بعضها حتى لا تكاد تميز كل نوع منها عن غيره ومن هذه الأنواع التفكير الأساسي، التفكير التباعدي، التفكير الجانبي (الحائطي)، التفكير الرأسي (المركز)، التفكير المنطقي، التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي. وفيما يلي نركز على الأنواع الممكن استخدامها في البحوث القانونية:

أولا- التفكير الناقد:

التفكير العلمي هو ذاته التفكير النقدي، والمنهج العلمي منهاج نقدي، النقد بمعناه الحرفي، أي بمعنى الحرص الدائم على تصيد الأخطاء وتعيينها من أجل تصويبها[2]. ويرتبط التفكير الناقد والخاص بالمتلقي بالنشاط العقلي الذي يتطلب استخدام المستويات المعرفية العليا (التحليل، التركيب، والتقويم). وهو نشاط عقلي متأمل وهادف يقوم على الحجج المنطقية للوصول إلى أحكام صادقة وفق معايير مقبولة[3].

ويهتم هذا الصنف من البحوث العلمية بالكشف عن سر تشكيل موضوع معين وتمحيصها وانتقادها للوصول إلى الحقائق العلمية عن ذات الشيء، مثال ذلك إقناع شخص بفكرة معينة مستخدمين الحجج والبراهين الممكنة والمتاحة لإقناعه بمدى صحة أو خطأ الرأي المتناول[4].

---

[1] موسى محمد مصباح، المرجع السابق، صص04-05.

[2] يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة الهنداوي، مصر، 2020، ص16.

[3] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص53.

[4] هواري صباح، منهجية صياغة إشكالية البحوث العلمية القانونية، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد9, العدد1, جوان 2024، ص364.

ثانيا- التفكير القياسي:

استخدم الإنسان التفكير القياسي أو الاستنباطي كوسيلة للحصول على المعرفة وكان ذلك تطور كبير بالفكر والمعرفة، ويعرف أرسطو القياس: "بأنه قول تقرر فيه الأشياء المعينة يتولد عنها بالضرورة شيء آخر غير ما سبق تقريره". يقوم الاستنباط على أن ما يصدق على الكل يصدق أيضا على الجزء، بل الجزء يقع منطقيا في إطار الكل ولهذا الغرض استخدم القياس الأرسطي لاختبار صدق نتيجة أو حقيقة ما[1].

ثالثا- التفكير الإبداعي:

هو التفكير الخاص بالمبدع فهو نشاط عقلي وهادف توجهه رغبة قوية في البحث عن حلول أو التوصل إلي نواتج أصيلة لم تكن معروفة سابقا. يستطيع من خلاله الفرد إيجاد شيء مألوف من شيء غير مألوف، أو هو القدرة على إدراك الروابط الخفية بين الأشياء والأحداث والظواهر والخروج منها بشيء جديد يكشف ما بينها من علاقات وروابط. ويقال أنه هو الإتيان بشيء جديد، ويتميز بالشمولية والتعقيد فهو من المستوى الأعلى المعقد من التفكير[2].

في الآونة الأخيرة يتم التشجيع في الجامعات الجزائرية على التفكير الإبداعي لطلبتها من خلال خلق أفكار لمؤسسات خاصة. وتبدل لأجل ذلك كل الجهود بدء بتكوينهم لتعلم كيفية إعداد مذكرة مشروع مؤسسة اقتصادية أو ناشئة[3]. فهو أسلوب يستخدم في إنتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار أو ما يسمى بالطلاقة الفكرية.

---

[1] محمد جاسم العبيدي وألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، ط1، دار ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص52.

[2] محمود أحمد درويش، المرجع السابق، ص54.

[3] أنظر: القرار الوزاري رقم 008 المؤرخ في 23 فيفري 2025، الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية –مؤسسة اقتصادية.

المبحث الثاني

صور خزن المعلومات

تعتبر صور خزن المعلومات في البحث القانوني وسيلة أساسية لتنظيم المعرفة وضمان استرجاعها بدقة، وتتمثل أبرز هذه الصور في تدوين المعلومات من خلال تسجيل النصوص القانونية، والأحكام القضائية، والآراء الفقهية بطريقة منهجية باستخدام أدوات مثل الكروت المفهرسة أو البرامج الرقمية، مع تبويبها حسب الموضوعات أو القضايا (المطلب الأول).

كما يعد توثيق الهوامش أداة محورية لربط تلك المعلومات بمصادرها، عبر ذكر كل تفاصيلها وفق نظام اقتباس موحد، مما يعزز مصداقية البحث ويتيح للقارئ تتبع المراجع بسهولة. إلى جانب ذلك يساهم إعداد فهرس محتويات شامل يوضح تسلسل الموضوعات وتفريعاتها، ما يسهل الوصول السريع إلى المعلومات ويرتبط بفاعلية بعملية التحليل والاستشهاد أثناء المناقشات القانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تدوين معلومات البحث القانوني

تمثل مرحلة تدوين المعلومات حلقة مهمة وأساسية في المشوار البحثي، وترجع ضرورتها إلى أنه من الصعب بل ومن المستحيل أن يتذكر الباحث كل ما يقرؤه، فمرور الوقت وتكاثر القراءات وتنوع المراجع كفيل بتفريغ العديد من الأفكار خارج الذاكرة، لذا يجب على الباحث ألا يهمل تدوين أي شيء له صلة بموضوعه. ويشمل التدوين نقل المعلومات والبيانات الواردة في مصدر أو مرجع أو استمارة استبيان أو مقابلة والمتصلة بموضوع البحث[1].

فيما يلي يتم التعرف على أنواع التدوين وخصائصه:

[1] موسى محمد مصباح، المرجع السابق، ص22.

الفرع الأول: أنواع التدوين

في عالم البحث الأكاديمي، يمكن تقسيم عملية تدوين البحث إلى نوعين رئيسيين: التدوين اليدوي على أوراق وبطاقات، وذلك يمنح الباحث تحكما كاملا في التنسيق لكنه يتطلب وقتا وجهدا أكبر ومعرض للخطأ البشري، بينما التدوين الآلي فيستخدم فيه جهاز الكمبيوتر وأدوات الحاسوب وبرامج رقمية مع ضمان مرونة وفعالية في العمل البحثي. كل منهما له مميزاته وعيوبه وحالات استخدامه المناسبة للبحث، لكن يُفضل الجمع بين الأسلوبين في الأبحاث المعقدة:

أولا- التدوين اليدوي:

بعد أن يقوم الباحث بقراءة المراجع ثم فرز المعلومات، ينتقل إلى نقل هذه الأجزاء إلى أوراق أو بطاقات ورقية معدة لهذا الغرض ليحتفظ بها وفقا لأسس وقواعد أساسية تحكم عملية التدوين، ويكون هذا النقل بنفسه سواء بيده أو بيد من يملي عليه. ويمتاز التدوين اليدوي بمساعدة الباحث على التركيز في كل كلمة يدونها وبسهولة الرجوع إليها. كما أنه يوفر قدرا كبيرا من الأمان للباحث، إذ أن المعلومات أو البيانات التي حصل عليها تكون دائما بين يديه، ومن تم الحفاظ عليها من الضياع ومن عبث الغير أو التلف لأي سبب من الأسباب[1].

ثانيا- التدوين الآلي:

يُشير إلى استخدام أدوات تكنولوجية أو برامج حاسوبية لتسجيل وتنظيم بيانات البحث بشكل منهجي ودقيق دون الحاجة إلى إدخال يدوي مكثف. هذا النوع من التدوين يساعد الباحثين في توفير الوقت، تقليل الأخطاء، وضمان سهولة استرجاع المعلومات لاحقا. وأبسط استخدامات التدوين الآلي للبحث هو باستخدام مايكروسوفت وورد

[1] موسى محمد مصباح، المرجع السابق، ص22.

(Microsoft Word) الذي يمكن أن يكون أداة فعالة لتنظيم الأفكار والبيانات. غير أن هناك عمليات مبتكرة لجمع وتوثيق البيانات تلقائيا عبر ما يلي[1]:

- ✓ برامج إدارة المراجع (مثل Zotero أو Mendeley).
- ✓ أدوات تحليل البيانات (مثل SPSS أو Excel).
- ✓ منصات استبيانات رقمية (مثل Google Forms أو SurveyMonkey).
- ✓ نظم إدارة المحتوى (CMS) أو قواعد البيانات (مثل SQL).

الفرع الثاني: خصائص التدوين

بعد أن يستكمل الباحث جمع المادة العلمية، يقوم بتحرير معلوماته وفق أسلوب علمي مناسب، وعرض لغوي سليم، وهو أمر دقيق ليس بالهين. لذا يتعين على الباحث مراعاة شروط لغة وأسلوب كتابة البحث العلمي، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

أولا- أسلوب كتابة البحث القانوني:

بداية على الباحث أن يتواضع في أسلوبه اللغوي ويتفادى استعمال ضمير المتكلم والمخاطب قدر الإمكان، والتزام البساطة والإيجاز والابتعاد عن الحشو والتكرار دون مبرر، والاستعانة بالحجج والبراهين المنطقية لإقناع القارئ. هذا بالإضافة إلى ضوابط أسلوب الكتابة حسب ما هو مبين أدناه:

أ) دقة التعبير:

يجب أن يختار الباحث الكلمة المناسبة للتعبير عن أفكاره لكي يضعها في موضعها المناسب، بحيث تصبح الكلمات المكتوبة في البحث القانوني راسخة في

[1] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، المقررات الجامعية – الأكاديمية العربية الدولية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حماة –سوريا، 2016، ص126.

مكانها، إذا حذفت منها كلمة اهتز التعبير واختل. هذه الخاصية يكتسبها الباحث بكثرة القراءة في كل أوجه المعرفة بوجه عام، والقراءة في مجال القانون بوجه خاص[1].

وتقتضي الدراسة القانونية التعبير القانوني لا التعبير الأدبي أو الصحفي، حيث أن القانوني يستند إلى القوانين كثيرا ولا يقوم بسردها فقط بل عليه إظهار جهده وجدارته بالتعليق والتعقيب والتوضيح والاستنتاج للمواد ونقدها إن تطلب الأمر[2].

ب) الوضوح وعدم الجزم:

يتميز أسلوب كتابة البحث القانوني بالوضوح، وتتحقق هذه الخاصية إذا استخدم الباحث في تعبيره عن الأفكار الواردة في بحثه مفردات واضحة معروفة، جرى علماء القانون على استخدامها[3]. كذلك الابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع (أؤكد، أجزم...) فيما يبديه من آراء ويتوصل إليه من نتائج. بل يفضل أن يستعمل ألفاظا مثل (لعل، أظن، أغلب الظن، يبدو أنه، يظهر مما سبق)، لأن العلم في تطور دائم وما نؤكد صحته اليوم قد يثبت خطؤه غدا[4].

ج) التسلسل:

يُكتب البحث القانوني في صورة فقرات متسلسلة، تحتوي كل منها على فكرة متميزة، بحيث تسلم كل فقرة فكرة إلى الفقرة التي تليها، فتصبح كل فقرة امتدادا لما قبلها وتمهيدا لما بعدها. وترتبط الفقرات بعضها ببعض عن طريق روابط لفظية مثل: حيث أن – كذلك – يبدو أن – يتضح من ذلك – خلاصة ما سبق – كقاعدة عامة ... إلخ[5].

---

[1] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص75.

[2] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص161.

[3] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص76.

[4] حمزة خادم، المرجع السابق، ص30.

[5] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص77.

د) استخدام مصطلحات قانونية بدلا من الأساليب الجمالية:

للقانون لغة يعبر بها الباحث عن أفكاره عن طريق استخدام مصطلحاتها، وهذه المصطلحات تتميز بالقوة والدقة في التعبير، وتبتعد عن الأساليب الأدبية المحضة كالمحسنات البديعية، والاستعارات المكنية، والتشبيهات، مادام البحث في غير حاجة إليها. لكن لا مانع أن تستخدم هذه الأساليب بشكل عرضي لتوضيح فكرة ما أو لعرض رأي معين مع عدم الإكثار منها[1].

ثانيا- السلامة النحوية والإملائية للبحث القانوني:

إن من أهم أسباب التمكن من قواعد اللغة ممارستها في الحياة اليومية، وقد أدى استعمال اللهجة العامية إلى ضعف عام في اللغة العربية الفصحى أصاب المجتمع بأسره. لذلك نجد كثيرا من الباحثين في القانون يخطؤون في قواعد النحو والإملاء، لذا على الباحث القانوني أن يهتم بدراسة قواعد النحو والصرف والإملاء حتى لا يقع في هذا العيب وحتى يستطيع أن يعبر عن مقصده بأدق الألفاظ، فالتمكن في كتابة البحوث القانونية لا يأتي إلا بعد التمكن من معرفة قواعد اللغة العربية.

أما إذا لم يستطع الباحث الإلمام بالقواعد الأساسية لعلم النحو والصرف وقواعد الإملاء فيجب عليه أن يعرض بحثه قبل نشره على أستاذ متخصص في اللغة العربية، يراجع له بحثه من ناحية اللغة، ويصحح له ما ورد فيه من أخطاء نحوية أو إملائية، فهذا خير له من أن يخرج بحثا مليئا بالأخطاء النحوية والإملائية[2].

المطلب الثاني: توثيق الهوامش والمحتويات والفهرس

يعد التوثيق لكل من الهوامش والمراجع والفهرس مهمة أساسية يتولاها الباحث.

[1] أنظر كل من: حمزة خادم، المرجع السابق، ص30؛ وأيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص76.
[2] أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص77.

وتجدر الإشارة أن هناك من يستعمل عبارة التهميش* بخلاف التوثيق* وهو أن التوثيق يتم وضعه في نهاية البحث أما التهميش فيكون من خلال هامش خاص بكل صفحة من صفحات البحث.

على كل فإن التوثيق يضمن الأمانة العلمية للدراسات التي تم الاستعانة بها في البحث، بالإضافة إلى أنه يمكن من خلاله احترام حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالآخرين. والتهميش في البحث العلمي يعد محتوى أوسع وأشمل، حيث يمكن ذكر ما تم توثيقه من مراجع ودراسات سابقة[1]:

الفرع الأول: توثيق الهامش

الهامش هو كل ما يخرج عن النص من شروح وتعليقات، أو ما يسمى قواعد الإسناد في البحث العلمي، سواء جعل هذا الهامش تحت المتن أسفل الصفحة، يفصل بينها وبين متنها فاصل عادة ما يكون خطا أسودا واضحا، وهذه الطريقة هي الأكثر استعمالا في البحوث القانونية، أو داخل المتن، أو في نهاية الفصل أو في آخر البحث*.

ويعد الهامش إثباتا لحق الباحثين الآخرين لا مجرد أمانة أو مجاملة فحسب، ودلالة على أصالة البحث[2]. وفيما يلي تحديد مواضيعه وطريقة تدوينه:

---

* تتعدد أنظمة التهميش في الدراسات العلمية، ويتطلب إعدادها بطريقة مقننة اتباع نظام من الأنظمة المتعارف عليها وهي: (APA, MLA, ISO...) التي تتيح الاستشهاد بالمراجع المعتمد عليها.

* لقد أكد الكاتب سيد الهواري على التوثيق بقوله: " ... ولا تقتصر الأمانة العلمية على الإشارة إلى مصدر النصوص أو الكلمات فقط، بل من الضروري الإشارة إلى مصدر كل جدول وكل شكل وكل بيان حتى كل رقم ..."، أشار إلى ذلك: طه عيساني، المرجع السابق، صص45-46.

[1] بوغرارة مليكة، المرجع السابق، ص72.

* في بعض البحوث يتم الاستغناء عن استعمال الهوامش نهائيا، وذلك بالإشارة إلى المصدر أو المرجع في متن النص. أنظر في ذلك: حمزة خادم، المرجع السابق، صص31-32.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، ص126.

أولا- موضوعات الهامش:

يكتب في هذا الهامش الموضوعات الآتية[1]:

- ✓ الإشارة إلى مصادر ومراجع المعلومات التي عاد إليها الباحث الواردة في نفس صفحة الهامش.
- ✓ شرح موجز للمصطلحات الصعبة الواردة في المتن، ويكون شرحها وتفسيرها مفيدا لتوضيح فكرة مرتبطة بالبحث.
- ✓ كتابة النصوص القانونية الأجنبية، وأرقام موادها بلغتها الأصلية.
- ✓ كتابة تفاصيل الأحكام القضائية من وقائع وأسباب ومنطوق إذا استدعى الأمر ذلك.
- ✓ كتابة الإحالة إلى صفحة سابقة أو صفحة لاحقة.

ثانيا- طريقة تدوين التهميش:

يعد التهميش اعترافا خاصا من الباحث بفضل أصحاب المصادر والمراجع التي انتفع بها وتكريس الأمانة والثقة العلمية. فيجب عليه كتابة الفقرات التي لها صلة بالموضوع كتابة صحيحة وكاملة وألا يتركها بدون سند أو مرجع[2].

ويتيح استخدام أساليب التوثيق المعتمدة، مثل طريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) وطريقة الجمعية الحديثة للغات (MLA)، توثيق المصادر والمراجع بشكل صحيح ومنهجي، مما يضمن دقة وموثوقية البحث العلمي[3].

بالإضافة إلى ذلك هناك قواعد وأسس لابد من إتباعها في تدوين البيانات بتفاصيلها المهمة نذكرها فيما يلي:

---

[1] أنظر كل من: جزيري مروة وسلامي ميلود، المرجع السابق، ص247؛ وأيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص105.

[2] بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص160.

[3] بوغرارة مليكة، المرجع السابق، ص72.

أ) طريقة تدوين بيانات المصادر:

كنا قد رأينا أصناف المصادر وفيما يلي أمثلة منها وطريقة تهميشها[1]:

- **النصوص القانونية:** نوع النص القانوني (دستور، قانون عضوي، مرسوم، أمر..)، رقمه، مضمونه، تاريخ صدوره كاملا، عدد الجريدة الرسمية باختصار ج رع، بلد صدورها، تاريخ صدورها كاملا، رقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها القانون.
- **الأحكام والقرارات القضائية:** قرار أو حكم، رقمه، تاريخ صدوره، الهيئة القضائية التي أصدرته، مضمونه، عدد المجلة القضائية، تاريخ صدورها، الصفحة أو الصفحات.
- **المصادر السمعية البصرية:** مثل اللقاءات التي تبث في الإذاعة أو التلفزيون، يتم تدوين المعلومات عنها كما يأتي[2]:

- **الأحاديث الإذاعية:** لقب ثم اسم المتحدث، عنوان الحديث بين قوسين صغيرين، اسم الإذاعة، اسم البلد، تاريخ الحديث، تاريخ اطلاع الباحث على الحديث.
- **الأحاديث والمقابلات التلفزيونية:** الشخص أو الجهة المعد للبرنامج، عنوان البرنامج، عنوان الحلقة بين قوسين، اسم المحطة، اسم البلد، تاريخ البث.

ب) طريقة تدوين بيانات المراجع:

يمكن للباحث أن يستخدم مراجع بلغات متعددة، وفيما يلي كيفية تهميشها:

1- باللغة العربية: من أمثلتها[3]:

- **الكتب:** اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، رقم المجلد ورقم الجزء، رقم الطبعة إن وجدت، دار النشر، بلد النشر، الجزء إن وجد، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات.

---

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص21.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص60.

[3] أنظر كل من: حمزة خادم، المرجع السابق، ص21؛ بلكعيبات مراد، المرجع السابق، ص161؛ صالح طليس، المرجع السابق، صص154-155؛ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص60.

❖ **الأبحاث الجامعية الأكاديمية:** اسم ولقب الباحث، عنوان البحث، الهدف منه مثلا لنيل درجة دكتوراه، التخصص العام والدقيق وتخصص التخصص إن وجد، اسم المؤسسة الجامعية، تاريخ المناقشة أو السنة الجامعية، صفحة أو صفحات الاقتباس.

❖ **المقالات العلمية:** اسم ولقب المؤلف، عنوان المقال، اسم الجملة العلمية، الجهة المصدرة، رقم المجلد، رقم العدد، الناشر أو دار النشر، مكان الصدور أو النشر، تاريخ النشر، رقم صفحة أو صفحات الاقتباس.

❖ **المحاضرات والمطبوعات:** اسم ولقب الأستاذ، العنوان، اسم المقياس، مستوى الطلبة الموجهة إليهم، التخصص، القسم، الكلية، الجامعة، البلد، الموسم الجامعي، الصفحة.

❖ **المداخلات:** اسم ولقب المتدخل، عنوان المداخلة، نوع التظاهرة العلمية (مؤتمر، ملتقى، يوم دراسي، ندوة..)، عنوان التظاهرة، الهيئة المنظمة، تاريخ الانعقاد، المدينة البلد، الصفحة أو غير منشورة.

❖ **الشرح:** بخصوص الإحالات في الهامش للعبارات الإضافية والتحليلية، فتوضع نجمة (*) على المصطلح المراد توضيحه.

2- باللغة الأجنبية: يكون تهميشها بنفس الخطوات المبينة أعلاه بخصوص اللغة العربية وفيما يلي أمثلة تطبيقية عن ذلك:

❖ **الكتب:** مثلا تهميش كتاب بالانجليزية في قانون الأسرة:

Paras DIWAN, Law of Marriage and Divorce, universal law publishing, 07 edition, india, 2017, p: 15 .

❖ **المقالات:** على سبيل المثال مقال في مجال قانون الأسرة باللغة الفرنسية وطريقة تهميشه وأيضا كتابته في قائمة المراجع:

Salima BOUZIANE, Les Effets Produits Par La Norme Juridique: études De Cas à Partir Du Code De La Famille Algérien, revue Insaniyat, Alegria, Vol 24, N^0 3, 2020, p: 73.
- ou ….Volume 24, Numéro 3, 2020, (Pages: 73-87).

❖ **المداخلات:** مثلا مداخلة دولية في قانون الأحوال الشخصية:
Yassin ALLAL, (Problèmes de rédaction de l'article 132 du Code de la famille algérien), présentation au Deuxième Forum international intitulé : Rédaction juridique des dispositions relatives au statut personnel, Faculté de droit, Université d'Alger, le 08 mai 2024.

ثالثا- قواعد توثيق الهامش:

يجب أن يراعى الباحث عدة قواعد عند توثيق الهامش وذلك على النحو التالي[1]:

- ✓ أن يكون رقم الهامش مطابقا للرقم الوارد في المتن، وأن يوضع الرقم داخل قوسين صغيرين، وأن تكتب أرقام الهوامش متسلسلة في كل صفحة على حدى.
- ✓ أن تكتب بيانات المرجع كاملة إذا ذكر لأول مرة، ومختصرة إذا ذكر بعد ذلك، وذلك بذكر اسم المؤلف وكلمة المرجع السابق، ورقم الصفحة، أو رقم البند.
- ✓ إذا ذكر المرجع مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما مرجع آخر ولم تتكرر الصفحة نفسها، فلا تذكر جميع المعلومات إنما يكتف بعبارة المرجع نفسه متبوعة برقم الصفحة أو الصفحات. أما إذا تكررت الصفحات نفسها فيكتفي بعبارة نفس المرجع.
- ✓ إذا عرض خلاف في الرأي في المتن فيجب أن يذكر في الهامش مصدر كل رأي من الآراء المختلفة.
- ✓ إذا كان للمؤلف أكثر من مصدر أو مرجع اعتمد عليها الباحث في بحثه، فإن عبارة المرجع السابق لا تكفي لتعيين المصدر أو المرجع، لهذا يضاف عنوان الكتاب، أي يذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب، ثم عبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة.
- ✓ أن يكون رقم الهامش في المتن قبل النقطة المنهية للجملة ولا يكون بعدها، لأن النقطة المنهية للجملة هي آخر ما يكتب في الجملة.
- ✓ إذا كان المصدر أو المرجع المقتبس منه مجهول المؤلف، يكفي ذكر عنوانه متبوعا بعبارة "مجهول المؤلف".

[1] أنظر: أيمن سعد سليم، المرجع السابق، صص106-110؛ وحمزة خادم، المرجع السابق، ص32.

- ✓ إذا تعدد مؤلفو مرجع واحد فيجب على الباحث حين ذكره لأول مرة أن يذكر أسماء المؤلفين كلهم بالإضافة إلى بيانات المرجع، أما إذا عاد إليه مرة أخرى فمن الممكن أن يكتفي بذكر المؤلف الأول بالإضافة إلى كلمة (وآخرون).
- ✓ إذا ذكر اسم المؤلف في متن الصفحة فلا ضرورة لإعادة الاسم في الهامش، ويكتفي بذكر عنوان المرجع مع مراعاة ما تقدم من حال توثيق بيانات النشر.
- ✓ إذا كان الباحث يحيل إلى عدة صفحات متتابعة من المرجع، يذكر الصفحات المحال عليها مكتفيا بأول وآخر صفحة منها، ويفصل بينها بمطة مثال (صص10-20) أو (ص10 وما يليها).
- ✓ تكتب الهوامش بخط أقل حجما من حجم الخط المستخدم في المتن، ويفصل بين المتن والهامش بخط أفقي يمتد من يمين الصفحة إلى ثلثها تقريبا.
- ✓ إذا لم يتسع هامش الصفحة لإضافة إحالات أخرى، انتقل الباحث في توثيقها إلى هامش الصفحة الموالية مشيرا إلى ذلك بوضع علامة التابعية (=).
- ✓ لا ضرورة لذكر وظائف المؤلفين أو الألقاب العلمية.

أما قواعد تهميش المراجع الأجنبية، فيتعين على الباحث مراعاة ما يلي[1]:

- ✓ إذا تكرر ذكر المرجع باللغة الأجنبية تذكر(Ibid) المرجع نفسه بصفحات مختلفة.
- ✓ إذا تكررت نفس الصفحات فيذكر(Loc.Cit) والتي تعني المكان نفسه.
- ✓ إذا تكرر ذكر المرجع مرتين غير متتاليتين، أي يذكر في نفس هامش الصفحة لكن يفصل بينهما مرجع آخر، فهنا يذكر اسم المؤلف متبوعا بعبارة (Op.Cit) والتي تعني المرجع السابق.
- ✓ إذا كان الباحث يحيل إلى عدة صفحات متتابعة قام بالاقتباس منها كلها، يكتب (PP:10-20) أو(P10FF).

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، صص32-33.

الفرع الثاني: توثيق قائمة المحتويات

تعتبر قائمة المحتويات التي تتضمن المصادر والمراجع جزءا لا يتجزأ من البحث، وتأتي بعد الخاتمة أو الملاحق إن وجدت ويعقبها مباشرة الفهرس، حيث ترتبط القيمة العلمية للبحث بمدى التنظيم المنهجي لقائمة المصادر والمراجع، مما يسهل على القارئ التعرف عليها بسهولة، ويجسد الأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في إعداد بحثه[1].

وتظهر أهمية قائمة المحتويات في أن الأمانة العلمية تقتضي أن يثبت الطالب المراجع التي استعان بها فعلا في بحثه، كما تمكن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع إذا أراد ذلك. ومهما كان نوع المصادر والمراجع –وإن كان الطالب حرا في اختيارها– فهو ملزم بإدراجها في قائمة مخصصة في آخر البحث[2].

أولا– طريقة تدوين قائمة المحتويات:

سبق وفرقنا بين المصادر والمراجع، باعتبار المصادر منبعا مباشرا للمعلومات، كنصوص الاتفاقيات والقوانين الداخلية، في حين تعتبر المراجع منبعا غير مباشر للمعلومات، كالكتب العامة والمتخصصة والرسائل الجامعية، والمقالات العلمية، والمواقع الالكترونية الموثوقة، ويتم تدوينها كالتالي[3]:

- ✓ يتم توثيق المصادر والمراجع بنفس الطريقة التي تكتب بها الهوامش ما عدا الصفحة.
- ✓ يستحسن في المقالات ذكر رقم الصفحة التي يبدأ بها المقال والتي ينتهي فيها.
- ✓ يفصل الباحث بين المصادر والمراجع، ويبدأ بعرض المصادر ثم المراجع.

ثانيا– كيفية ترتيب قائمة المحتويات:

توجد طرق متعددة لكيفية تنظيم قائمة المصادر، وهذه الطرق هي[4]:

---

[1] حمزة خادم، المرجع السابق، ص36.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص152.

[3] أنظر كل من: حمزة خادم، المرجع السابق، ص36؛ وصالح طليس، المرجع السابق، ص153.

[4] صالح طليس، المرجع السابق، ص153.

1- طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماء عائلة المؤلفين أي ألقابهم.

2- طريقة التصنيف حسب الموضوعات التي تعالجها المراجع، وترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي.

3- طريقة الترتيب حسب نوع المصدر أو المرجع، وهذه الطريقة لها أساليب متعددة كالآتي: الموسوعات والمعاجم – الكتب – الدوريات – منوعات.

4- طريقة الترتيب حسب لغة المراجع فينبغي ذكر كل مجموعة بشكل مستقل عن المجموعة الأخرى، كالتالي: المراجع باللغة العربية – المراجع باللغة الإنجليزية أو باللغات الأجنبية إذا تعددت.

الفرع الثالث: توثيق الفهرس

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي يحتويها[1]. والغاية من الفهرس هي تسهيل الاستفادة من البحث العلمي، لكونه يمثل ترتيبا لجميع عناوين البحث حتى ذكر الصفحة التي يظهر فيها كل عنوان، ويسمى فهرس المحتويات أو الفهرس التحليلي، ويقع في آخر البحث تماما[2].

هناك ما يسمي هذه العملية بإعداد الكشافات كمصادر المعلومات، فالتكشيف يتقدم خطوة أخرى نحو التعريف بالمعلومات، والكشاف هو أداة Vickery للتوجيه والإرشاد التي تشمل عليها هذه المصادر، حيث ينظر إلى حقيقة أو نتيجة معينة إذ أنه يشير إلى وجود كل معلومة في المجال الذي أعد لتغطيته. كما أنه يهدف إلى تحقيق الاتصال بين الباحث والمعلومات التي يبحث عنها بطريقة سريعة وشاملة[3].

---

[1] علي إبراهيم علي عبيدو، المرجع السابق، ص115.

[2] حمزة خادم، المرجع السابق، ص36.

[3] حماش الحسين، المرجع السابق، ص175.

خـــــاتمة

ختاما لهذه الدراسة يتضح أن للبحوث القانونية أهمية بالغة في تشكيل الشخصية العلمية للباحث القانوني، وتنمية قدراته على الاستنتاج المنطقي والتفكير التحليلي. فهذه البحوث لا تعد مجرد جمع للمعلومات، بل هي عملية منظمة تهدف إلى إثراء المكتبة القانونية عبر دراسات القانونية الدقيقة. وبما أن القانون مرتبط بجميع جوانب الحياة، فإن تطويره عبر البحث العلمي يسهم في تعزيز منظومة قانونية قوية، تشكل حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

واستنتجنا أنه لكي تحقق البحوث القانونية أهدافها العلمية والعملية، يجب على الباحث أن يمتلك إلماما شاملا بأسس النشر العلمي، سواء من الناحية الشكلية (كالتوثيق الصحيح وتنظيم المحتوى)، أو الناحية المنهجية (كاختيار المنهج المناسب لطبيعة الموضوع). إذ أن احترام هذه النواحي يعتبر المفتاح لتقديم بحث يتمتع بجودة علمية عالية، ويجنب الباحث الأخطاء التي قد تضعف استنتاجاته أو تقلل من مصداقيتها.

كما توصلنا إلى أنه لا يقتصر البحث القانوني على تجميع المعلومات، بل يتعداه إلى تقييمها وتنظيمها وتوظيفها بطرق علمية سليمة. وهذا يتطلب الالتزام بالمراحل والأساليب التي تم توضيحها في هذه الدراسة، مثل تحليل النصوص القانونية، واستخلاص المبادئ القضائية، وربطها بالسياقات الواقعية، مما يضمن دقة النتائج وملاءمتها للتطبيق العملي.

في الأخير يمكننا القول بأن العلوم القانونية تعد تخصصا يجمع بين النظرية والتطبيق، ويتطلب ذلك مهارات قانونية لا تكتسب إلا عبر تدريب منهجي يرتكز على فهم عميق لمبادئ القانون وتطبيقاته.

من هنا تأتي أهمية هذه المطبوعة التي تهدف إلى توجيه الطالب الجامعي لاسيما في شعبة الحقوق نحو تحديد الهدف البحثي وتطوير أساليب التفكير النقدي، وحفظ المعلومات وتوثيقها بطريقة علمية، لضمان بناء قاعدة معرفية متينة تساعده في مسيرته الأكاديمية والمهنية على حد سواء.

قائمـــة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر:**

1. قانون رقم 22-16 مؤرخ 20 يوليو2022 يتمم قانون 90-11؛ والقانون رقم 22-22 المؤرخ 18 ديسمبر 2022 المعدل والمتمم للأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.
2. مرسوم تنفيذي رقم 23-93 مؤرخ 05 مارس 2023 يحدد لشروط وكيفيات استفادة الموظفين من عطلة لإنشاء مؤسسة.
3. قرار وزاري رقم 008 مؤرخ في 23 فيفري 2025، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة اقتصادية؛ المعدل والمتمم للقرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي كان يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة.
4. قرار وزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

- **قائمة المراجع:**

أولا- الكتب:

1. أسعد حسين عطوان ويوسف خليل مطر، مناهج البحث العلمي، نسخة محكمة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، 1971.
2. أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، ط2، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر، 2010.
3. حلمي محمد الحجار وراني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2010.

4. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، دار الفكر، دمشق–سوريا، 2000.

5. سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2019.

6. صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2012.

7. عامر ابراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2019.

8. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط3، دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، 2004.

9. عقوني محمد، المنهجية البحثية، مطبعة تربية رقمية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، 2024.

10. علي إبراهيم علي عبيدو، جودة البحث العلمي (الأخلاقيات–المنهجية–الإشراف) كتابة الرسائل والبحوث العلمية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، 2014.

11. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، المقررات الجامعية – الأكاديمية العربية الدولية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حماة –سوريا، 2016.

12. محمد أزهر سعيد السماك، طرق البحث العلمي –أسس وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، العراق، 2008.

13. محمد جاسم العبيدي وألاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، ط1، دار ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

14. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء– اليمن، 2019.

15. محمد قاسم الشوم، منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 2007.
16. محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
17. موسى محمد مصباح، منهجية البحث العلمي بالتركيز على البحث القانوني، دار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2021.
18. يمنى طريف الخولي، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة الهنداوي، مصر، 2020.

ثانيا– المقالات العلمية:

1. بلكعيبات مراد، شرح منهجية إعداد رسالة الدكتوراه في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد9, العدد4, 2016، (الصفحات: 154–163).
2. بوغرارة مليكة، ضبط جوانب من المنهجية العلمية في البحوث القانونية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر، المجلد9, العدد2, 2024، (الصفحات: 57–76).
3. جزيري مروة وسلامي ميلود، الاقتباس في البحث القانوني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي – بريكة، الجزائر، المجلد4, العدد2, 2021، (الصفحات: 240–253).
4. حماش الحسين، الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بانجاز البحوث والمذكرات وكيفيات مناقشتها وتقييمها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، المجلد4, العدد7, 2012، (الصفحات: 170–190).
5. حوالف حليمة، المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها حتمية للتصنيف العالمي للبحوث القانونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية،

جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، المجلد7, العدد6, 2022، (الصفحات: 74-84).

6. الزهرة الأسود، المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي، مجلة المجتمع والرياضة، جامعة حمة لخضر – الوادي، الجزائر، المجلد5, العدد1, 2022، (الصفحات: 274-286).
7. طه عيساني، دور الممارسات الأكاديمية الصحيحة في الحد من السرقة العلمية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي – إليزي، الجزائر، المجلد1, العدد1, 2018، (الصفحات: 39-55).
8. فاطمة الزهرة مريني، إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية، مجلة السياسة العالمية، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، المجلد 8, العدد 2, 2024، (الصفحات: 743-753).
9. مصطفى معوان، مناهج البحث في قوانين الأسرة الحديثة، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران1 – أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد7, العدد8, 2002، (الصفحات: 103-121).
10. مقايل نورة، البلاجيا وسبل مكافحتها، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، الجزائر، المجلد8, العدد1, 2021، (الصفحات: 1266-1281).
11. نورة سليمان فيسة، خطوات اختيار موضوع البحث العلمي وبناء إشكاليته، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد15، العدد3، 2022، (الصفحات: 737-750).
12. هواري صباح، منهجية صياغة إشكالية البحوث العلمية القانونية، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد9, العدد1, 2024، (الصفحات: 362-369).

رابعا- المواقع الالكترونية:

1. الموسوعة الجزائرية للغة العربية، عبر الرابط: https://www.hcla.dz/
2. الموسوعة القانونية، على الرابط: https://elawpedia.com/
3. الدورية العلمية الجزائرية، على الرابط: https://asjp.cerist.dz/
4. المنصة القانونية، على الرابط: https://sajplus.com/
5. الأكاديمية العربية الدولية، على الرابط: https://aialibrary.com/
6. مكتبة نور، على الرابط: https://www.noor-book.com/
7. المكتبة الشاملة، على الرابط: www.shamela.ws
8. مكتبة المحكمة العليا، على الرابط: https://www.coursupreme.dz/
9. مكتبة مجلس الدولة، على الرابط: https://www.conseildetat.dz/
10. محرك البحث جوجل بوكس، على الرابط: https://books.google.com/
11. محرك الباحث العلمي، على الرابط: https://scholar.google.com/

فهرس المحتويات

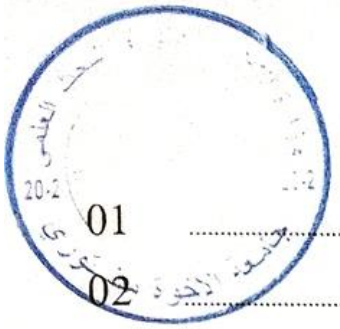

قائمة المختصرات 01
تقديم المقياس حسب البرنامج البيداغوجي 02
مقدمـــة 03
المحور الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث 06
المبحث الأول: طرق اختيار الموضوع 07
المطلب الأول: الأشخاص والجهات التي تختار الموضوع 07
الفرع الأول: الاختيار من قبل الطالب 07
الفرع الثاني: الاختيار من قبل الأستاذ المشرف أو بمساعدته 08
الفرع الثالث: الاختيار من قبل اللجنة العلمية للكلية 09
المطلب الثاني: ما يجب تفاديه لاختيار موضوع البحث 09
الفرع الأول: أصناف الموضوعات المرفوضة 10
الفرع الثاني: إمكانية تغيير أو تعديل الموضوع المرفوض 11
المطلب الثالث: تحديد عنوان البحث 12
الفرع الأول: مصادر اختيار عنوان البحث 12
أولا- اختيار العنوان من المراجع المتنوعة: 13
ثانيا- اختيار العنوان من آراء الأساتذة والخبراء والمختصين: 13
ثالثا- التكليف بالعنوان من جهة معينة: 14
الفرع الثاني: مبادئ وشروط تحديد عنوان البحث 14
ولا- الاعتبارات الموضوعية لعنوان البحث: 14
انيا- الاعتبارات الشكلية لعنوان البحث: 16
لمبحث الثاني: المعايير الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث 18
لمطلب الأول: المعايير الذاتية (الشخصية) لاختيار موضوع البحث 19
الفرع الأول: المعايير الذاتية المعنوية 19

أولا– الميول الشخصي: 19
ثانيا– المهارات النفسية: 20
ثالثا– الصفات الأخلاقية: 21
الفرع الثاني: العوامل الذاتية المادية 21
أولا– القدرات العلمية: 22
ثانيا– الصحة البدنية: 23
ثالثا– الإمكانيات الاقتصادية: 23
المطلب الثاني: المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث 24
الفرع الأول: العوامل الموضوعية الأولية 24
أولا– التخصص العملي: 24
ثانيا– وفرة الوثائق البحثية: 25
الفرع الثاني: المعايير الموضوعية الغائية 26
أولا– القيمة العلمية للموضوع وأهميته: 26
ثانيا– الجدة والابتكار: 27
المحور الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع 29
المبحث الأول: أنواع مصادر ومراجع البحث القانوني 30
المطلب الأول: أهمية المصادر والمراجع وتجميعها 30
الفرع الأول: أهمية البحث البيبليوغرافي 30
الفرع الثاني: تقميش مادة البحث 31
المطلب الثاني: تصنيف الوثائق العلمية 31
الفرع الأول: المصادر في البحث القانوني 32
أولا– تعريف المصدر: 32
ثانيا– أنواع المصادر: 33
الفرع الثاني: المراجع في البحث القانوني 42
أولا– المقصود بالمراجع وتصنيفها: 42
ثانيا– أنواع المراجع: 44

المبحث الثاني: أماكن وجود الوثائق 49
المطلب الأول: المكتبات 49
الفرع الأول: أنواع المكتبات 49
الفرع الثاني: طرق البحث في المكتبات 50
المطلب الثاني: مكتبات ومحركات البحث الرقمي (الانترنت) 51
الفرع الأول: أهمية الاستعانة بالانترنت 51
الفرع الثاني: نماذج لمواقع مفيدة في البحث القانوني 52
أولا– نماذج لمواقع عربية: 52
ثانيا– نماذج لمواقع أجنبية: 53
المطلب الثالث: الأشخاص عن طريق المقابلة العلمية 54
الفرع الأول: تعريف المقابلة وأهميتها 55
الفرع الثاني: الإعداد للمقابلة 55
المبحث الثالث: كيفية التعامل مع الوثائق وإعداد بطاقات القراءة 56
المطلب الأول: كيفية التعامل مع الوثائق 57
الفرع الأول: كيفيات نقل المعلومات من الوثائق 57
أولا– الاقتباس المباشر 57
ثانيا– الاقتباس غير المباشر 59
الفرع الثاني: الشرح والتحليل 60
أولا– اعتماد الجمع بين التلخيص /الاختصار /الشرح –واقتباس النص: 60
ثانيا– الخطوط العريضة: 60
المطلب الثاني: اتخاذ نظام البطاقات 61
الفرع الأول: ميزة المرونة في البطاقات 61
الفرع الثاني: تنظيم البطاقات 62
أولا– تصنيف البطاقات إلى مجاميع: 62
ثانيا– وضع كل مجموعة من البطاقات في صندوق: 63
ثالثا– متفرقات: 63

المحور الثالث: اختيار الإشكالية وضبطها 64
المبحث الأول: ماهية الإشكالية 64
المطلب الأول: المقصود بإشكالية البحث: 65
الفرع الأول: طرح الإشكالية 65
الفرع الثاني: صلة سؤال البحث 66
المطلب الثاني: أهمية المشكلة البحثية 67
الفرع الأول: تحديد المشكلة البحثية 67
أولا– تعريف المشكلة البحثية: 67
ثانيا– طريقة التعرف على المشكلة البحثية: 68
الفرع الثاني: ضوابط ومعايير صياغة المشكلة البحثية 69
المبحث الثاني: كيف تنشأ الإشكالية 70
المطلب الأول: مرحلة صياغة إشكالية البحث 70
الفرع الأول: صور صياغة الإشكالية: 71
أولا– صياغة الإشكالية وفقا لمنطق استنباطي: 71
ثانيا– صياغة الإشكالية وفقا لمنطق استقرائي: 71
الفرع الثاني: وضع التساؤلات البحثية: 72
أولا– أهمية التساؤلات البحثية: 72
ثانيا– أشكال التساؤلات البحثية: 73
المطلب الثاني: صياغة فرضية 73
الفرع الأول: تعريف الفرض العلمي ودوره 74
أولا– تعريف الفرض العلمي: 74
ثانيا– دور الفرض العلمي: 75
الفرع الثاني: شروط ومعايير الفرضية 75
أولا– شروط الفرض العلمي: 75
ثانيا– معايير صياغة الفرضيات الجيدة: 76
الفرع الثالث: مكونات الفرضية وأنواعها 77

أولا– مكونات الفرضية: 77
ثانيا– أنواع الفرضيات العلمية: 80
المطلب الثالث: تصميم البحث 80
الفرع الأول: الخطة التمهيدية للبحث 81
أولا– أهمية الخطة التمهيدية: 81
ثانيا– مراحل الخطة التمهيدية: 81
الفرع الثاني: تبويب موضوع البحث 82
أولا– شروط التبويب أو التقسيم: 83
ثانيا– أساليب تقسيم الموضوع: 83
ثالثا– مبادئ تقسيم الموضوع: 87
المحور الرابع: مرحلة تحليل المادة العلمية 88
المبحث الأول: القراءة والتفكير والتأمل 88
المطلب الأول: مرحلة القراءة والفهم 89
الفرع الأول: أهداف القراءة 89
الفرع الثاني: شروط وقواعد القراءة 90
الفرع الثالث: تقسيمات القراءة 91
أولا– القراءة السريعة الكاشفة: 91
ثانيا– القراءة العادية المتأنية: 92
ثالثا– القراءة العميقة والمركزة: 92
المطلب الثاني: مرحلة التفكير والتأمل 92
الفرع الأول: التفكير ومهارات التفكير وعلاقته بالقانون 93
أولا– الفرق بين التفكير ومهارات التفكير: 94
ثانيا– علاقة التفكير العلمي بدراسة القانون: 94
الفرع الثاني: أنواع التفكير 95
أولا– التفكير الناقد: 95
ثانيا– التفكير القياسي: 96

ثالثا- التفكير الإبداعي: 96
المبحث الثاني: صور خزن المعلومات 97
المطلب الأول: تدوين معلومات البحث القانوني 97
الفرع الأول: أنواع التدوين 98
أولا- التدوين اليدوي: 98
ثانيا- التدوين الآلي: 98
الفرع الثاني: خصائص التدوين 99
أولا- أسلوب كتابة البحث القانوني: 99
ثانيا- السلامة النحوية والإملائية للبحث القانوني: 101
المطلب الثاني: توثيق الهوامش والمحتويات والفهرس 101
الفرع الأول: توثيق الهامش 102
أولا- موضوعات الهامش: 103
ثانيا- طريقة تدوين التهميش: 103
ثالثا- قواعد توثيق الهامش: 106
الفرع الثاني: توثيق قائمة المحتويات 108
أولا- طريقة تدوين قائمة المحتويات: 108
ثانيا- كيفية ترتيب قائمة المحتويات: 109
الفرع الثالث: توثيق الفهرس 109
خاتمـــة 110
قائمة المصادر والمراجع 112
فهرس المحتويات 117

أ.د ســـامي
رئيس المجلس العلمي
لكليـــة الحقـــوق